



نظرة

للداسات النسوية

ن والانتخابات

تقرير عن التدريب بالمعايشة مع المرشحات
2012\2011



أ عن نظرة للدراسات النسوية

نظرة للدراسات النسوية مجموعة تهدف إلى تكوين حركة نسوية مصرية تؤمن بأن القضايا النسوية والنوع الاجتماعي هي قضايا مجتمعية وسياسية تؤثر في تطور المجتمعات وتحررها، وتعمل المجموعة على إدماج هذه القضايا في المجالين العام والخاص في المجتمع.

أ عن أكاديمية المشاركة السياسية للنساء

بدأت نظرة للدراسات النسوية أكاديمية المشاركة السياسية للنساء في أكتوبر ٢٠١١ وذلك إيماناً منها بأهمية المشاركة السياسية للنساء وتفعيل دورهن في صنع القرار على كافة المستويات السياسية والمجتمعية. وتهدف الأكاديمية إلى دعم دور النساء في العمل السياسي وبناء قدراتهن ومساندتهن في خوض كافة المعتركات الانتخابية المختلفة من برلمان ومجالس محلية ونقابات مهنية. لمزيد من المعلومات:

<http://nazra.org/programs/women-political-participation-academy-program>



أ بيانات الاتصال

info@nazra.org

www.nazra.org

أ فريق العمل

قامت بكتابة هذا التقرير وفاء أسامة، استشارية النوع الاجتماعي بأكاديمية المشاركة السياسية للنساء، وساعدها في أعمال البحث والتوثيق يحيى زايد، مدرب الأكاديمية، ووسيم كمال، محلل إحصائي، وساهم في العمل الميداني محمد شيرين عاطف، الاستشاري السياسي بالأكاديمية، ودعاء عبد العال، استشارية التدريب بالأكاديمية، وبانسيه الأسويطي، منسقة الأكاديمية. وقامت بتحرير التقرير مزن حسن، المديرية التنفيذية بنظرة للدراسات النسوية.

قامت بترجمة هذا التقرير وتحريره باللغة الإنجليزية إلهام عيداروس.

أ الملكية الفكرية

الدليل منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر – غير الأغراض الربحية الإصدار ٣.٠.

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0>



أ أبريل ٢٠١٣.

أكاديمية المشاركة السياسية للنساء

نظرة للدراسات النسوية

أبريل ٢٠١٣

المحتوى

٤	الفصل الأول: النساء في البرلمانات السابقة.....
٦	تعريف التدريب بالمعايشة.....
٦	معايير الالتحاق بالأكاديمية.....
٨	الفصل الثاني: الأبعاد القانونية والنظام الانتخابي لبرلمان ٢٠١١-٢٠١٢.....
١١	الفصل الثالث: البيئة الانتخابية.....
١١	أولاً: البيئة السياسية.....
١٢	ثانياً: بيئة العملية الانتخابية.....
١٥	الفصل الرابع: مؤشرات ودلائل انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢.....
١٨	أولاً: نسبة تمثيل المرشحات على القوائم الحزبية والتحالفات السياسية.....
٢٥	ثانياً: قراءة في نتائج انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢.....
٢٥	ثالثاً: موقع المرشحات في الكتل السياسية.....
٢٨	الفصل الخامس: تحليل نقاط القوة والضعف للدوائر من منظور النوع الاجتماعي.....
٢٩	محافظة أسيوط: سناء السعيد مرشحة الكتلة المصرية - الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي (الدائرة الثانية - قوائم).....
٣٨	محافظة القاهرة: ماجي محروس - مرشحة الحزب المصري الديمقراطي والاجتماعي (الدائرة التاسعة - فردي).....
٤٥	محافظة المنيا: تريزا سمير - مرشحة الكتلة المصرية الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي (الدائرة الثانية - قوائم).....
٤٩	محافظة البحيرة: ميرفت السعيد (الدائرة الأولى - فردي).....
٥٤	محافظة البحيرة: صباح إسماعيل - حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي (الثانية - قوائم).....
٦٣	محافظة كفرالشيخ: أماني السباعي - الثورة مستمره عن حزب التحالف الشعبي الاشتراكي (الدائرة الثانية - قوائم).....
٦٧	محافظة الدقهلية: منى قورة - قائمة الثورة مستمره عن حزب التحالف الشعبي الاشتراكي (الثانية - قوائم).....
٧١	محافظة الدقهلية: أمال ممدوح (الدائرة الأولى - فردي).....
٧٥	محافظة الدقهلية: أمل اسماعيل - عن قائمة الثورة مستمرة (الدائرة الثالثة - قوائم).....
٨٣	ملاحظات عامة عن العلاقة بين المرشحات والأحزاب.....
٨٤	التوصيات.....

الفصل الأول: النساء في البرلمانات السابقة

حصلت المرأة المصرية على حقي الترشح والانتخاب بموجب دستور ١٩٥٦ في أول برلمان بعد ثورة ١٩٥٢، حيث تم فتح باب الترشح في ١٨ مايو ١٩٥٧ لانتخاب ٣٤٢ عضواً لمجلس الأمة، وقد حصلت النساء على مقعدين في مجلس (١٩٥٧-١٩٥٨). كما ارتفع التمثيل إلى خمس نساء (من بينهن سوريتان) في مجلس الوحدة (١٩٦٠-١٩٦١) الذي عقد بعد الوحدة مع سوريا، وإن كان قد تم تعطيله بعد الانفصال عن سوريا، وحصلت النساء على ٨ مقاعد في مجلس الأمة (١٩٦٤-١٩٦٨) ثم تناقص العدد إلى ٣ مقاعد في مجلس (١٩٦٩-١٩٧١)، ثم حصلت على ٨ مقاعد بالانتخاب ومقعد بالتعيين في مجلس (١٩٧١-١٩٧٦)، ثم ٦ مقاعد في مجلس (١٩٧٩-١٩٨٤)، وتم إقرار القانون رقم ١٨٨ لعام ١٩٧٨ والذي أقر نظام الحصة "الكوتا"، كما شهد برلمان (١٩٧٩-١٩٨٤) وجود ٣٥ سيدة، انتخبت ٣٠ منهن على مقاعد الكوتا، وتم تعيين اثنتين أوثلاث خارج الكوتا؛ و٣٦ في مجلس (١٩٨٤-١٩٨٧)، ٣٠ منهن على مقاعد الكوتا وست منهن فزن في دوائرهن، وفي عام ١٩٨٧ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ والذي يقضي بإلغاء مقاعد المرأة استناداً إلى أن ذلك يتنافى مع مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة المنصوص عليه في الدستور. وبالتالي حصلت النساء على ١٨ مقعداً في مجلس (١٩٨٧-١٩٩٠)، وعشرة مقاعد في مجلس (١٩٩٠-١٩٩٥)، وتسعة في مجلس (١٩٩٥-٢٠٠٠)، خمس منتخبات وأربع معينات، و١٢ في مجلس (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، كما حصلت على ٩ مقاعد بالانتخاب في مجلس (٢٠٠٥-٢٠١٠). وفي يونيو ٢٠٠٩ تم تعديل قانون مجلس الشعب ليقر عدد أربعة وستين مقعداً للنساء بنظام الكوتا، فحصلت النساء على ٦٤ مقعداً في مجلس (٢٠١٠-٢٠١١). حيث حصلت عضوات الحزب الوطني المنحل على عدد ستة وأربعين مقعداً في الجولة الأولى من انتخابات ٢٠١٠ (١٠٠% من مقاعد الجولة الأولى) وأربعة وخمسين في جولة الإعادة من أصل ٦٤.

وقد تم التطبيق المعيب لنظام الكوتا التمثيلية في انتخابات عام ٢٠١٠، والذي تمثل في إضافة أعداد جديدة من المقاعد، وليس اقتطاع جزء منها، والذي أثار جدلاً طويلاً حول جدية الدولة آنذاك في إدماج النساء في المجال السياسي، وتم تطبيق نظام الكوتا الذي نص على أن تتنافس النساء على مقاعد الكوتا على مستوى المحافظة بأكملها، عدا أربع محافظات فقط، مما أضاف صعوبات على النساء -غير القادرات مادياً، وغير الممكنات اجتماعياً واقتصادياً، والتي كان أغلبهن غير منتميات للحزب الوطني الديمقراطي- في التواجد في حملاتهن الانتخابية في كل المناطق.

كما أن نسبة التزوير التي رصدتها العديد من المنظمات الحقوقية، أدت في نهاية المطاف إلى فوز نائبات الحزب الوطني المنحل بأغلبية المقاعد؛ وكان لهذا التطبيق المعيب الأثر السلبي على المرشحات أنفسهن في عدم تنمية قدراتهن السياسية نتيجة للصعوبات الإجرائية والتنظيمية، فكان فوز نائبات الحزب الوطني المنحل رسالة للمجتمع

المصري؛ مفادها أن نساء هذا الحزب هن من يملكن حق التواجد في المجال السياسي، ونتيجة للتزوير تم رفض هذا النظام مجتمعياً لأنه جاء بعدد أكبر من أعضاء الحزب الوطني.

وبناءً على التجارب السابق ذكرها، أدركت نظرة للدراسات النسوية أهمية بناء كوادر نسائية حقيقية قادرة على خوض غمار العمل السياسي وقادرة على المنافسة والقدرة على الوصول للجماهير وتمثيل مجتمعاتهن بكل فئاتها، وليس المقصود بذلك التخلي عن قضايا النساء؛ ولكن تاريخ العمل الانتخابي للنساء أثبت أن التجارب والممارسة السياسية هي التي تخلق ممثلات حقيقيات للمجتمع وسياسيات قادرات على الوصول إلى الناخبين.

وقد قام فريق الأكاديمية بالعمل مع ١٦ مرشحة من مرشحات الفردي والقائمة في انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١/٢٠١٢، مستقلات وحزبيات، مثلت هذه المجموعة ٨ محافظات هي: القاهرة والجيزة والدقهلية وأسيوط والبحيرة والمنيا وكفر الشيخ وأسوان وهن:

- هدى رشاد نصر الله دائرة القاهرة الأولى/قوائم (الثالثة على القائمة فئات) - الثورة مستمرة/حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- سناء السعيد دائرة أسيوط الثانية/قوائم (الثانية على القائمة عمال) - الكتلة المصرية/الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.
- ماجي محروس دائرة القاهرة التاسعة/فردي فئات - الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.
- تريزة سمير دائرة المنيا الثانية/قوائم (الثامنة على القائمة فلاحين) - الكتلة المصرية/الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.
- منى ربيع دائرة أسوان/قوائم (الثالثة على القائمة فئات) - الكتلة المصرية/حزب التجمع.
- ميرفت السعيد دائرة البحيرة الأولى/فردي عمال - مستقلة.
- أماني السباعي دائرة كفر الشيخ الثانية/قوائم (الرابعة على القائمة) - الثورة مستمرة/حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- نهى الشرقاوي دائرة الدقهلية الأولى/قوائم (الثالثة على القائمة) - الثورة مستمرة/حزب مصر الحرة.
- منى قورة دائرة الدقهلية الثانية/قوائم (السابعة على القائمة) - الثورة مستمرة/حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- أمل إسماعيل دائرة الدقهلية الثالثة/قوائم (السابعة على القائمة) - الثورة مستمرة.
- أمل ممدوح دائرة الدقهلية الأولى/فردي - حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- فاطمة العشري دائرة الدقهلية الأولى/قوائم (الرابعة على القائمة) - الثورة مستمرة/حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

- أماني عيسوي دائرة الجيزة الثالثة/فردى فئات - مستقلة.
- نادىة مرسال دائرة البحيرة الأولى/قوائم (١١ على القائمة عمال) - الثورة مستمرة/حزب التحالف الشعبى الاشتراكى.
- سحر زهير دائرة البحيرة الأولى/قوائم (١٢ على القائمة عمال) - الثورة مستمرة/حزب التحالف الشعبى الاشتراكى.
- صباح إسماعيل دائرة البحيرة الثانية/قوائم (الخامسة على القائمة فئات) - الكتلة المصرية/الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى.

تعريف التدريب بالمعايشة

إستراتيجية للتعامل مع نساء الأكاديمية وفرق عملهن عن قرب، حيث لا تكتفى الأكاديمية بتدريبهن على المستوى النظرى بل يمتد ذلك لمعايشتهن خلال رحلتهم السياسية للوصول لمواقع صنع القرار فى مؤسساتهن المختلفة وإدماج النوع الإجتماعى بداخل المؤسسات السياسية المختلفة. ويبدأ ذلك بفهم بيئتهن التى سيعملن بها لمعرفة ما يلزمهن أثناء رحلتهم وتحليل لنقاط قوتهم وضعفهم وما يواجهنه من فرص ومخاطر. ويتم ذلك مع كل منهن على حدى بهدف مساندها على كافة المستويات القانونية والسياسية والنفسية، من خلال زيارات فريق الأكاديمية وكذلك من خلال فريق المنسقين المنتشرين فى المحافظات المختلفة والذين سيرافقونهن فى كل خطوات الرحلة. كما يتم تقديم نفس الدعم لفرق حملاتهن والداعمين لهن.

معايير الالتحاق بالأكاديمية

لقد حددت الأكاديمية مجموعة المعايير الآتية لاختيار النساء فى الأكاديمية:

- (١) لم يسبق لها الترشح على مقاعد الحزب الوطنى المنحل.
- (٢) ألا يزيد عمرها عن ٤٥ عام.
- (٣) أن يكون لديها خبرة فى مجال العمل السياسى أو الاجتماعى أو الحقوقى أو العمالى.
- (٤) أن تكون أقل تمكينا داخل مجتمعهها.

لم تدعم الأكاديمية مرشحات لتيارات ذات صبغة دينية، ولم تتقدم أى منهن للالتحاق بالأكاديمية، لم يكن هذا القرار إقصاء لأى تيار من تيارات المجتمع بقدر ما هو رغبة من فريق الأكاديمية لدعم النساء المرشحات غير الممكنات فعليا، فأغلب المرشحات المنتميات للتيارات ذات الصبغة الدينية إما أن يكنّ ممكنات سياسياً، لامتلاكهن خبرة فى ممارسة العمل السياسى مع تياراتهن، أو يكنّ ممكنات مادياً بما يضمن لهن حملة انتخابية قوية، بعكس مرشحات الكتلة

المدنية اللاتي عانين من حداثة التجربة وحداثة الكيانات الحزبية التي انتمين إليها، وبالتالي يحتجن للدعم والتمكين السياسي والقانوني والنفسي على الأقل.

كما أن عدم دعم نساء ترشحن على مقاعد الحزب الوطني المنحل جاء تطبيقاً لنفس المعيار الأقل تمكيناً من النساء، فقد حظت النساء اللاتي ترشحن على مقاعد الحزب الوطني الديمقراطي بدعم النظام السابق، ولم تعيش غالبيةهن الرحلة السياسية التي تمر بها النساء غير الممكنات واللاتي قررن خوض الانتخابات خارج إطار الحزب الوطني المنحل.

هذا بالإضافة إلى أن هذا القرار المنبثق من نظرة يرتكز على أن العمل السياسي للنساء لا ينفصل عن العمل السياسي بوجه عام، وأن تحقيق حقوق النساء يأتي في إطار ديمقراطي يدعم حقوق الإنسان، وهذا لم يكن متوفراً في خطاب وممارسات النظام السابق القومي غير الديمقراطي؛ وأن محاولات النظام السياسي السابق - متمثلاً في الحزب الوطني المنحل - في اعتبار قضايا النساء ومشاركتهن السياسية شأن حكومي، كان لها الأثر السلبي على قضايا النساء، وخلق حالة أشبه بنسويات داعمات للدولة State Feminism وخلق شكل من الفصل لقضايا النساء عن الواقع المجتمعي والسياسي، مما زاد من عزلة قضايا النساء وعدم تقبل المجتمع للنساء المرشحات على مقاعد الحزب الوطني المنحل، كما تضمنت هذه المعايير بشكل كبير عدم التعامل مع تيارات أو أحزاب قد تعتمد طرقاتاً ترفضها الأكاديمية في الحشد الجماهيري أيضاً (استخدام سلطة المال، أو الحشد والاستقطاب على أساس ديني).

وقد قررت نظرة للدراسات ممثلة في فريق الأكاديمية مشاركة المرشحات في رحلتهم السياسية، وذلك بدءاً من تقديم الدعم القانوني والنفسي، ومساعدة المرشحات كل منهن على حدة في فهم دائرتها الانتخابية، وتحليل نقاط القوة والضعف، والتحديات والفرص (SWOT Analysis)؛ كما قامت الأكاديمية بعقد التدريبات النظرية والعملية لهن ولفريق حملاتهن الانتخابية والمندوبين والمندوبات علي رصد الانتهاكات في مراكز الاقتراع؛ بالإضافة إلى ذلك، قامت نظرة بالتدخل مع المرشحات من خلال التدريب بالمعايشة (Mentoring on the Ground) ومشاركتهن حملاتهن الانتخابية، والعمل معهن في دوائرهن الانتخابية، وأحزابهن وقوائمها؛ وقد راعى فريق نظرة أثناء عمله الوقوف على مسافة واحدة من التيارات المختلفة، ودعم المرشحات حسب قدرة الفريق والوقت المتاح بغض النظر عن انتماءاتهن الحزبية إلا فيما يتعارض مع معايير الأكاديمية وشروطها لاختيار المرشحات.

الفصل الثاني: الأبعاد القانونية والنظام الانتخابي لبرلمان ٢٠١١-٢٠١٢

تقرر فتح باب الترشح لإجراء انتخابات مجلس الشعب للفصل التشريعي الحادي عشر اعتباراً من الثاني عشر من أكتوبر ٢٠١١، وحكمت العملية الانتخابية أربعة تشريعات بالإضافة إلى المواد المدرجة في الإعلان الدستوري المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٢ مكرر (ب) في ٣٠ مارس سنة ٢٠١١ وتعديلاته والمراسيم بقوانين الصادرة عن المجلس العسكري والمنظمة للانتخابات البرلمانية لمجلسي الشعب والشورى: قانون مباشرة الحقوق السياسية ١١٠ لسنة ٢٠١١ المعدل للقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦، والقانون المنظم لعمل مجلس الشعب ١٠٨ لسنة ٢٠١١ المعدل للقانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢، والقانون المنظم لعمل مجلس الشورى ١٢٠ لسنة ٢٠١١ المعدل للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٠، وقانون تقسيم الدوائر الصادر بمرسوم رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١ المعدل للقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠.

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً بقانون ينظم الانتخابات البرلمانية لمجلسي الشعب والشورى لتكون بنظام القوائم النسبية المغلقة على ثلثي المقاعد، مقابل النظام الفردي على الثلث المتبقي بطريقة الانتخاب المباشر السري العام. فالدوائر الفردية التي كان يبلغ عددها في النظام الانتخابي المعمول به منذ انتخابات ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٠ ويبلغ عددها ٢٢٢ دائرة اختزلت إلى ٨٣ دائرة فقط، ودوائر القوائم التي قننت بـ ٤٦ دائرة قسمت بشكل عشوائي إلى الحد الذي جعل بعض دوائر القوائم هي ذاتها الدوائر الفردية.

اتبعت مصر في انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢ نظاماً انتخابياً مختلطاً- أو كما أطلق عليه بعض خبراء الانتخابات "النظام المختلط الموازي" *parallel mixed system*. حيث يعطي للمرشحين إمكانية الترشح على قوائم حزبية أو على مقاعد فردية؛ ومختلط على مستوى التصويت، بحيث يعطي لكل ناخب ٣ أصوات؛ صوت لقائمة حزبية، وصوتين آخرين لمقعدين فرديين (واحد للعمال أو الفلاحين وواحد للفئات)؛ ومتواز على مستوى الفرز، حيث لا توجد أية علاقة ما بين أصوات القائمة وأصوات المقاعد الفردية.

أما بالنسبة للصيغة الانتخابية لكلا الاقتراعين، ففيما يتعلق بالاقتراع الفردي، فالصيغة المتبعة هي الأغلبية المطلقة، حيث يشترط للفوز بالمقعد- الحصول على ٥٠%+ ١ من الأصوات الصحيحة، وإذا لم تتحقق هذه النسبة من الجولة الأولى، يتم عقد جولة ثانية بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات في الجولة الأولى، أما بالنسبة لاقتراع القوائم فكان يتم توزيع المقاعد المخصصة للدائرة بنسبة توازي ما حصلت عليه كل قائمة من أصوات، فإذا ما لم تكتمل حصة الـ ٥٠% المخصصة للعمال والفلاحين تم استبعاد مرشحي أو مرشحات الفئات من القوائم الفائزة، ولكن الأقل حصولاً على أصوات ويحل بدلاً منهم أو منهن المرشح/ المرشحة من العمال/ العاملات أو الفلاحين/ الفلاحات الأعلى ترتيباً على القوائم التالية لتلك التي يؤهلها ما حصلت عليه من أصوات لدخول مرشحها/ مرشحاتها

المجلس مباشرةً هذا وقد اعتمدت اللجنة القضائية العليا للانتخابات نظام الجبر الأعلى، لاحتساب كسر الأصوات بحيث تحصل القائمة على أحد المقاعد المخصصة للدائرة بمجرد حصدها أصوات تزيد عن نصف المطلوب من إجمالي الأصوات الصحيحة (ما دامت لم تحصل على مقعد عن الطريق المباشر) وذلك على حساب قوائم قد تكون أقرب إلى مقعد إضافي آخر.

وفي المادة ٥ من قانون مجلسي الشعب والشورى، من أجل الترشح على قوائم الفردي يجب ألا ينتمي المرشح إلى أي من الأحزاب، وفي حالة فوزه لا يحق له الانضمام لأي من الأحزاب القائمة في ظل وجوده في البرلمان، ولقد لاقت هذه المادة الكثير من النقد من قبل التيارات السياسية المتمثلة في التحالف من أجل الديمقراطية بقيادة حزب الحرية والعدالة وأحزاب أخرى مثل حزب التجمع الذين رأوا أن هذه المادة تخدم بقايا الحزب الوطني القديم الذين يمتلكون الإمكانيات المالية والسياسية الكافية للمنافسة على المقاعد الفردية، بخلاف الأحزاب الجديدة الناشئة، وتحت تهديد المقاطعة تمت الاستجابة للنقد وإلغاء هذا الشرط. وبالتالي السماح لمرشحي الأحزاب التنافس على المقاعد الفردية التي تُشكل ثلث مقاعد المجلس. الأمر الذي تم الاستناد عليه، وتم بموجبه رفع دعوى لحل مجلس الشعب الحالي فور انتخابه، من زاوية أن نظامه الانتخابي خالف ما ورد في الإعلان الدستوري فيما يتعلق بمبدأ تكافؤ الفرص، عندما أعطى الحق للحزبيين بالترشح على المقاعد الفردية.

جاء التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية في وقت متأخر من فتح باب الترشح ليساهم في إرباك كافة أطراف العملية الانتخابية. وقد كان هذا التقسيم يرتبط بوجود دوائر كبيرة للقوائم، وقد اشترط القانون إدراج امرأة واحدة على الأقل في القائمة دون تحديد مكانها. وقد فتح القانون المجال للمرأة للترشح على المقاعد الفردية على قدم المساواة مع الرجل، سواء كانت مستقلات أو من ترشيحات الأحزاب. كما ألغى النظام الانتخابي نظام الكوتا الذي تم تطبيقه في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠ والذي خصص للنساء ٦٤ مقعداً من واقع ٥٠٨ مقعداً بمجلس الشعب الذي كان مقرراً في القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٩، ولكنه احتفظ بكوتا بقيمة ٥٠% للعمال والفلاحين لورود ذلك في الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١.

بالرغم من أنه بدا للوهلة الأولى أن اختيار ثلثي مقاعد البرلمان الجديد وفقاً لنظام القوائم الحزبية قد يؤدي إلى تحسين فرص تمثيل المرأة فيه مقابل نظام الانتخاب الفردي، ولكن النظام الانتخابي اكتفي باشتراط إدراج امرأة واحدة على الأقل بكل قائمة، ولم يشترط وجودها في المراكز المتقدمة كما طالبت بعض القوى السياسية والحقوقية قبل إصدار القانون وهو ما عارضه كتكتل "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" بقيادة حزب "الحرية والعدالة" عندما ورد في النسخة الأولى من القانون.

أجريت انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ في ظل خريطة حزبية وبيئة وأوضاع مجتمعية لا تسمح بالمنافسة المتكافئة في الانتخابات. فهناك أحزاب تتوفر لديها كل مقومات خوض معركة انتخابية ناجحة بما في ذلك الخبرة الانتخابية السابقة والكوادر المؤهلة للترشح والعلاقات الجماهيرية والنفوذ السياسي فضلاً عن الامكانيات المالية، وهناك أحزاب أخرى ينقصها بعض هذه المقومات أو كلها. من هنا فقد نشأت الحاجة إلى تشكيل تحالفات انتخابية تجمع هذه الأحزاب أو بعضها معاً من أجل تعويض ما ينقص كلاً منها من مقومات، ولتحقيق الهدف المشترك الذي يجمع بينها في هذه التحالفات، وهو الحصول على عدد من المقاعد في مجلس الشعب، وهكذا تشكلت في إطار المنافسة الانتخابية لمجلس الشعب ٢٠١١ أربعة تحالفات انتخابية هي:

(١) التحالف الديمقراطي من أجل مصر

(٢) تحالف الكتلة المصرية

(٣) تحالف الثورة مستمرة

(٤) التحالف الإسلامي

هذا بالإضافة إلى قائمتين حزبيتين خارج أي تحالفات، ولكنها أثبتت قدرتها على المنافسة وهي قائمة حزب "الوفد الجديد" التي حلت ثالثة في ترتيب القوائم الفائزة بعد "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" و"التحالف الإسلامي"، وقائمة حزب "الوسط الجديد" التي احتلت المركز الخامس.

ولقد تبين أن تطبيق نظام القوائم والفردية في قانون الانتخابات الجديد أضاف عدة صعوبات في عملية الدعاية الانتخابية للمرشحين والمرشحات خاصة في ظل الاتساع الجغرافي للدوائر، كما كان جلياً بعد فحص الكشوف النهائية للمرشحين أن كثيراً من الأحزاب وضعت النساء على قوائمها كخطوة شكلية لاستكمال شروط القوائم، فوضعتها في ترتيب متأخر في القائمة مما يقلل من فرصها في الفوز بعد انخفاض أعدادهن وتأخر ترتيبهن في غالبية القوائم، مما أضعف فرصهن في الفوز بمقاعد. هذا على الرغم من أن بعض المرشحات كان لديهن من الكفاءة والقدرة على العمل ما يفوق مرشحين في أول القائمة، وعلى الرغم من ذلك تم وضعهن في آخر القائمة، وفي حالات قليلة جداً وضعت المرشحة على المركز الثاني في القائمة (سناء السعيد - الدائرة الثانية أسيوط - الكتلة المصرية عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي أو ماجدة النويشى - الدائرة الأولى الإسماعيلية حزب الوفد الجديد) وذلك لما لهن من خبرة في العمل السياسي وشعبية في مناطق دائرتهم، فوضعن على المركز المتقدم في القائمة؛ وكل ما سبق أثقل كاهل المرشحات فكان عليهن أن يخضن معركة داخلية في أحزابهن لإثبات أنفسهن والحصول على ترتيب متقدم في القائمة،

ومعركة أخرى خارجية للوصول للناخبين وإقناعهم بقدرتهن على تمثيلهم في البرلمان. ورفضت بعض الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، التي تعتبر دخول المرأة البرلمان مفسدة، وأن ترشيحها على القوائم الانتخابية هو ترشيح من باب الضرورات التي تبيح المحظورات، وضع صورة المرشحة على القائمة واستبدالها بصورة زوجها أو ورثة.

ووفقا لما سبق ذكره فإن كثيراً من الأحزاب المدنية لم تختلف كثيراً في تعاملها مع المرشحات النساء عن الأحزاب ذات المرجعية الدينية، وإن كان منظورهم وسياقهم مختلفاً، ولكن كانت النتيجة أننا لم نجد مرشحات بالقدر المطلوب أو في الترتيب المناسب على قوائم الأحزاب التي تتبنى المرجعية المدنية (يسارية أو ليبرالية).

الفصل الثالث: البيئة الانتخابية

أولاً: البيئة السياسية

شابت الفترة السابقة لانتخابات مجلس الشعب الكثير من الأزمات بدءاً من أزمة مسرح البالون مروراً بأزمة كنيسة الميرناب وأحداث ماسبيرو وتعد أكثر الأزمات قرباً من الانتخابات، أزمة ١٩ نوفمبر أو ما جرى تسميته بأزمة "محمد محمود" التي بدأت في التاسع عشر من نوفمبر بمظاهرات وقعت في ميدان التحرير ومحيطه، وشارع محمد محمود عقب جمعة "المطلب الواحد" والتي شاركت فيها عدد من القوى السياسية. ولكن قامت مجموعة من أسر الشهداء والشباب بالاعتصام فقامت قوات من الشرطة مدعومة بالجيش بمحاولة فض الاعتصام بالقوة وانتهت بحدوث اشتباكات استمرت حتى ٢٥ نوفمبر، أي قبل موعد بداية انتخابات المرحلة الأولى بـ٤٨ ساعة. وبالرغم من أن أحداث محمد محمود لم تكن الأكثر عنفاً منذ اندلاع الثورة إلا أنها كانت من الأحداث التي خلقت ارتباكاً وانقساماً قوياً بين مختلف القوى السياسية المشاركة في الانتخابات. تتلخص هذه الانقسامات في ثلاثة رؤى بين القوى السياسية المختلفة:

القوى الأولى: طالبت بتأجيل الانتخابات لحين انتهاء الاشتباكات في محمد محمود والتأكد من عودة الأمن مرة أخرى خوفاً من تأدية أحداث العنف إلى عزوف المواطنين عن المشاركة والذهاب لصناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم.

القوى الثانية: كانت تطالب بإلغاء الانتخابات نهائياً وألا تتم قبل تسليم السلطة لحكومة مدنية انتقالية، متهمه أي قوى مشاركة في الانتخابات بالانتهازية السياسية محاولة الوصول للسلطة على دماء الشهداء.

القوى الثالثة: طالبت بإجراء الانتخابات في موعدها معتبرة أن الانتخابات هي الوسيلة الشرعية لتسليم السلطة؛ وقد جاءت تصريحات المجلس العسكري مؤيدة للرؤية الثالثة داعية المواطنين للذهاب للإدلاء بأصواتهم مع الوعد بتوفير الأمن وحماية الناخبين.

هذه الأزمة السياسية وضعت كلاً من مرشحي الفردي أو القوائم الحزبية على مفترق الطرق، إما تجاهل ما يحدث في محمد محمود والاستمرار في الدعاية الانتخابية أو الاستجابة لنداءات المقاطعة للانتخابات وترك الساحة سلسة للقوى السياسية المنافسة في الحصول على أغلبية سهلة في برلمان له خصوصية تتمثل في مهمة وضع الدستور، وخاصة في ظل قرار أكبر الأحزاب الممثلة للتيار الديني "حزب الحرية والعدالة" يليه حزب "النور" الممثل للتيار السلفي عدم مقاطعة الانتخابات.

كان لهذا الصراع والأزمة السياسية تأثيراً سلبياً على أداء المرشحين والمرشحات وخاصة الأحزاب الجديدة التي تنتمي للتيار المسمى "بالتيار المدني"، والذي قرر جزء كبير منه تعليق الحملة الانتخابية كوسيلة من وسائل الضغط على المجلس العسكري والأحزاب الأخرى لوقف العنف في محمد محمود؛ وبالرغم من أن تلك الأحداث والصراعات أثرت بشكل عام على كل المرشحين من الرجال والنساء، ولكن استمرار العنف كان له تأثير مضاعف على قدرة المرشحات على عقد واستمرار حملاتهم الانتخابية وخاصة في المناطق الحضرية والتي يتركز فيها عمل المرشحات؛ كما ساهم في ذلك عدم اتخاذ بعض الأحزاب قراراً بمواصلة الانتخابات أو مقاطعتها لفترة ليست بقصيرة.

ونظراً للمخاوف الأمنية والأعداد الكبيرة لمن لهم حق الانتخاب، قرر المجلس العسكري إجراء الانتخابات على مدار يومين في كل مرحلة؛ كما استمر في تخصيص مراكز اقتراع منفصلة للنساء، الأمر الذي بدوره سهل للنساء قدرتهن على الوقوف لفترات زمنية طويلة في الطوابير دون الخوف من أن يتعرضن لأي نوع من أنواع العنف أو أن يتم التحرش بهن، بل وسهل إمكانية اصطحابهن أولادهن في مراكز الاقتراع أيضاً.

وكانت لهذه القرارات دوراً إيجابياً في تشجيع الناخبين بشكل عام والناخبات بشكل خاص على المشاركة؛ حيث وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات إلى ٥٢٪ وبنسبة مشاركة عالية جداً من النساء إلا أن هناك مجموعة من الصعوبات المتعلقة بالعملية الانتخابية التي واجهت المرشحين والمرشحات على حد سواء وإن كانت لها أثر أكبر على المرشحات من النساء.

ثانياً: بيئة العملية الانتخابية

يمكن القول أن العملية الانتخابية صاحبها صعوبات ليست بالضرورة سياسية وإنما مرتبطة ببيئة العملية الانتخابية سواء كان ذلك صعوبات إجرائية أو صعوبات تنظيمية أو صعوبات متعلقة بالممارسات السياسية السائدة في العملية الانتخابية.

(١) صعوبات إجرائية

• محدودية فترة الدعاية

في ظل الظروف السياسية الملتبسة ظهرت مجموعة من الصعوبات الإجرائية وخاصة التأخر في إعلان القوائم الحزبية والتي تم إعلانها في الأول من نوفمبر ٢٠١١ قبل الانتخابات بـ ٢٧ يوم (أقل من شهر) على الرغم من كون باب الترشيح قد أغلق بتاريخ ٢٤ أكتوبر، وانطلقت الحملات الانتخابية (يوم ٢ نوفمبر ٢٠١١ ولمدة ٢٤ يوم حتى بدء حالة الصمت الانتخابي التي تستمر ٤٨ ساعة قبل يوم التصويت لكل مرحلة)، بالإضافة إلى ذلك تم تحديد بداية الدعاية الانتخابية في نفس يوم إعلان القوائم بدوره عمل على إرباك الأحزاب والمرشحات وجعلهن غير واثقات ما إن كانت أوراقهن قد قبلت بالفعل من قبل اللجنة العليا للانتخابات أم لا مما أدى بدوره إلى محدودية فترة الدعاية؛ كما تعرضت بعض المرشحات إلى تغيير الرمز الانتخابي بعد الموافقة عليه مما دفعهن إلى تغيير ملصقاتهن أو التتويه عن ذلك.

(٢) صعوبات تنظيمية

(أ) إدارة الحملة الانتخابية للمرشحات

من واقع خبرة عمل أكاديمية المشاركة السياسية للنساء يمكن القول إنه بخلاف السياسيات المخضرمات والتي سبق لهن تجربة الترشح في الانتخابات البرلمانية أو المحليات، فإن معظم المرشحات لم يكن لديهن فريق حملة انتخابية مستقل يعمل بدوام كامل أو يتلقى مقابلا ماديا نظير عمله مع المرشحة؛ ولم تقم الأحزاب بتوفير ذلك لهن إلا في أضيق الحدود من خلال الاستعانة بفريق الحملة الخاص بالحزب والذي كان بطبيعة الحال يعمل لصالح الحزب بشكل عام وأكثر اهتماما بالمرشحين الأوائل على قوائم الحزب بشكل خاص؛ وفي المقابل اعتمدت معظم المرشحات على الأقارب من الدرجة الأولى وبعض المتطوعين من الجيران والزملاء الذين ليسوا بالضرورة لهم خبرة في العمل السياسي مما أدى في الكثير من الأحوال، إلى إلغاء بعض الفعاليات والأنشطة، إما بغرض حمايتهن من بعض الأخطار المحتملة في ظل الظروف السياسية التي سبق ذكرها أو حتى لا يتقلن على فريق الحملة وخاصة أنهم لا يتلقون مقابل لذلك العمل، أو لعدم وجود خبرة سياسية كافية بإدراك المناطق التي تعمل بها النساء وكيفية التدخل بها للقيام بدعاية للمرشحات.

ولكن لا يمكن إنكار أنه على الجانب الآخر فإن وجود أحد أقارب المرشحة وخاصة الزوج ضمن فريق العمل من الأمور التي لها أثر شديد الإيجابية، حيث تعطي مصداقية كبيرة للمرشحة أمام الناخبين؛ فمن ناحية يرونها ربة أسرة ناجحة في المقام الأول ودخلت العمل السياسي بموافقة وتشجيع زوجها مما يعطي لها شرعية وخاصة في المناطق

الريفية، ولقد لامسنا هذه الإشكالية كثيرا في حالة المرشحات غير المتزوجات والتي نصحنهن أن يحاولن تعويض ذلك من خلال أحد الأقارب من الدرجة الأولى مثل الأب والأخ أو الأم؛ وإذا كانت لدى المرشحات صعوبات في فريق الحملات الانتخابية يمكن القول أن تلك المقولة تنطبق تماما على قدرة المرشحات وتنطوي نفس المقولة على توفير وتدريب مندوبين لهن للمراقبة يوم الانتخابات.

(ب) الاتساع الجغرافي للدائرة الانتخابية

بالرغم من أن الاتساع الجغرافي من أهم المشكلات التي عانى منها المرشحين والمرشحات على حد سواء، بل إن هذه المشكلة كانت أكثر تعقيداً بالنسبة لمرشحي الفردي أكثر من مرشحي القائمة، كما أن العمل في دائرة شديدة الاتساع يتطلب جهداً مضاعفاً من جانب المرشحات سواء على مستوى الإنفاق في ظل عدم التزام المرشحين بالسقف الانتخابي للدعاية الانتخابية من جانب أو المشكلات السياسية والأمنية التي بدورها أجبرت الكثير من المرشحات الاعتماد على أسلوب الدعاية من خلال طرق الأبواب في المقام الأول تليها اللقاءات الشعبية وذلك نظرا للظروف التي سبق ذكرها.

(٣) صعوبات متعلقة بالممارسات السياسية السائدة

(أ) المال والرشاوى الانتخابية

ككافة الانتخابات السابقة ما زال استخدام المال وكافة الرشاوى الانتخابية بل وحتى توزيع الأطعمة من العوارض السياسية التي لم يتم التخلص منها كما يصعب إرجائها لأحزاب بعينها دون الأخرى.

(ب) الحشد على أساس ديني

وبالرغم من أن الإشكاليات المتعلقة بالعنف الانتخابي أقل بكثير في هذا البرلمان بالمقارنة بالبرلمانات السابقة، إلا أنه في المقابل يمكن القول أن الصراع حول هوية الدولة دينية/مدنية انعكس بدوره على هذه الانتخابات وطريقة الحشد التي خلقت حالة غير مسبوقه من الاستقطاب الديني (إسلامي/مدني، إسلامي/مسيحي). فلقد رصدت العديد من المنظمات استغلال رجال الدين وأحيانا المؤسسات الدينية في الدعاية لطرف دون آخر وهو ما حدث داخل بعض المساجد عقب خطب صلاة الجمعة. وتردد بقوة حدوثه من قبل الكنيسة الأرثوذكسية في الدعوة لانتخاب مرشحي الكتلة المصرية قبل أن تنفي الكنيسة ذلك بعد الهجوم عليها. كما تم اللعب بالشعارات الدينية بهدف الحصول على مكسب سياسي (شعار الإسلام هو الحل نموذجا) ... الخ.

وإذا نظرنا إلى تأثير ذلك على المرشحات فنجد أنه بالرغم من أن المرشحات المشاركات في الأكاديمية غالبيةن محجبات، فمن واقع ١٦ مشاركة، ٢ مسيحيات، ومن بين ١٤ مرشحة مسلمة مرشحة واحدة غير محجبة فنجد أنه من أهم الإشكاليات والممارسات التي سادت في الانتخابات، وبالتالي انعكست على خطاب المرشحات سواء من التيار الإسلامي أو من التيار المدني؛ وإن تركيز خطاب التيارات الإسلامية ومرشحاتها فيما يتعلق بدور المرأة في المجال العام على أنه عامل مساعد على قصور دور المرأة في ميادين بعينها وعمل سياسي محدود، أدى ذلك بدوره إلى جعل مرشحات الكتلة المدنية في مفترق طرق.

المفترق الأول هو خلق خطاب سياسي مناوئ لخطاب مرشحات الكتلة الإسلامية، بحيث يركز على أهمية تمكين المرأة وفتح مجالات متساوية لها مع الرجال، بمعنى آخر، خطاب يركز على أن قضية المرأة تقع في أولويات خطابهن السياسي؛ أما المفترق الآخر، فكان تحويل خطابهن السياسي إلى خطاب سياسي مجتمعي يحاول طرح قضايا النساء كجزء من المشكلات المجتمعية مع إصرار تلك المرشحات على تقديم أنفسهن على أنهن مرشحات يهدفن إلى تمثيل دوائرهن وليس تمثيل قضايا النساء فقط. وبما أن الاستقطاب الديني كان له تأثير سلبي على المرشحات المنتميات للقوة المدنية سواء كن مسيحيات أو حتى مسلمات ملتزمات دينياً واجتماعياً، إلا أن ذلك الأثر السلبي كان أشد وطأة على المرشحات المسيحيات، فمن واقع خبرة الأكاديمية كانت المرشحة المسيحية تواجه هذه المشكلة أكثر من المرشح الرجل المسيحي، وخاصة إذا كانت في الجزء الأول من القائمة، الأمر الذي جعل إحدى المرشحات اللاتي شاركن في الأكاديمية تفضل أن تترك ترتيبها على القائمة لمرشح آخر مسلم والنزول في ذيل القائمة حتى لا تزيد من حدة الاستقطاب وخاصة في ظل وجود مرشح آخر مسيحي.

الفصل الرابع: مؤشرات ودلائل انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢

لما جاء القانون الذي نظم انتخابات مجلسي الشعب والشورى لعام ٢٠١١/٢٠١٢ ينص على وجود ما لا يقل عن امرأة واحدة على كل من القوائم النسبية المغلقة للأحزاب بأي دائرة من الدوائر الانتخابية، كان طبيعياً أن يرتفع عدد النساء المرشحات بشكل ملحوظ مقارنة بكافة الانتخابات النيابية السابقة إذا ما صرفنا النظر عن تلك التي كان يوجد بها كوتة للمرأة والتي لا تعكس طبيعتها واقع التواجد النسائي على الساحة السياسية.

إلا أن مشروع القانون -وبعدما كان قد فرض أن يتم تمثيل العنصر النسائي في النصف العلوي من القائمة النسبية المغلقة للحزب- عاد ليتراجع عن ذلك وأصدر بعد أن ترك وضعها في أي مكان بشكل مطلق في القائمة طالما أنها موجودة، وهو الأمر الذي جعل العديد من الأحزاب تضع النساء في مراكز متأخرة في قوائمها أو في ذيلها، بما كان يستحيل معه في معظم الأحيان أن تحصل قائمتها على ما يكفي من الأصوات لدخول أي من المجلسين.

يحاول هذا الجزء من الدراسة رصد نسبة تمثيل النساء على قوائم الأحزاب والتحالفات الانتخابية من ناحية، ورصد ترتيب النساء على تلك القوائم من ناحية أخرى، للتعرف على فرص وإمكانية دخول المرأة مجلس الشعب وفقاً للترتيب الذي قام الحزب بوضع المرشحة فيه. ولقد اعتمدت الدراسة على الأرقام المتاحة على الموقع الإلكتروني للجنة العليا للانتخابات. وفي ما يلي جدول يوضح إجمالي المرشحات على قوائم الأحزاب والتحالفات الانتخابية.

جدول ١: إجمالي المرشحات على قوائم الأحزاب والتحالفات الانتخابية

الاحزاب/ التحالفات الانتخابية	العدد الكلي للقوائم	إجمالي عدد المرشحات	العدد الكلي للمرشحين	نسبة تمثيل المرشحات على القوائم الحزبية
١ الاتحاد المصري العربي	١٤	١٧	٨٠	٢١%
٢ الكتلة المصرية	٤٠	٤٦	٢٧٠	١٧%
٣ قائمة المصريين الاحرار	١	١	٤	٢٥%
٤ المحافظين	٢٩	٣٤	١٩٨	١٧%
٥ العدالة والتنمية المصري	٢	٢	١٨	١١%
٦ التحرير المصري	٢	٣	٢٢	١٤%
٧ الأمة	١	١	٨	١٣%
٨ صوت مصر	١	١	١٠	١٠%
٩ المصري الديمقراطي الاجتماعي	١	١	٨	١٣%
١٠ الشعب الديمقراطي	١	١	٤	٢٥%
١١ حقوق الإنسان والمواطنة	١	٣	١٠	٣٠%

١٤%	٥٦	٨	٦	مصر الثورة	١٢
٢٠%	٤٦	٩	٨	العربي للعدل والمساواة	١٣
١١%	٢٨	٣	٣	الدستور الاجتماعي الحر	١٤
٢١%	١٤	٣	٢	الوعي	١٥
٥٠%	٤	٢	٢	الأحرار	١٦
٥٠%	٤	٢	٢	حراس الثورة	١٧
١٨%	١٠٠	١٨	١٥	الغد	١٨
١٤%	٣٢٢	٤٦	٤٦	الحرية والعدالة	١٩
١٥%	٢٩٢	٤٥	٤٤	النور	٢٠
١٥%	١٧٢	٢٦	٢١	السلام الديمقراطي	٢١
١٨%	٨٠	١٤	١٢	الثورة المصرية	٢٢
١٨%	٢٠٨	٣٨	٣٣	الحرية	٢٣
١٩%	٧٠	١٣	١٠	المستقلين الجدد	٢٤
١٧%	٢٧٨	٤٧	٤٤	الوسط الجديد	٢٥
١٤%	٣٠٤	٤٤	٤٥	الوفد	٢٦
١٨%	١٢٨	٢٣	١٨	مصر القومي	٢٧
١٧%	٢٤٠	٤١	٣١	الثورة مستمرة	٢٨
١٧%	١٠٠	١٧	١٤	العربي الديمقراطي الناصري	٢٩

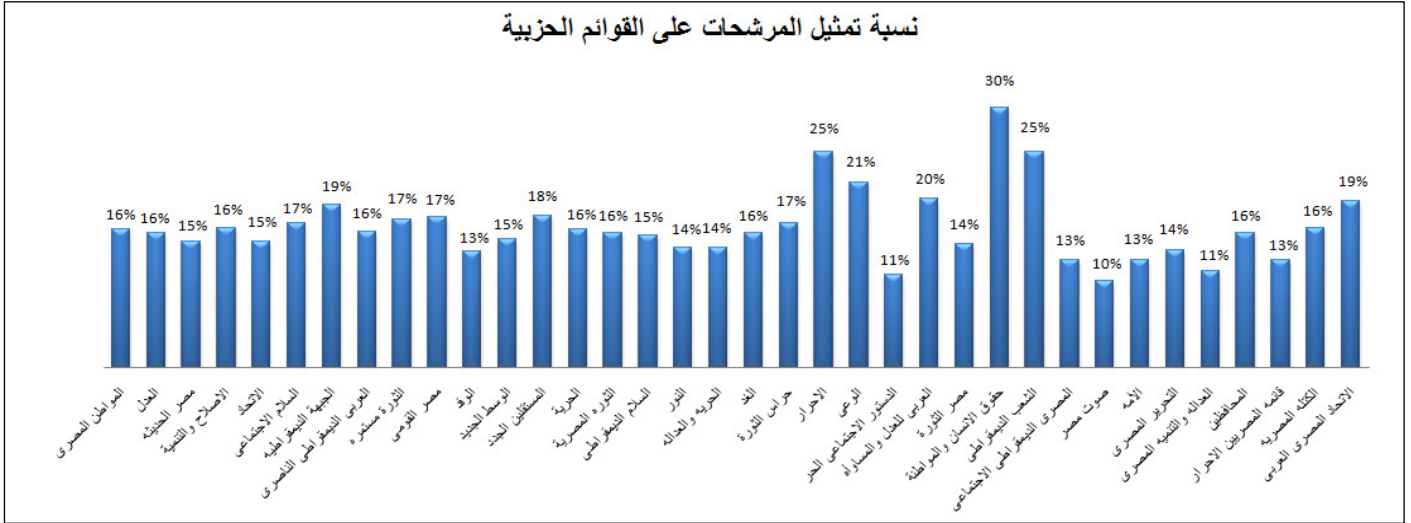
٣٠	الجبهة الديمقراطية	١٢	١٤	٦٦	٢١%
٣١	السلام الاجتماعي	٥	٦	٢٤	٢٥%
٣٢	الاتحاد	١٤	١٤	٨٨	١٦%
٣٣	الإصلاح والتنمية	٤٢	٥٠	٢٦٤	١٩%
٣٤	مصر الحديثة	١٥	١٦	١١٠	١٥%
٣٥	العدل	٢٠	٢٣	١٣٦	١٧%
٣٦	المواطن المصري	١٩	٢٦	١٤٤	١٨%
	الإجمالي	٥٧٦	٦٥٨	٣٩١٠	١٦.٨٠%

أولاً: نسبة تمثيل المرشحات على القوائم الحزبية والتحالفات السياسية

لقد ارتفع العدد الإجمالي للمشاركين في الانتخابات سواء كان على مستوى الأحزاب والتكتلات السياسية أو عدد المرشحين، حيث تقدم أكثر من ٤٠ حزباً وتكتلاً سياسياً بأوراق الترشح. فقد ترشح ما يقرب من ٤٢٤٨ مرشحاً ومرشحة على ٥٧٦ قائمة لـ ٣٦ حزباً وتحالفاً انتخابياً متنافسين على ٣٣٢ مقعداً في دوائر القائمة. حيث يبلغ إجمالي عدد المرشحات على القوائم ٦٥٨ مرشحة في مقابل ٣٥٩٠ مرشح ولذا نجد نسبة تمثيل النساء على القوائم لا تتعدى ١٥.٥%.

وإذا نظرنا إلى نسبة تمثيل المرشحات على القوائم الحزبية والتكتلات السياسية، فنجد أنها جاءت أعلى نسبة ترشيح للنساء جاءت على قوائم حزب حقوق الإنسان والمواطنة ٣٠%، تليها الشعب الديمقراطي والأحرار ٢٥%، تليها الوعي ٢١%، تليها العربي للعدل والمساواة ٢٠%، تليها الجبهة الديمقراطية، الاتحاد المصري العربي ١٩%، المستقلين الجدد ١٨%، السلام الاجتماعي والثورة مستمرة، ومصر القومي، وحراس الثورة ١٧%، تليها المواطن المصري والعدل والإصلاح والتنمية، العربي الديمقراطي، الحرية، الثورة المصرية، الغد، المحافظين، الكتلة المصرية ١٦%، تليها مصر الحديثة، والاتحاد، الوسط الجديد، السلام الديمقراطي ١٥%، وتليها النور، الحرية والعدالة، مصر الثورة، التحرير المصري ١٤%، تليها الوفد، المصري الديمقراطي ١٣%، الأمة، وقائمة المصريين الأحرار ١٣%، تليها العدالة والتنمية ١١%، صوت مصر ١٠%.

شكل رقم ١



ولكن هل تعتبر نسبة تمثيل النساء على القوائم الحزبية معبر حقيقي عن فرصة المرأة في النجاح بصرف النظر عن ترتيبها في القائمة؟ لذا لجأت الدراسة إلى إجراء تحليل كمي يرصد ترتيب المرشحات على القوائم وبناءً على ذلك يمكن التعرف على أكثر الأحزاب تشجيعاً للمرشحات. بدأت الدراسة بتفريغ مرشحات كل حزب حسب ترتيبهن في القائمة، مع أخذ عدد مقاعد الدائرة في الاعتبار. فعلى سبيل المثال إذا كانت هناك مرشحة في المركز الثالث على قائمة مكونة من ٤ مرشحين، فهذا يختلف عما إذا كانت قائمة مكونة من ١٢ مرشح.

ثم بعد ذلك قامت الدراسة بتقسيم كل قائمة إلى أربعة شطور فجاءت القوائم ذات الأربعة مراكز على اعتبار أن كل مركز شطر والقوائم ذات الستة مراكز على اعتبار أن المركز الأول شطر والمركز الثاني شطر والمركزين الثالث والرابع شطر والمركزين الخامس والسادس شطر، والقوائم ذات الثمانية مراكز على اعتبار أن كل مركزين شطر، والقوائم ذات العشرة مراكز على اعتبار أن المركزين الأول والثاني شطر والثالث والرابع شطر والخامس والسادس شطر والسابع إلى العاشر شطر، والقوائم ذات الإثني عشر مقعداً على اعتبار أن كل ثلاثة مراكز شطر.

كما كانت هناك حالات استثنائية جاءت فيها سبعة مراكز حيث اعتبرنا أن المركزين الأول والثاني شطر والمركزين الثالث والرابع شطر والمركزين الخامس والسادس شطر والمركز السابع شطر، أو من تسعة مراكز وقسمناها بحيث يتكون الشطر الأول من المركزين الأول والثاني والشطر الثاني من المركزين الثالث والرابع والشطر الثالث من المركزين الخامس والسادس والشطر الرابع من المراكز من سبعة إلى تسعة.

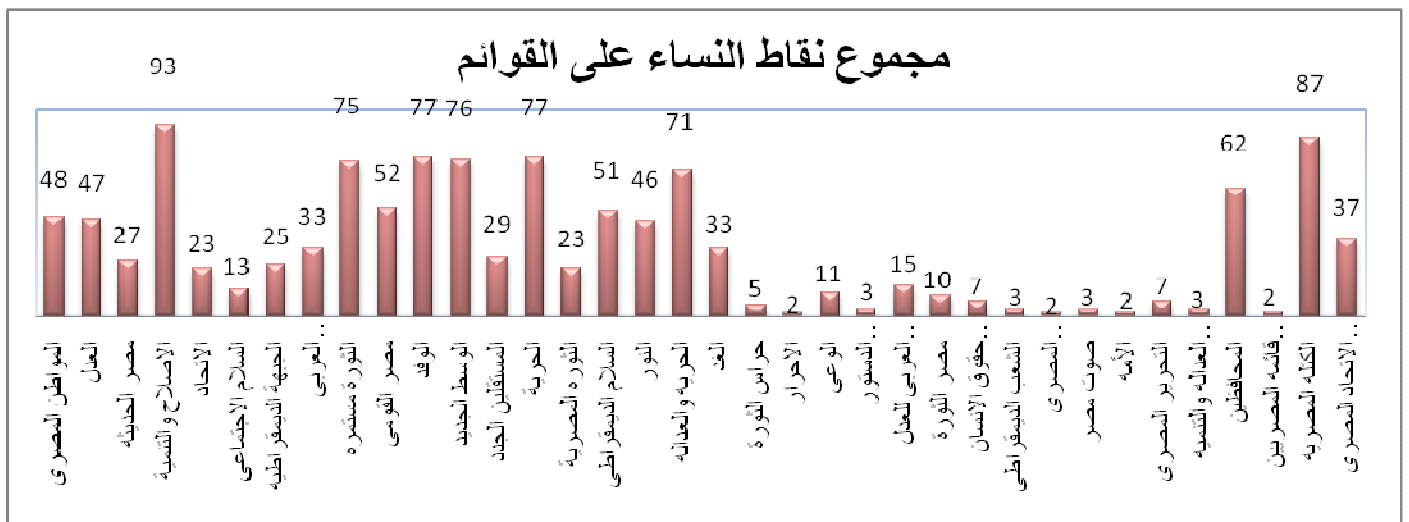
هذا مع التنويه إلى أن فكرة هذه الشطور مبنية على النتائج الفعلية للانتخابات والتي أظهرت مدى قدرة قائمة ما في الحصول على ما يكفي من الأصوات لنجاح مرشحها وعلاقة ذلك بالترتيب على القوائم.

وأظهرت النتائج أن الشرط الأول كان نجاحه كاملاً أو نجاح أحد ممثليه مُرجحاً والشرط الثاني صعباً ولكن مُمكناً والشرط الثالث غير وارد، وإن كانت بعض الأحزاب قد اقتربت في بعض الدوائر من تحقيق ذلك (حزب "النور" السلفي في دائرتي البحيرة على سبيل المثال). أما الشرط الرابع فكان يستحيل تماماً نجاح أي من المرشحين به.

أما بعد ذلك فقد أعطينا لكل قائمة يظهر بها عنصر نسائي في الشرط الأول أربعة نقاط ثم لكل قائمة يظهر فيها عنصر نسائي في الشرط الثاني ثلاثة نقاط ولكل قائمة يظهر بها عنصر نسائي في الشرط الثالث نقطتان ولكل قائمة يظهر فيها عنصر نسائي بالشرط الرابع والأخير نقطة واحدة وإذا ما ظهرت أكثر من امرأة على نفس القائمة زاد عدد النقاط لها وفقاً لترتيبهن عليها.

وفي النهاية احتسبنا النسبة المئوية لعدد القوائم التي قام كل حزب بتشكيلها قياساً على عدد الدوائر الانتخابية، واستخدمنا الناتج كعامل ضرب في عدد النقاط للوصول إلى نتيجة متوازنة حيث لم يكن كل حزب مُمثل بنفس العدد من القوائم في جميع الدوائر الانتخابية، ولكن الفرضية المنطقية هي أنه لو كان قد تمكن من استكمال قوائم في هذه الدوائر لكان اتبع نفس النمط على وجه التقريب. وقد أظهرت النتائج تبايناً واضحاً ما بين نسبة المرشحات على القوائم ووزنهن الفعلي بها ووفقاً لهذه المعادلة حصل كل حزب على مجموع نقاط تصاعديّة تبدأ من ١ إلى ٩٣، وفيما يلي يوضح الشكل رقم ٢ مجموع نقاط كل حزب.

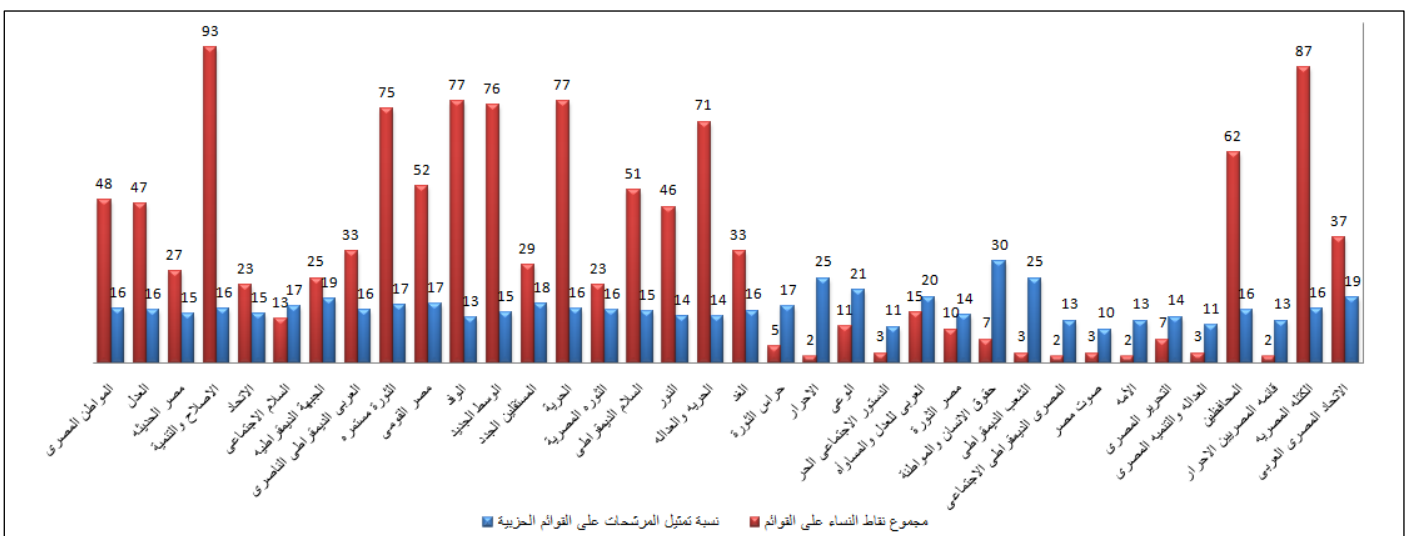
شكل رقم ٢



إذا نظرنا في العلاقة بين الشكل ١ والشكل ٢، نجد أنه وفقاً لنسبة تمثيل المرشحات على القوائم الحزبية فإن أعلى نسبة تمثيل احتلت بواسطة قوائم حزب حقوق الإنسان والمواطنة ٣٠%، بينما فيما يتعلق بمجموع نقاط النساء على

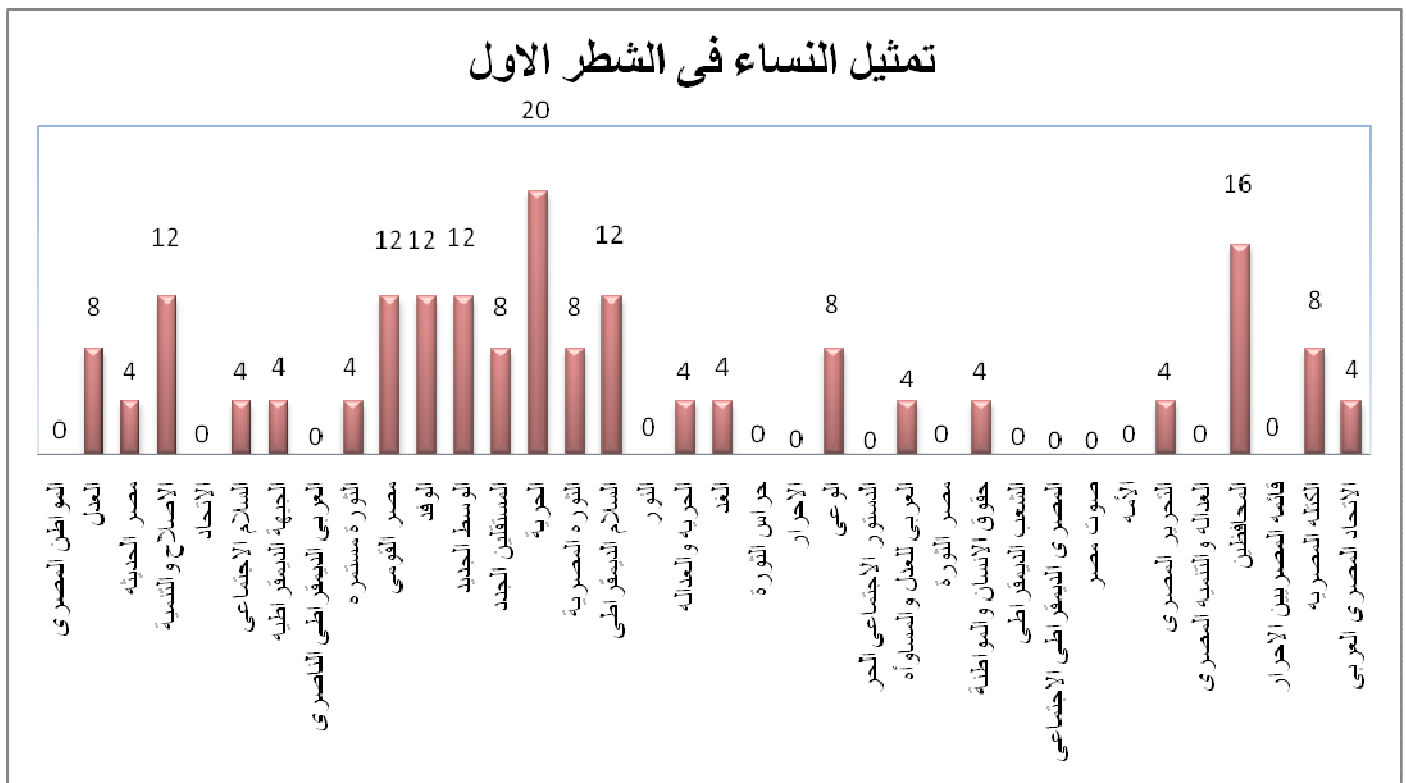
قوائمه فكان ٧، بينما حصل حزبي الشعب الديمقراطي والأحرار على ٢٥%. وفيما يتعلق بمجموع نقاط النساء على القوائم فكان مجموع الشعب الديمقراطي ٣، وحزب الأحرار ٢، أما بالنسبة لحزب الوعي الذي حصل على ٢١% حصل على ١١ نقطة، تليها العربي للعدل والمساواة ٢٠% حصل على ١١ نقطة، تليها الجبهة الديمقراطية والاتحاد المصري العربي ١٩%، حصلوا على ٢٥ و ٣٧ نقطة. وبينما حصل المستقلين الجدد على ١٨% حصلوا على ٢٩ نقطة، وبينما حصل السلام الاجتماعي والثورة مستمرة، ومصر القومي، وحراس الثورة على ١٧% حصلوا على ١٣، ٧٥، ٥٢، ٥ نقطة. وبينما حصل المواطن المصري والعدل والإصلاح والتنمية، العربي الديمقراطي، الحرية، الثورة المصرية، الغد، المحافظين، الكتلة المصرية على ١٦% حصلوا على ٤٨، ٤٧، ٩٣، ٣٣، ٧٧، ٢٣، ٣٣، ٦٢، ٨٧. وبينما حصلت قوائم مصر الحديثة، والاتحاد، الوسط الجديد، السلام الديمقراطي ١٥% حصلوا على ٢٧، ٢٣، ٧٦، ٥١. وبينما حصل النور، الحرية والعدالة، مصر الثورة، التحرير المصري ١٤% فقد حصلوا على ٤٦، ٧١، ١٠، ٧ نقطة. وبينما حصل الوفد والقائمة الوحيدة للمصري الديمقراطي على ١٣% فقد حصلوا على ٧٧، ٢، وبينما حصلت قوائم الأمة، والقائمة المنفردة للمصريين الأحرار على ١٣% فقد حصلوا على ٢، ٢ نقطة. وبينما حصل العدالة والتنمية على ١١% فقد حصل على ٣، وبينما حصلت قوائم صوت مصر على ١٠% فقد حصلوا على ٣ نقطة. وفيما يلي نجد شكل ٣ للمقارنة، والذي من خلاله يمكن القول أن ارتفاع نسبة تمثيل النساء لا يعني بالضرورة فرصة أكبر لنجاحهن. وإنما الأهم هو ترتيب النساء على الشطور الأربعة السابق ذكرها، وخاصة من ظل معرفتنا السابقة والتي أكدت الانتخابات على صعوبة نجاح المرشحين إذا تعدى ترتيبهن الشرط الثاني، وندرة نجاحهن في الشرط الثالث، واستحالته في الشرط الرابع.

شكل رقم ٣

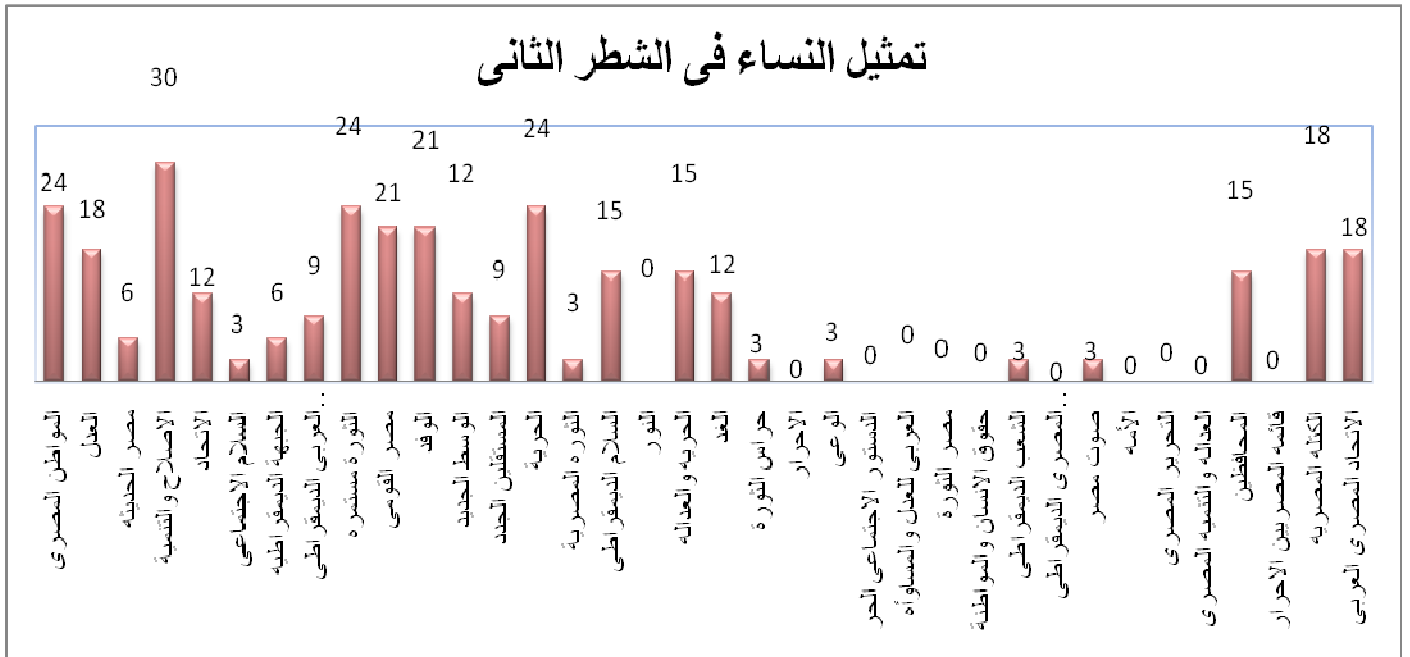


وإذا نظرنا إلى تمثيل النساء في الشطر الأول وفقاً للمعادلة التي سبق شرحها، فنجد أن أكثر الأحزاب التي وضعت النساء في الشطر الأول هو حزب الحرية، وحصل على مجموع نقاط ٢٠، يليه حزب المحافظين ١٦، يليه أحزاب الوسط الجديد، الوفد، السلام الديمقراطي، مصر القومي، الإصلاح والتنمية، والذين حصلوا على ١٢ نقطة، يليهم العدل، المستقلين الجدد، الثورة المصرية، الوعي، الكتلة المصرية والذين حصلوا على ٨ نقاط، يليهم أحزاب الاتحاد المصري العربي، التحرير المصري، مصر الحديثة، السلام الاجتماعي، الجبهة الديمقراطية، الثورة مستمرة، الحرية والعدالة، الغد، العربي للعدل والمساواة، حقوق الإنسان والمواطنة، وحصلوا على ٤ نقاط، يليهم المواطن المصري، الاتحاد، العربي الديمقراطي الناصري، النور، حراس الثورة، الأحرار، الشعب الديمقراطي، الأمة، الدستور الاجتماعي الحر، القائمة المنفردة للمصري الديمقراطي الاجتماعي، صوت مصر، الأمة، العدالة والتنمية المصري، القائمة المنفردة للمصريين الأحرار لم يحصلوا على أي نقاط. لمزيد من التوضيح انظر شكل رقم ٤

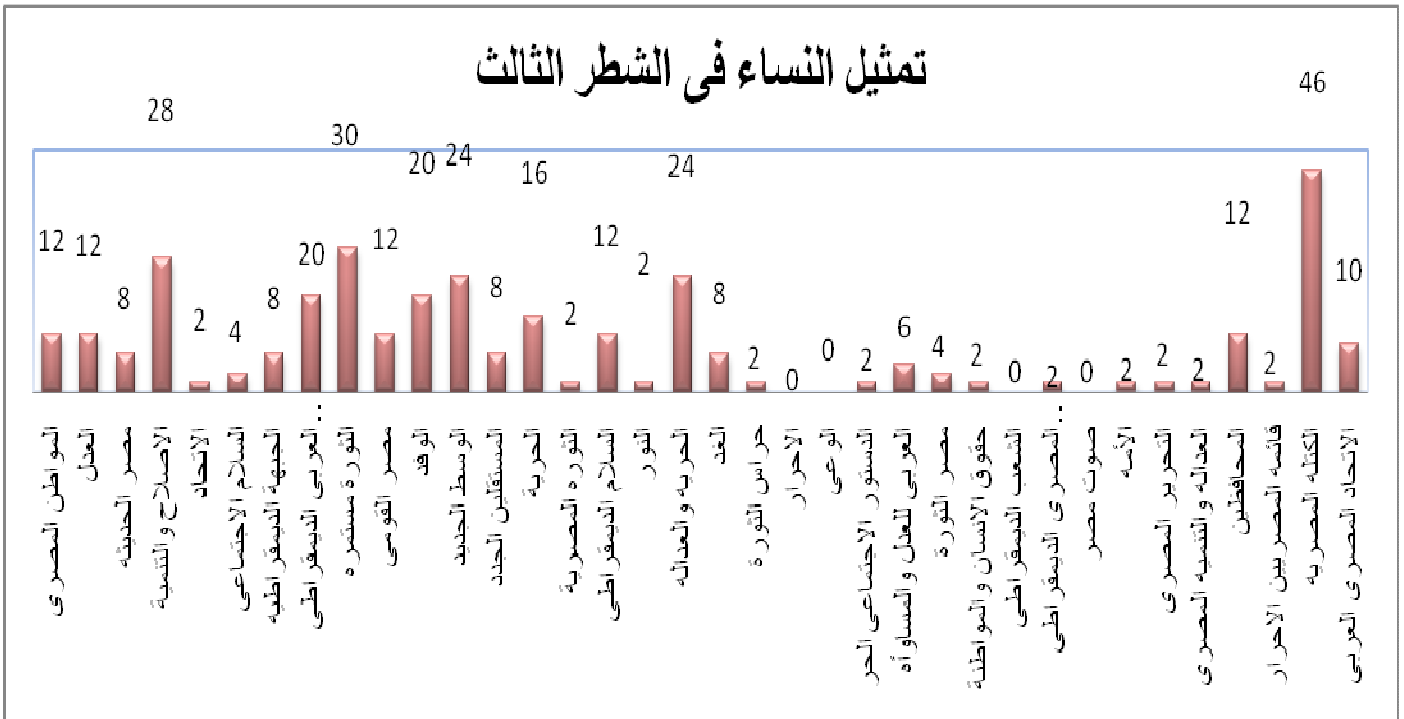
شكل رقم ٤



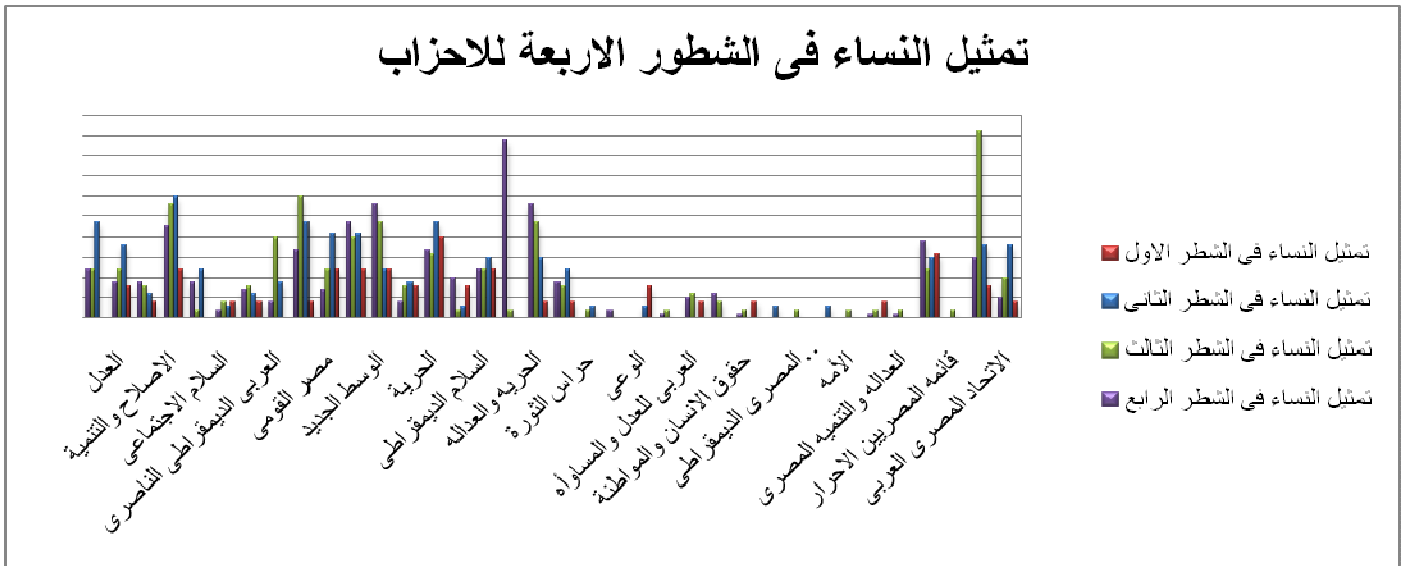
شكل رقم ٥



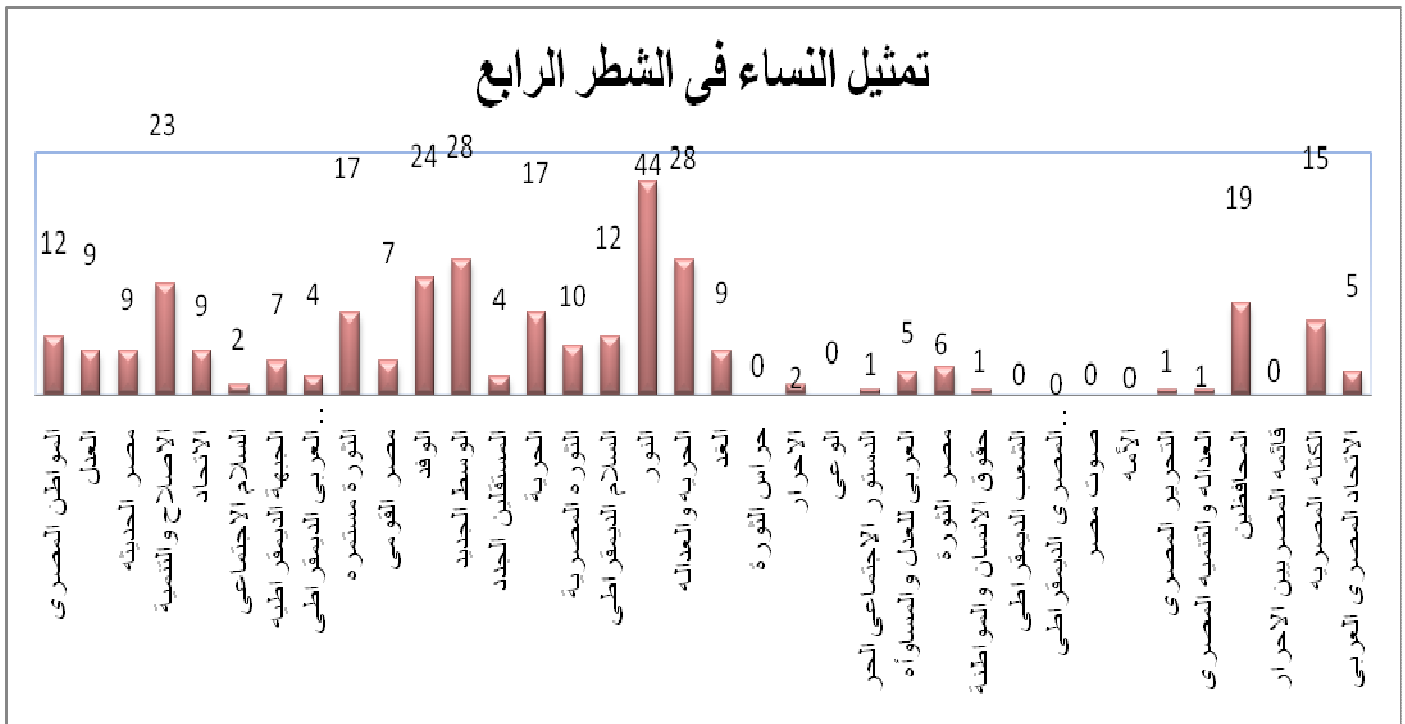
شكل رقم ٦



شكل رقم ٧



شكل رقم ٨



ثانياً: قراءة في نتائج انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢

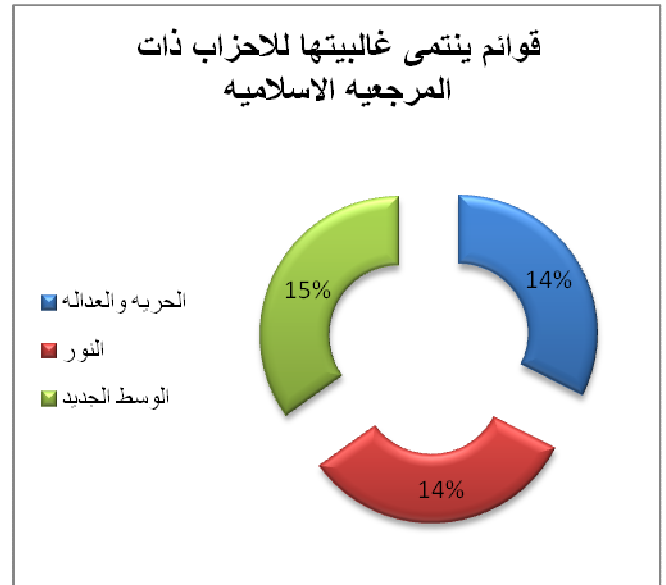
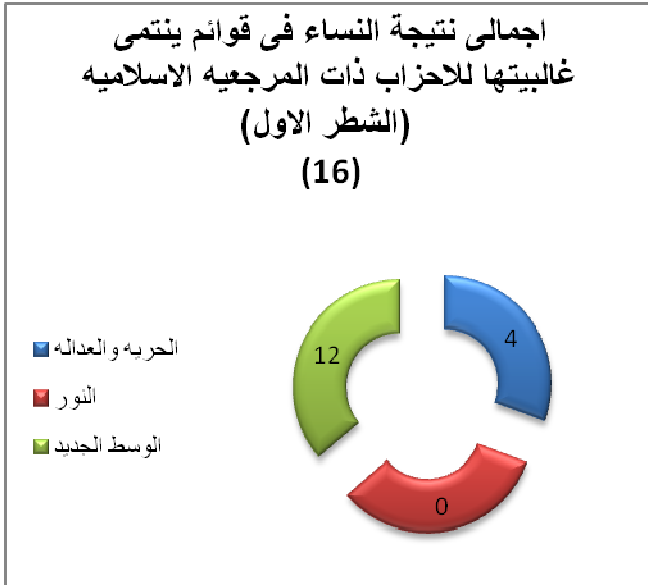
لقد أظهرت نتائج الانتخابات أنه من بين إجمالي المرشحات لم تتجح أي من النساء اللاتي رشن أنفسهن على الدوائر الفردي. أما بالنسبة للمرشحات على دوائر القائمة نجحت ٨ نساء فقط ممن رشن أنفسهن. من بين المشتركات في أكاديمية المشاركة السياسية استطاعت النائبة سناء السعيد مرشحة الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي عن الدائرة الثانية أسويط قوائم النجاح في الانتخابات، مما يؤكد أنه بالرغم من الصعوبات التي تواجهها النساء إلا أن الناخب المصري قد يقبل التصويت لمرشحة ما إذا كانت قادرة على إثبات نفسها على أنها كادر سياسي ومنخرطة في العمل العام.

ثالثاً: موقع المرشحات في الكتل السياسية

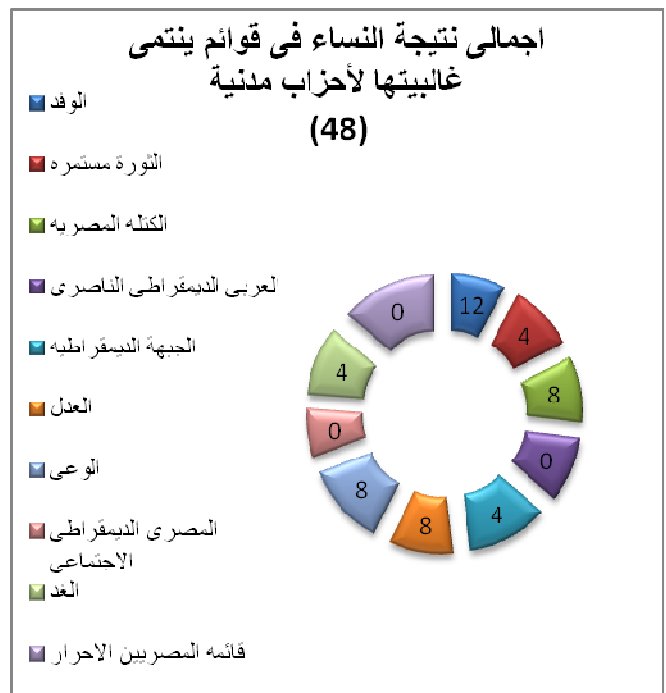
وإذا ما نظرنا في قوائم الأحزاب وترتيب المرشحات، فسوف نجد أنه لا يمكن القول أن هناك تكتلات سياسية أكثر تشجيعاً للمرأة دون غيرها. فإذا حاولنا تقسيم التكتلات والائتلافات الانتخابية في هذه الانتخابات وخاصة في ظل الاستقطاب الديني الذي سبق ذكره إلى أربعة تقسيمات. فهي تكتلات قوائم ينتمي غالبيتها للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، قوائم ينتمي غالبيتها للأحزاب المدنية، قوائم تنتمي لبقايا الحزب الوطني المنحل، قوائم لا ينتمي غالبيتها إلى توجه أيديولوجي محدد. ولم تتفوق أي من الكتل الأربعة في وضع النساء على قوائمها، حيث نجد نسبة تواجد النساء متقاربة في كافة الكتل، وإن اختلفن في ترتيبهن على القائمة. فيما يلي شكل ١ يوضح نسبة النساء من إجمالي القوائم في التكتلات السياسية.

وبتحليل نسبة تمثيل النساء في الكتل السياسية السابق ذكرها، ومجموع النقاط التي حصلت عليها كل كتلة قامت بوضع المرشحات في الشطر الأول، وفقاً للمعامل الذي تم تطويره وشرحه سابقاً. فنجد أن أكبر كتلة قامت بوضع المرشحات على الشطر الأول هي القوائم التي ينتمي غالبيتها لبقايا الحزب الوطني المنحل فحصلت على ٧٦ نقطة، تليها قوائم ينتمي غالبيتها لأحزاب مدنية فحصلت على ٤٠ نقطة، تليها القوائم التي لا ينتمي أغلبيتها إلى أيديولوجية واضحة فحصلت على ٣٦ نقطة، يليها قوائم ينتمي غالبيتها إلى أحزاب ذات المرجعية الإسلامية فحصلت على ١٢ نقطة لمزيد من التوضيح انظر شكل رقم ٩-١٠-١١-١٢-١٣.

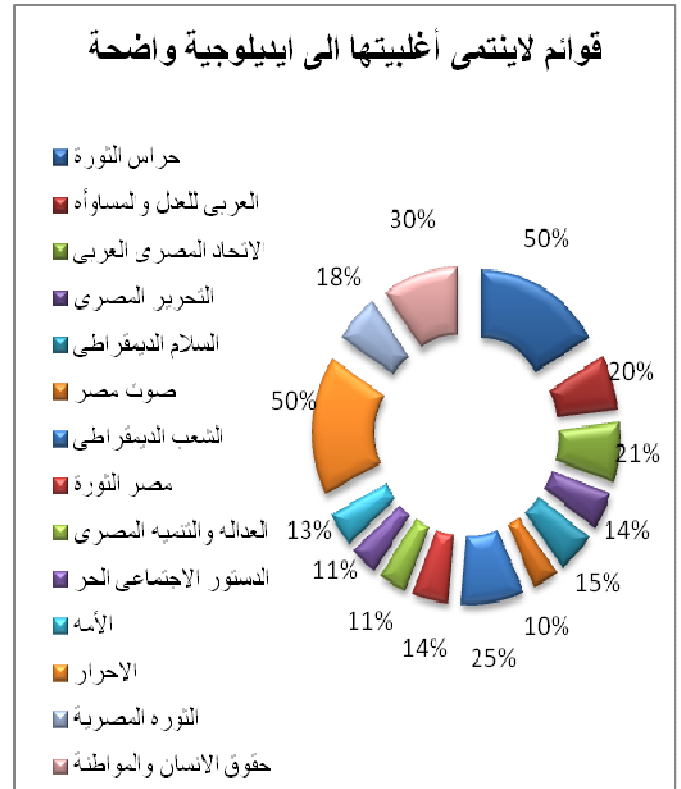
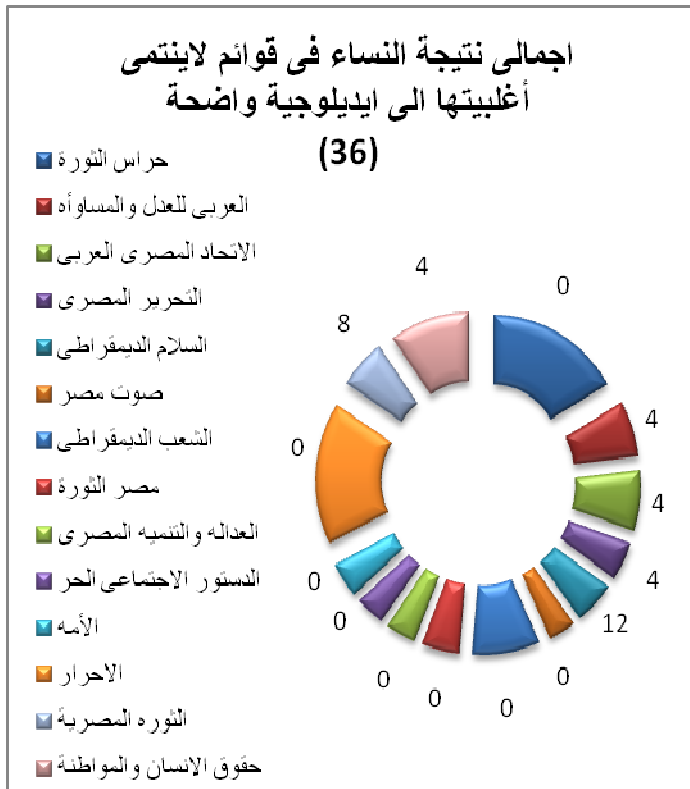
شكل رقم ٩



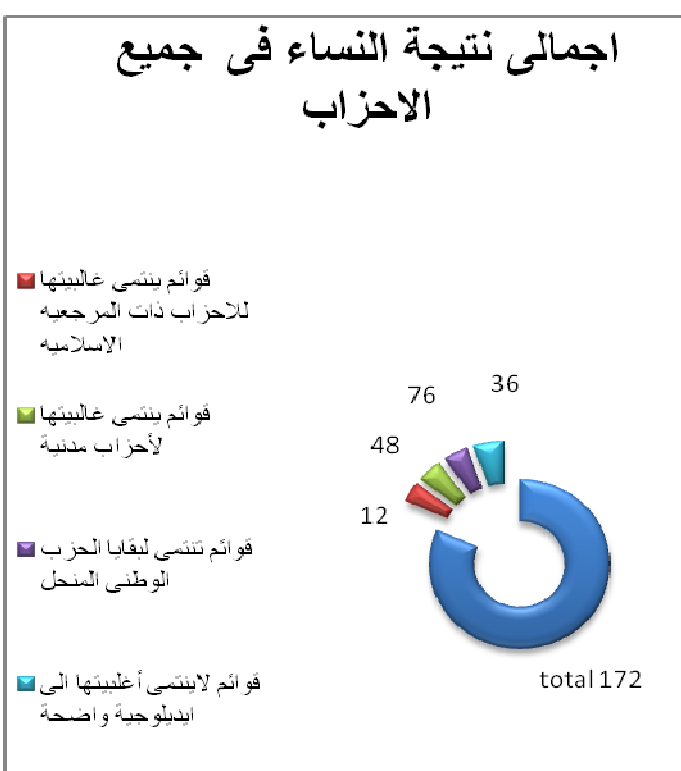
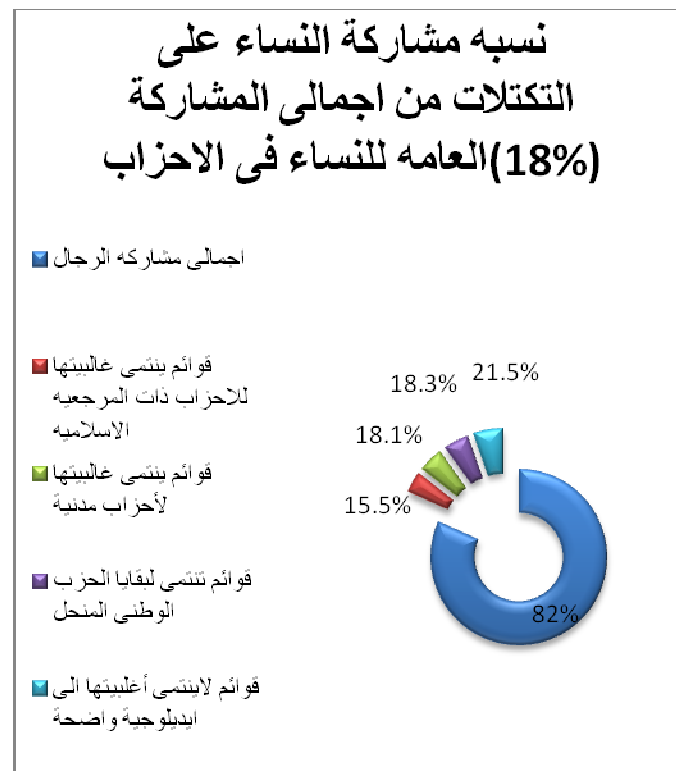
شكل رقم ١٠



شكل رقم ١١



شكل رقم ١٢



الفصل الخامس: تحليل نقاط القوة والضعف للدوائر من منظور النوع الاجتماعي

يحاول هذا الفصل دراسة الخصائص الجغرافية والديموغرافية، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدوائر مجلس الشعب قائمة ٢٠١١/٢٠١٢، والتي عملت بها الأكاديمية.

ويهدف هذا الجزء إلى الوصول إلى وصف عام لكل دائرة والتعرف على نقاط القوة والضعف بها من منظور النوع الاجتماعي، مما يساعد على قياس ومقارنة خصائص كل دائرة للتعرف على مدى قبولها أو رفضها للنساء كمرشحات ونائبات.

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد اختلف عمل فريق الأكاديمية، سواء من حيث المدة الزمنية التي قضاها في الدائرة، أو عدد أفراد الفريق الذين عملوا في كل دائرة. وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى اختلاف حجم المعلومات ومستوى التحليل من دائرة إلى أخرى، وعلى أية حال فقد اشتملت الدوائر المختارة على ٨ محافظات و١٦ دائرة. فقد عملت الأكاديمية في ١٢ دائرة بنظام القائمة و٤ دوائر بنظام الفردي.

ولقد تمثلت المصادر الأساسية للمادة العلمية مثل الإحصائيات والأرقام من مصادر كاللجنة العليا للانتخابات، والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، والهيئة المصرية العامة للمساحة، والهيئة العامة للاستعلامات، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووحدة دعم الانتخابات في المجلس القومي لحقوق الإنسان، والغرف التجارية، وغرفة الصناعات المصرية، والجريدة الرسمية. أما التحليل من منظور النوع الاجتماعي فتم من خلال التدريب بالمعايشة، والملاحظات الشخصية، والخبرة العملية، بالإضافة إلى المقابلات التي قام بها أعضاء فريق الأكاديمية مع المسؤولين والمرشحات وفرق عملهن.

كما أنه من خلال عمل الأكاديمية يمكن استخلاص أنه لا توجد دوائر أو منطقة لا تصلح للنساء العمل بها، فالمرأة المصرية لها باع طويل في العمل السياسي وترشح المرأة للمجالس النيابية أمر ليس بالجديد، ولكن من خلال خبرة عمل الأكاديمية يمكن تقسيم الدوائر الانتخابية إلى ثلاثة أنواع فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي دوائر مشجعة للنساء ودوائر مشجعة للنساء بشروط ودوائر غير مشجعة للنساء وهو مشروح بالتفصيل في السطور المقبلة.

خصائص الدوائر الانتخابية

محافظة أسيوط: سناء السعيد مرشحة الكتلة المصرية - الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي (الدائرة الثانية - قوائم)

(أ) الوصف الجغرافي الديموغرافي للدائرة:

يبلغ عدد سكان كافة مكونات الدائرة التاسعة ٢٨٨ ٨٤٥ مواطن ممن لهم حق التصويت بعد استبعاد من هم دون السن أو المحرومين من التصويت لأسباب مختلفة وتتمركز الكتل السكانية الأكبر في كل من مركز أبنوب بما يبلغ ٤١٦ ١٧٢ ناخب (٢٠,٤%)، يليه مركز الفتح بمقدار ٢٣٩ ١٣٨ ناخب (١٦,٤%)، ثم مركز البداري وبه ٨٦٧ ١٣٠ ناخب (١٥,٥%) ومن بعده مركز أبو تيج ٢٠٠ ١١٢ ناخب (١٣,٣%) ويعقبه مركز صدفا الذي يحتوي على ٥٦٠ ٩٣ ناخب (١١,١%)، فمركز ساحل سليم الذي يوجد به ٢٠٢ ٨٥ ناخب (١٠,١%) ويأتي من بعده مركز الغنايم وفيه ٦٥ ٠١١ ناخب (٧,٧%)، وأخيراً أبو تيج المدينة التي تحتوي على ٤٧ ٧٩٣ ناخب (٥,٧%). هذا وتستحوذ الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٤٠ عاماً على حوالي ٣٨,٢% من إجمالي عدد السكان، ويمثل الذكور ٥٥,٧% من قاطني المنطقة في مقابل ٤٤,٣% للإناث، وتستحوذ الفئة العمرية من ٢٥ - ٤٠ سنة على الجزء الأكبر من الكتلة التصويتية بنسبة ٣٨,٤%. هذا مع ملاحظة أن نسبة الإناث في هذه الدائرة تقل بحوالي ٤% عن المعدل القومي، وهي ملحوظة يجب أن تؤخذ في الاعتبار حيث أن باقي الدوائر التي قمنا بتحليلها لم يكن فارق نسبة تمثيل الإناث بداخل الكتل التصويتية تقل أو تزيد عن المعدل القومي بما يتعدى ١%، وربما يكون الطابع الريفي الغالب على دائرة أسيوط (الثانية قوائم) والأعراف والتقاليد السائدة في جنوب مصر، قد تسببوا في إحجام مجموعات كبيرة من النساء عن استخراج بطاقة الرقم القومي، وبالتالي لم يتم تسجيلهن في قواعد بيانات الناخبين.

ويمكننا القول إلى حد ما بأن هذه الدائرة تعتبر من الدوائر التي تظهر قدر معقول من التجانس، ويعود هذا في الأساس إلى أن التوجهات الفكرية والعامة لمعظم أهل المناطق الريفية والنائية بالصعيد لا تختلف عن بعضها البعض كثيراً. لا نريد بهذا القول دعم أية تصورات نمطية عن من يسكنون جنوب مصر، ولكن الواقع العملي هو أن هؤلاء بالفعل يميلون إلى شكل من التصرفات والسلوكيات تتحكم فيهم.

وصولاً إلى مركز أبو تيج، نلاحظ أولاً مشكلة إجرائية ضخمة في التفاوت غير المنطقي ما بين تعداد السكان في المدينة والمركز وإجمالي من لهم حق التصويت بهما. فتعداد السكان في عام ٢٠١٠ كان قد وصل إلى ٤٣٥ ٤٥٨^١ بينما يبلغ عدد الناخبين المسجلين بقواعد البيانات ٩٩٣ ١٥٩^٢. ويعني ذلك أن نسبة من لهم حق التصويت إلى نسبة

^١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

^٢ اللجنة القضائية العليا للانتخابات.

عدد المواطنين المُسجلين في هذه الوحدة الإدارية يبلغ ٣٦.٧٥% بينما يصل المعدل القومي إلى حوالي ٦٢.٥٠% (ما يتعدى الـ ٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ مواطن بقليل^٣، وحوالي ٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ناخب^٤). ونحن لم نجد أي تفسير منطقي مقبول لهذا التفاوت الرهيب في الأرقام حيث يتفق توزيع الفئات العمرية لإجمالي الدائرة مع المعدل القومي تقريباً، أي أن عدد من هم دون سن الانتخاب لن يختلف كثيراً عنه في باقي أنحاء الجمهورية، ولا نتصور بالمرّة أن المحرومين من التصويت في هذا المركز على وجه التحديد يزيدون عنهم في المعدل القومي بنسبة ٢٥,٢٥%، كما لم نجد مؤشرات قوية تدل على وجود حركة هجرة داخلية أو خارجية تنطلق من مركز أبو تيج أكبر منها في أي مكان آخر. والحد الكبير من التمدين في أبو تيج لا يقبل أيضاً فكرة أن يكون هذا الفارق ناتج عن زيادة ملحوظة في عدد من لم يبادروا باستخراج بطاقات الرقم القومي، وبالتالي لم يتم تسجيلهم في قواعد الناخبين.

(ب) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدائرة:

مركز الغنايم يُعتبر وحدة إدارية حديثة نوعاً ما، حيث لم تتفصل عن مركز أبو تيج إلا في السبعينيات لتصبح مركزاً مستقلاً، وقد خطت هذه المنطقة خطى مقبولة جداً نحو التطور والتقدم. فنجد فيها هيكلًا -لا بأس به بالمرّة- للرعاية الصحية لما تحتوي عليه من مستشفى عام ومستشفى حميات متخصص ووحدات صحية مختلفة، وهذه المنشآت يمكن النظر إليها على أنها كافية ومؤدية للغرض لأن القرى التابعة لها محدودة (دير الجنادلة، المشايعة قبلي، المشايعة بحري، العزايزة، أولاد محمد، العامري) والمسافات ما بينها وبين المركز ذاته ليست بعيدة^٥.

أما الإشكالية الكبرى في مركز الغنايم فتكمن -ولا شك- في أنه محروم من القطاعات الصناعية والخدمية، وبالتالي فهو يواجه مشكلات جمة في توفير ما يكفي من فرص العمل، أي أن المركز في الحقيقة غير مُنتج اقتصادياً ويُشكل عبئاً على الميزانية المُخصصة للمحافظة دون أن يُضيف إليها شئ يُذكر. وحتى القطاع الزراعي لا يعود بأرباح كافية على المنطقة، وهذا في الأساس لأنه صغير للغاية ولا يشغل سوى مساحة محدودة بالجانب الشرقي للمركز ولا يملك محاصيل معينة تميزه يُمكن إدماجها بداخل نسق زراعي أكبر كمنظومة توزيع موحدة تعمل على زيادة فعالية التسويق وبالتالي تعظيم الربحية.

ويُعتبر وضع ساحل سليم اقتصادياً أفضل نوعاً ما من وضع الغنايم لانخفاض تعداد القاطنين فيه، ومن ثم قلة المساحة العمرانية فيه، مما يصب في صالح توسيع الرقعة الزراعية، وبالتالي ارتفاع الناتج الزراعي بدرجة تعود بربحية معقولة على المنطقة. ونظراً لقربها من مناطق صحراوية وتأثير ذلك على تربتها نجدها شبه متخصصة في زراعة

^٣ مركز التعداد السكاني المصري وفقاً لأخر تحديث في ١ يوليو ٢٠١١.

^٤ اللجنة القضائية العليا للانتخابات

^٥ منتدى أبناء الصعيد.

محاصيل مثل البلح وكافة أنواع الموالح، وبجودة عالية تسمح ببيعها في كافة أنحاء الصعيد، وإن كان السوق الرئيسي لها هو بالطبع مدينة أسيوط نفسها التي تشتري ما يقرب من ثلاثة أرباع الحاصلات الزراعية التي ينتجها ساحل سليم، ويعتبر هذا المورد الأساسي الذي يدر نقدية على هذه المنطقة^٦. ونحن نرجع المستوى الإقتصادي المرتفع نسبياً في ساحل سليم إلى هذه العناصر على وجه التحديد. فنحن وأثناء تجولنا بأرجاء هذا المكون الإداري لدائرة أسيوط الثانية قوائم تبين لنا بوضوح من شكل المباني المتطور نوعاً ما أن الأهالي هناك قد لا يكونون أغنياء بالضرورة، ولكنهم أيضاً لا يعانون الفقر المدقع، وإن تعذر علينا تحديد متوسط لدخل الفرد في ساحل سليم^٧.

ويعتبر عدد القرى التابعة لساحل سليم هو الآخر -مثلما وجدنا الحال في مركز الغنايم- منخفض نسبياً حيث لا يتعدى ١٦ قرية وهو بالطبع رقم ضئيل جداً، لو قورن بالقرى التابعة لمدن ومراكز الدلتا، والتي تزيد في بعض الأحوال عن المائة.

وعلى الجانب السلبي وجدنا أن ربط ساحل سليم بتكنولوجيا ووسائل الاتصالات الحديثة لا يزال بدائياً جداً، ومعظم المنازل غير مربوطة بشبكة الإنترنت، ويقل أيضاً عدد ما يسمى "مقاهي الإنترنت" لدرجة أن المنطقة تبدو في بعض المناحي وكأنها مفصولة عن العالم الخارجي، حتى شبكات مقدمي خدمة التليفون المحمول الثلاثة أضعف من مثيلاتها في أجزاء أخرى من الدائرة^٨. ونتصور أن ذلك قد يكون له تأثير عكسي -على المدى المتوسط والطويل- بالنسبة للتطور الاقتصادي، حيث من غير المتصور أن تظل الأمور على ما هي عليه الآن، بل الأرجح هو أن المستقبل المنظور سيشهد ربطاً إجبارياً ما بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفعالية تسويق الحاصلات الزراعية. هذا وإن كان علينا الاعتراف بأن ساحل سليم متطور بدرجة كبيرة في مجال استخدام الميكنة الزراعية الحديثة، بهدف الاستغلال الأمثل للمساحة الزراعية المتاحة، إلا أن ما يعيبه هو عدم وجود محطات لإنتاج التقاوي^٩.

إن الغالبية العظمى من أهالي مركز الصدف يعملون بتجارة المحاصيل والمستلزمات الزراعية (بما في ذلك الميكنة الزراعية) وصولاً إلى مركز أبو تيج نجد أنه أكثر المناطق لمكونات هذه الدائرة تمديناً وأكثرها ميلاً إلى الشكل الحداثي، حيث تقل فيه نفوذ كبريات العائلات بشكل ملحوظ. وقد يكون ذلك بسبب أنها مدينة صناعية تجارية منفتحة بشكل كبير على العالم الخارجي، ويقوم الجزء الأكبر من الصناعة فيها على صناعات الأخشاب، وتصدر منه أسرة ساويرس الشهيرة التي ينتمي إليها رجل الأعمال المعروف نجيب ساويرس.

^٦ حوار مطول وجهاً لوجه مع مدير حملة المرشحة موضوع هذا التقرير.

^٧ ملاحظة شخصية

^٨ حوار مطول وجهاً لوجه مع مدير حملة المرشحة موضوع هذا التقرير وملاحظة شخصية.

^٩ حوار مطول وجهاً لوجه مع/ حسن مشالي، وكيلاً ولوزارة الزراعة عن الوضع الزراعي بكافة المناطق التي كان لأكاديمية المشاركة السياسية للنساء مرشحات بها

ويحتوى مركز أبو تيج بجانب المدينة على أربعة وحدات محلية، وهي الزرابي، النخيلة، دويبة وبقور وتلك تحتوى بدورها على مجموعة من القرى أبرزها البلايز والفليو وأبوالحارث والزاوية. ويُسْتَكْمَل هنا نفس النمط الذي لاحظناه في المكونات الأخرى لنفس الدائرة حيث يقل عدد القرى المحيطة بالمركز الحضري وهو في العادة يعنى ضعف تأثير التيارات المختلفة المنتمية للدعوة السلفية، ووجود إمكانيات أكبر لدى القوى المدنية للانتشار على الأرض.

كما تتسم أبو تيج أيضاً بمجموعة من المقومات السياحية، صحيح أنها ليست بالكثيرة ولا بالمتميزة جداً ولكن إن أحسن استغلالها يمكنها أن تساهم في زيادة ما يعود على اقتصاد المركز من أرباح، وهو ما لم يتم حتى الآن نظراً لسياسات الحكومات المتوالية في العصر البائد التي كانت تتجاهل إمكانيات توسيع الرقعة السياحية، واكتفت فقط بما هو موجود أصلاً دون رغبة حقيقية في استكشاف آفاق جديدة. ومن ضمن هذه المقومات في مركز أبو تيج، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، القلاع التاريخية والبيوت الأثرية القديمة التي ترجع إلى العصر الأهناسي والفرعوني والقبطي والإسلامي.

وفي ظل الانعدام الشبه كامل لأية أنشطة صناعية أو خدمية في مركز البداري، نجد أن اقتصاده يعتمد بشكل شبه كامل على الزراعة، ويتميز على الأخص بالرمان والمانجو، الذي لا يباع فقط في أسواق مصر المحلية ولكن أيضاً يتم تصديره وتسويقه بالأسواق الدولية في أوروبا وآسيا. ونضيف إلى ذلك، ولكن بنسبة أقل كثيراً، البرتقال والقمح والذرة والبرسيم^{١٠}. ويعتبر ذلك تنوع محصولي جيد بدرجة كبيرة بما يضمن للمركز دخلاً مستديماً طوال العام تقريباً حيث توجد بداخل التركيبة المحصولية محاصيل شتوية ومحاصيل صيفية ومحاصيل حقلية ومحاصيل بستانية. ولا ينقص البداري في هذا الصدد سوى زيادة فعالية شبكات نقل المحاصيل، وهي مشكلة تواجهها معظم المناطق الريفية التي قمنا بتحليلها.

ولكن في نفس الوقت أدى اتساع الرقعة الزراعية بمركز البداري وقلة مساحات الأراضي التي يمكن تخصيصها لمشروعات سكنية إلى إندلاع أزمة إسكان محتدة حيث لا توجد وحدات كافية بأسعار معتدلة لاستيعاب النمو السكاني المطرد، وهو ما أجبر الأجهزة الحكومية على إقامة بعض العمارات قليلة التكلفة لمعالجة ولو جزء من هذه المشكلة المزمنة^{١١}. إلا أن ذلك لا يعتبر سوى مسكناً مؤقتاً، ولا تزال المشكلة الحقيقية تبحث عن علاج جذري ذي مفعول طويل الأمد. أما مجرد بناء بضعة مئات من الوحدات فهو أمر لن يجدي كثيراً بكل تأكيد، حيث يتخطى الطلب العرض بمراحل ومن ثم تتفاقم مجموعة من المشاكل المجتمعية التي يأتي على رأسها عدم قدرة الشباب الراغب في

^{١٠} مجلة أسبوط للعلوم الزراعية، العدد الثالث، المجلد التاسع

^{١١} جريدة "المشهد" بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠١٢

الزواج على توفير منزل ملائم للزوجية، خاصة مع ما رصدناه من تراجع نسبي لفكرة أن يقيم الشاب المتزوج مع عروسه في منزل الأهل.

ويعاني مركز الفتح من تدني الخدمات الصحية به إلى أقصى درجة، حتى أنه المكون الإداري الوحيد لهذه المنطقة - بل والمركز الوحيد على مستوى محافظة أسيوط برمتها- الذي لا يزال حتى يومنا هذا يفتقد إلى وجود مستشفى مركزي به، مما يؤدي إلى عدم قدرة إسعاف الحالات الطارئة الحرجة، وأيضاً إلى معاناة شديدة يتعرض لها المواطنون عند زيارة ذويهم في المستشفيات البعيدة بالمراكز الأخرى، هذا رغم وجود قرارات حكومية عديدة صادرة عن المجلس الشعبي المحلي للمركز تعد بمعالجة هذا الوضع، إلا أن أياً منها لم يوضع موضع التنفيذ حتى الآن، ويأتي على رأسها قرار إنشاء المستشفى المركزي الصادر بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨.

وعموماً نجد أن مركز الفتح أيضاً هو أكثر المراكز فقراً في هذه الدائرة، فالزراعة به ضعيفة، وكذلك لا توجد أنشطة خدمية أو تجارية تذكر، بالإضافة إلى انعدام الأنشطة الصناعية بشكل شبه تام. وقد أدى هذا إلى انخفاض ملحوظ في مستوى دخل الفرد، حيث رصدنا الحد الأدنى للدخل عند حاجز الـ ٢٣٠ جنيهاً والحد الأقصى عند ما يقرب من ١٠٥٠ جنيهاً، أي ٦٤٠ جنيهاً في المتوسط، وهو ما ينطبق على البعض ممن يعولون أسر كاملة تتكون من أربعة إلى خمسة أفراد، وبذلك يصل متوسط ما هو متاح للفرد الواحد إلى ما يتراوح بين ١٢٨ إلى ١٦٠ جنيهاً شهرياً^{١٢}.

أما آخر وأكبر مراكز دائرة أسيوط الثانية قوائم فهو مركز أنبوب، ويضم أربعة وحدات محلية (الحمام، المعابدة، بني محمد، بني إبراهيم) و ٣٠ قرية؛ أبرزها كوم المنصورة وشقليل وعرب العوامر وجزيرة الشنابلة والخلايفة ودير الجبراوى. وبذلك يخرج مركز أنبوب بعض الشيء عن نمط التقسيم الإداري وعن النمط الجيوبوليتيقي السائد في هذه المنطقة بوجه عام، حيث تزيد عدد القرى المحيطة بقلب المركز، ويصغر بعضها لدرجة أنها تكون أشبه بالعزب، ومنها ما يحتوي اسمه على هذه اللفظة بالفعل. ويأتي هذا بالطبع ليزيد من صعوبة التحليل ويقلل من التجانس في الأنسقة الإجتماعية والاقتصادية التي سيكون أي حزب من الأحزاب في مواجهتها. ومن هنا تأتي أيضاً صعوبة التغطية في الدعاية الانتخابية وارتفاع تكلفتها بما قد يفوق القدرة المالية للعديد من الكيانات السياسية، ومن ثم تتعدى مسألة الترشح هنا مجرد تطوير خطاب موحد يتوافق مع تصورات وطموحات وتطلعات الأطياف المجتمعية المختلفة الموجودة هنا ويتعامل مع مشاكلها التي بالتأكيد ستختلف إختلافاً جذرياً بين هذه القرية أو المدينة وتلك العزبة. وقد يكون من المفيد في هذا الصدد التركيز على مقومات الطابع الريفي التي تشكل ثقل تركيبة المركز وإعطاء الأولويات للمشاكل التي تواجه المزارعين والتي يعتبر أكبرها النقص الحاد في الأسمدة^{١٣} وعدم توفر ما يكفي من مياه الري^{١٤}.

^{١٢} نفس المصدر السابق

^{١٣} حوار تليفوني مع جابر عطية عثمان، أمين عام النقابة الفرعية لفلحي أسيوط

(وخطورة كليهما تكمن في احتمال تعرض الأراضى للتبوير بسببهما) وأحادية التركيب المحصولي الذي يعتمد بدرجة عالية على محصولي القمح والقطن، وكليهما صار في هذه الأيام عالي التكلفة، قليل الربحية^{١٥} بسبب السياسات الزراعية الخاطئة التي انتهجتها الحكومات المختلفة لنظام مبارك.

ويوجد بمركز أبنوب أيضاً إمكانيات للتطوير السياحي. صحيح أن تلك تعتبر محدودة نوعاً ما ولكن استغلالها قد ينوع من مصادر الدخل المتاحة لسكانيه. فالمركز يضم بعض المناطق الأثرية التي تتمثل في مجموعة من الآثار الفرعونية والرومانية والقبطية في منطقة المعابدة ودير الشهيد مارمينا العجايبى المعروف باسم "الدير المعلق" وآثار العظيات البحرية ودير الجبراوى^{١٦}. وكل هذه الآثار يمكن النظر إليها على أنها لم تكتشف بعد أصلاً، ولم تهتم بها أجهزة الدولة بأى شكل من الأشكال مما يعد إهداراً لرأس مال موجود ولا يحتاج في الواقع إلا إلى القليل من العناية كي يتم وضعه على خريطة مصر السياحية، ويمكن لسكان المركز الاستفادة منه بما يليق به وبهم.

وبالرغم من وجود منطقة صناعية بأبنوب على الورق، إلا أن تفعيلها لا يزال قيد الانتظار، وليس من المتوقع في الحقيقة أن يتم ذلك في المستقبل المنظور لو وضعنا في الاعتبار أن المشروع الصناعي الرئيسي لمحافظة أسيوط - مدينة أسيوط الجديدة- لم يتم تطبيقه بعد، ولا تزال معظم أراضيه صحراء جرداء، فما بالنا بالمشاريع الفرعية من نوعية منطقة أبنوب الصناعية، خاصة في ظل غياب عناصر رأسمالية راغبة في التدخل والاستثمار بالبنية التحتية بدلاً من الدولة. وإيجاد حل لهذه القضية قد يغير من وجه المركز كلياً.

هذا وقد جاء الإقبال على التصويت في هذه الدائرة مُخيباً للأمال بدرجة كبيرة حيث بلغت المشاركة ٤٦,٥%، أي بما يقل عن المعدل القومي بنسبة ١٦% كاملة، وهو ما نعتبره مُحبطاً بحق ولكنه في الوقت نفسه قد يتيح مساحات كبيرة يُمكن للأحزاب المختلفة العمل عليها فيما بعد، كما سنُفصل فيما بعد بقسم "التوصيات". إلا أن هذا يشير كذلك إلى ضعف كبير في الوعي السياسي والانتخابي لدى القاطنين بهذه الدائرة، وقد يعضد التصور التقليدي بأن أهل الصعيد هم الأكثر إنشغالاً بأمورهم الشخصية ذات الطابع القبلي، وهو ما يفسر أن نسب المشاركة في جولة الإعادة على المقاعد الفردية كانت من أكبر النسب على مستوى الجمهورية.

وقد جاءت النتائج في هذه الدائرة بما يتوافق إلى حد كبير مع النتائج العامة على مستوى الجمهورية، حيث حصل حزب "الحرية والعدالة" على ثلاثة مقاعد من إجمالي المقاعد الثمانية المُخصصة لدائرة أسيوط الثانية قوائم، ثم حزب

^{١٤} عريضة الشكوى التي تقدمها مجموعة من فلاحي أبنوب إلى السيد رئيسا لوزراء في ٢٦ مايو ٢٠١١

^{١٥} التوصيف البيئي لمحافظة أسيوط - وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، الفرع الإقليمي لوسط الصعيد بأسيوط

^{١٦} منتدى "أبناء الصعيد"

^{١٧} النتائج المنشورة في جريدة "الوقائع المصرية"، العدد ١٩ تابع (ب)، الصادر بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٢

"النور" وتحالف "الكتلة المصرية" على مقعدين لكل منهما، وأخيراً حزب "الإصلاح والتنمية" بمقعد واحد، بينما حصد مرشحوا "الحرية والعدالة" ٣ مقاعد في دوائر الفردي بالنسبة للمكونات الإدارية التي تُشكل الدائرة الثانية قوائم، وذهب المقعد الرابع والأخير إلى "النور". هذا مع التنويه إلى أن المرشحة موضوع هذا التقرير تمكنت من الفوز بأحد مقاعد المجلس عن هذه الدائرة ومعها أول قائمتها زياد أحمد بهاء الدين.^{١٨}

وبالرغم من أن القبليات والعصبيات تسيطر على طبائع الناس وتصرفاتهم واختياراتهم ليس فقط في أسبوط ولكن في صعيد مصر كله، نجد أن مركز الصدف يشتهر بذلك أكثر من غيره حيث تهيم كبار العائلات هناك على كل مناحي الحياة تقريباً، وتفرض إرادتها على كافة ما يحدث بها دون إستثناء تقريباً وهي الصانعة الحقيقية للقرار. ومن أكبر تلك العائلات في مركز صدف عائلات آل مرزوق والمسايكة والعلماء وأولاد رسلان، ومن غير المُتصور بالمرّة أن تخرج قرارات الأفراد التابعين عن قرارات كبار العُمد والمشايخ. ولمركز الصدف باع طويل في التصويت الجماعي لمرشحي "الحزب الوطني الديمقراطي" المنحل في كافة الإنتخابات البرلمانية السابقة لدرجة أن الحزب كان يخوض تلك الانتخابات بعدة مرشحين (بأسلوب نزول مرشحين مستقلين شكلياً لينضموا إلى الحزب لاحقاً حال فوزهم) ينتمي كل منهم لعائلة مختلفة ويكون الفيصل حينها قدرة المرشح في الاتفاق مع العائلات الصغيرة التي ليس لها مرشح يمثلها لنفسها وإقناعها بالتصويت لصالحه.^{١٩} ولم يتسنى لنا الوقوف على ما إذا تم هذا في الإنتخابات السابقة أيضاً، وإن كنا نعتقد أنه ربما قل بعض الشيء، بدليل أن المرشح الوحيد المنتمى لإحدى العائلات الكبرى وتمكن من دخول المجلس كان ثاني قائمة حزب "الإصلاح والتنمية" أحمد متولي محمد نصر، ونجح بكسر الأصوات بعد حسيبة الفئات والعمال والفلاحين^{٢٠} وهو أصلاً من مركز أبو تيج وليس من الصدف. ونحن نستخلص من ذلك مؤشراً إيجابياً، حتى ولو كانت تركيبة هذه الانتخابات على وجه التحديد ربما دفعت بعض العائلات للإحجام عن التصويت من الأساس، وهو بالطبع ما يجب أن يوضع في الاعتبار عندما تقوم الأحزاب بالتحضير لأية انتخابات قادمة حيث يُمكن أن يتغير الوضع، خاصة إذا ما تمكّن "فلول" النظام البائد من النقاط أنفاسهم بالقدر الذي يسمح لهم بالعودة إلى المشهد السياسي بفعالية مرة أخرى لأنها -أي تلك "الفلول"- ستكون حينئذ قادرة على الحشد من جديد عبر استخدام قواعدها القديمة التي بنتها عبر عقود طويلة ولن تتنازل عنها بسهولة.

وكما أشار من قبل فيحتوي مركز أبو تيج على أربعة وحدات محلية محتوية بدورها على مجموعة من القرى أبرزها البلايز والقلبو وأبو الحارث والزاوية. ونجد هنا أن عدد القرى المحيطة بالمركز الحضري أقل وهو عادة ما يعني ضعف تأثير التيارات المختلفة المنتمية للدعوة السلفية ووجود فرص أكبر لدى القوى المدنية للانتشار.

^{١٨} نفس المصدر السابق

^{١٩} حوار تليفوني مطول مع أحد مشايخ المركز وقد تفضل السيد مديرحملة المرشحة موضوع هذا التقرير بتوصيلنا به

^{٢٠} النتائج المنشورة في جريدة "الوقائع المصرية"، العدد ١٩ تابع (ب)، الصادر بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٢

أما بعد، فننتقل إلى مركز البداري، ثالث أكبر مراكز هذه الدائرة من حيث حجم الكتلة التصويتية ومن أكثرها تعقيداً بالنسبة للأحزاب الحديثة النشأة، أي تلك الأحزاب التي تم تأسيسها من بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير. وذلك نظراً لسيطرة غير عادية لـ "فلول" النظام السابق على مجريات الأمور بها وهو وضع أشد وطأة هناك منه حتى في الصدف. ونرى ذلك في كثرة النواب السابقين في مجالس شعب "الحزب الوطني الديمقراطي" المنحل والذين ينتمون إلى كبريات عائلات المركز، ويأتي على رأسهم مراد عبد المنعم علام الذي كان عضواً بمجلس الشعب في عصر مبارك لخمسة دورات متتالية، وعمر جلال هريدي، وسيد عمار زناتي، وكذلك نواب آل أبو شامة الذين كان لهم شبه مقعد دائم في المجلس لعقود طويلة. والملفت للنظر هنا ليس أن هناك نواباً للحزب الوطني عن المركز - فهذا كان هو الحال في جميع مراكز مصر - ولكن كون هؤلاء من ضمن الأعضاء البارزين سواء في الحزب أو في المجلس وممن شاركوا بأنفسهم وبشكل مباشر على الأقل في الكثير من الفساد السياسي، وغالباً أيضاً في الفساد المالي والإداري بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد أفادت بعض المصادر أن حزب "الإصلاح والتنمية" كان مكتسحاً للتصويت في البداري، وإن لم يتمكن هنا أيضاً من تأكيد هذه المعلومة بشكل قاطع نظراً لعدم توافر مثل تلك البيانات بشكل رسمي كما أسلفنا الذكر.

ويمثل مركز الفتح ثاني أكبر مراكز دائرة أسبوط الثانية قوائم من حيث حجم الكتلة التصويتية، ويُنظر إليه على أنه من أقوى مناطقها بالنسبة لجماعة "الإخوان المسلمين" وذراعها السياسي حزب "الحرية والعدالة"، وتؤدي معظم المؤشرات التي وصلتنا يوم الفرز إلى أن جزءاً كبيراً جداً مما حصل عليه هذا الحزب في الانتخابات البرلمانية من داخل هذه الدائرة كان آتياً من مركز الفتح^{٢١}. ويؤكد على ذلك ما أسفرت عنه نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، حيث كان مركز الفتح من المراكز القليلة بصعيد مصر التي تمكن فيها مرشحا التيار الإسلامي د/محمد مرسي، مرشح حزب "الحرية والعدالة" د/عبد المنعم أبو الفتوح من تحطيم منافسيهما من "الفلول" أحمد شفيق وعمرو موسى بإجمالي ٢٣ ٩١٥ صوت مقابل ١٣ ٠٧٢ صوتاً، وذلك من إجمالي ٤٣ ٠٠٤ صوت صحيح تم فرزها^{٢٢}. وبالنظر إلى ما عرضناه سابقاً عن وجود قوة ضاربة لأنصار النظام البائد في هذه المنطقة على وجه العموم يجب أن نعتبر مركز الفتح استثناءً يشذ عن القاعدة، وإن كنا لم نتمكن من الوقوف على الأسباب الدقيقة للظهور فوق العادي للإسلاميين هناك، فلم نجد مثلاً العديد من الجمعيات الشرعية الخيرية وخلافه من الأدوات التي في العادة ما يروج بها التيار الإسلامي لنفسه. ومن ثم نوصي بأن يوضع مركز الفتح في اعتبار خاص بأية تحليلات مستقبلية للمنطقة.

^{٢١} من بيانات غرفة متابعة الانتخابات البرلمانية لحزب "التحالف الشعبى الإشتراكي"

^{٢٢} تقرير اللجنة القضائية العليا للانتخابات الرئاسية

(ج) الدائرة من منظور النوع الاجتماعي:

تعد الدائرة الثانية لمحافظة أسيوط ذات خصوصية، فهي من ناحية من بين أكبر الدوائر الانتخابية، وفي نفس الوقت يغلب عليها الطابع الريفي أكثر من الطابع الحضري وتعاني من مظاهر فقر شديد.

الخبرة السياسية للمرشحة:

تمتلك سناء السعيد رصيلاً ممتداً في العمل السياسي، فهي تنتمي لأسرة لها تاريخ في العمل السياسي والاجتماعي في الدائرة، فهم من الأعضاء الفاعلين في حزب التجمع.

كما أن لسناء تاريخ ونشاط سياسي يمتد لأكثر من عشرين عاماً فلم تكن تلك التجربة الانتخابية الأولى لسناء، فقد خاضت انتخابات مجلس الشعب في ٢٠٠٥/٢٠١٠ كمرشحة مستقلة وإن لم تفز، وخاضت انتخابات المجلس المحلي (٢٠٠٧) وكانت عضوة عن دائرتها.

القبليّة :

وبالرغم من أنه يمكن القول أن القبليّة والمحافظة الاجتماعية سمة من السمات التي يمكن تعميمها على محافظات الوجه القبلي والصعيد بشكل عام، إلا أن دائرة أسيوط الثانية تتسم بدرجة أعلى من القبليّة والمحافظة الاجتماعية عن غيرها من محافظات الصعيد. ولإن كانت القبليّة تعد بشكل عام من أهم المعوقات في سبيل بناء مناخ ديمقراطي قائم على انتخاب الأفضل والأنفع، فإن تبعات القبليّة على المرشحات أشد وطأة.

ولكن في حالة سناء السعيد فإن الدعم العائلي المتمثل في دعم زوجها لها وإدارته لحملتها الانتخابية أعطى لها الكثير من المصداقية والقبول لدى جماهير عريضة من الناخبين تخطت دائرة عائلتها.

كسر الأنماط التقليدية:

فبرغم من أن سناء السعيد تبدو للوهلة الأولى سيدة تقليدية، فهي في منتصف الأربعين من عمرها، محببة محافظة في سلوكها الاجتماعي متسقة بالقيم والمعايير الاجتماعية لمنطقتها. كل ذلك يعطي انطباعاً عن أن سناء لا تقوم بكسر الأنماط التقليدية، ولكنها فعلياً قامت بكسر الكثير من الصور النمطية المفروضة على المرأة في المجال العام، فسناء على سبيل المثال من المرشحات القليلات التي استطعن زيارة غالبية المراكز والأقسام في دوائرتها والتواصل الشخصي مع الناخبين برغم اتساع حدود دوائرتها مستعينة بعائلتها، بل حظيت بمساعدة بعض رجال الدين الذين قاموا بتدعيمها. فلقد استطاعت سناء الاستفادة من الطابع الأبوي لدوائرتها وتغييره لصالحها، فسناء لا تقود صراعات من أجل النسوية،

بل تحاول دائماً تقديم نفسها بعيداً عن كونها أنثى، ففي إحدى الزيارات التي شاركت الأكاديمية فيها سناء كانت تعرف سبب ترشحها "رشحت نفسي علشان مركز ساحل سليم بيقالوا رجالة في مجلس الشعب". هذه الجملة تلخص مدخل سناء السعيد في التعامل مع ناخبين دائرتها فهي عرفت نفسها على أنها فاعلاً سياسياً، ولم تتطرق لفكرة النوع الاجتماعي في ظل دائرة تنسم بدرجة عالية من الأبوية، رافضة لأن تعطي صوتها لامرأة فقط لأنها امرأة.

التوصيات:

إن خبرة الأكاديمية من خلال التدريب بالمعايشة توصلت إلى أن دائرة أسيوط الثانية من الدوائر المشجعة للمرأة بشروط.

فبخلاف كافة الأطروحات التي تحاول أن تعطي انطباعاً بصعوبة، إن لم يكن باستحالة نجاح المرأة الصعيدية في أن تنتخب في ظل القبلية والعادات والتقاليد السائدة، ظهرت سناء السعيد لتفند تلك الدعاوى مقدمة مثال يحتذى به عن المرأة الصعيدية، أو كما تحب دائماً أن تعرف نفسها "النائبة الصعيدية" فسناء هي أكبر مثال على أن معيار نجاح النساء يبني من خلال رحلتهم السياسية، بصرف النظر عن المناطق التي ينتمين إليها.

محافظة القاهرة: ماجي محروس - مرشحة الحزب المصري الديمقراطي والاجتماعي (الدائرة التاسعة - فردي)

(أ) الوصف الجغرافي والديموغرافي للدائرة:

يبلغ عدد سكان كافة مكونات الدائرة التاسعة ٦١٣ ٠٧٨ ١ مواطن ممن لهم حق التصويت بعد استبعاد من هم دون السن أو المحرومين من التصويت لأسباب مختلفة، ويأتي مركز الكتل السكانية الأكبر في كل من حي حلوان (والذي يحتوي أيضاً على كل من مناطق المعصرة وطرة ومسطرد وكوتسيكا) بما يبلغ ٤٣٩ ٠٣١ ناخب (٤٠,٧%)، يليه حي البساتين بمقدار ٣٦٨ ٣٠٦ ناخب (٢٨,٤%)، ثم حي المعادى وبه ٩٤٦ ١٨٢ ناخب (١٧%) ومن بعده حي التبين ٢٤٧ ٨٠ ناخب (٧,٤%) وأخيراً حي ١٥ مايو الذي يحتوي على ٧٠ ٠٢١ ناخب (٦,٥%). هذا وتستحوذ الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٤٠ عاماً على حوالي ٣٨,٢% من إجمالي عدد السكان ويمثلون الذكور ٥٢% من قاطني المنطقة في مقابل ٤٨% للإناث وهو ما يتفق تماماً مع المعدل القومي فيما يختص بنسب النوع الاجتماعي. وبلغت نسبة المشاركة في هذه الدائرة ٦٢,٥% أي بمعدل حوالي ٦٧٤ ٠٠٠ ناخب توجهوا بالفعل إلى صناديق الاقتراع في يومي الانتخاب.

مما لا شك فيه أن هذه الدائرة شديدة التعقيد نظراً للاختلافات الكبيرة والفجوات الشاسعة في المستويات الاقتصادية والتعليمية والثقافية بمناطقها المختلفة، حيث تحتوي مثلاً على أحد أكثر الأحياء رُقياً وثراءً على مستوى الجمهورية

كلها (المعادي) بجانب حي التبين المعروف بأنه تسكنه أغلبية من العمال الصناعيين ذوي الدخل المتدنية، وأيضاً حي البساتين الملى بالعشوائيات ويعاني سكانه من نقص حاد في الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والإمداد المتصل بالمواد الغذائية وهي كلها تصعب بدرجة كبيرة إيجاد لغة حوار أو خطاب موحدة يمكنها أن تربط ما بين المرشح أو المرشحة والناخبين المحتملين وهو الأمر الذي نتوقع استمراره لمدة عشرة أو خمسة عشرة سنة قادمة على أقل تقدير.

وقد تكون مدينة ١٥ مايو هي واحدة من أصعب مناطق الدائرة حيث يختلطون فيها من حيث التركيبة السكانية أفراد من الطبقة المتوسطة (ومعظمهم من العائدون من دول الخليج وكانوا يعملون هناك في الوظائف الأقل دخلاً، ولكنها تعتبر مرتفعة نوعاً إذا ما قورنت بمثيلتها في مصر) مع مجموعة من العاملين في مصانع حلوان والتبين الذين أرادوا الإستفادة من قرب المدينة لمواقع عملهم وكذلك من التسهيلات طويلة المدى جداً التي كانت تعطى لمن يريد اقتناء شقة هناك. وقد تبين لنا بوضوح أن القضية الرئيسية التي تسيطر على أذهان الناس هناك هي قضية الأمن والتي وجدناها غير مرتبطة بالضرورة بما حدث من انفلات أمني في أوائل أيام الثورة، بل تعود جذورها إلى بداية نشأة المدينة في الواقع حيث يتسبب موقعها المتطرف في وسط الصحراء والجبال في تعرضها للبلطجة المستمرة حتى أنها صارت بؤرة إجرامية تخشاها حتى عناصر الشرطة نفسها من سنوات طوال. هذا بالإضافة طبعاً إلى ضعف ربطها بشبكات الخدمات الأساسية من إمداد بالكهرباء والمياه وكذلك سوء تغطيتها بالمواصلات العامة مما يزيد من معاناة سكانها الذين يعجزون أحياناً من العودة إلى منازلهم إن اضطرتهم ظروف العمل مثلاً إلى المكوث خارج المدينة لما يمتد إلى ما بعد منتصف الليل أو حتى قبل ذلك في بعض الأحيان.

ويعتبر حي البساتين ثاني أكبر مكونات الدائرة من حيث عدد السكان وإن كانت مساحته تقل عن منطقة ١٥ مايو والتي هي أصغر مكونات الدائرة من حيث عدد السكان. ويعنى ذلك ارتفاع واضح في الكثافة السكانية ويدل أيضاً على الأخطاء الفاضحة التي ارتكبت في التوزيعات الديموغرافية بمناطق متفرقة من الجمهورية ولاسيما القاهرة الكبرى.

(ب) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدائرة:

بالرغم من أن حي أو مدينة ١٥ مايو يعتبر ذو كثافة سكانية منخفضة نسبياً إلا أنه قد يمثل مدخلاً حيوياً لباقي أجزاء الدائرة لارتفاع عدد العمال به والذين يمكنهم التأثير بدرجة أو بأخرى على زملائهم في المصانع. ثم أن الاهتمام

بهذه المنطقة ربما يكون ذو تأثير أيضاً في معالجة جزء لا بأس به من مشكلة الإسكان لأصحاب الدخل المنخفضة والمتوسطة حيث إن جهاز المدينة فشل رغم كل التسهيلات المادية التي تم تقديمها في بيع عدد كبير جداً من الشقق نظراً لسوء حالة العناصر سالفة الذكر في النقطة السابقة وهو ما تسبب في عزوف الكثير من الناس عن الشراء. وإذا ما تم التركيز بالتالي على فكرة التطوير الجدي والشامل لهذا الحي سيكون ذلك ذو مردود إيجابي على أجزاء أخرى

من نفس ذات الدائرة حيث سيقبل من الإزدحام السكاني الخانق بها وسيؤثر أيضا بالإيجاب على حالة المواصلات العامة عموماً.

وفيما يخص حي التبين نلاحظ فيه مرة أخرى ارتفاع نسبة العمالة به حيث يقطنه الكثيرون من المشتغلين بالمصانع الموجودة في هذه المنطقة وخاصة تلك التي يتمثل نشاطها في صناعة الأسمنت ومنتجات الحديد المختلفة نظراً لكونه متأخماً لحوان التي يصعب إيجاد سكن ملائم بها نظراً لارتفاع أسعار إيجار وشراء الشقق بها قياساً على مستوى الدخل. هذا وتلعب الورش الصناعية الصغيرة دوراً كبيراً في التركيبة الاقتصادية لتلك المنطقة حيث تدر لها دخلها المباشر بعيداً عن رواتب العمال. أما أكثر ما يلفت النظر في التبين فهو أنه وبالرغم مما يبدو عليها للوهلة الأولى من مستوى معيشي متدنٍ، لم يتسنى لنا تحديد مشاكل محددة أو ملحة يعانون منها ساكنيها حيث تعمل بنيتها التحتية بكفاءة تفوق المتوسط بوضوح ولا يوجد قصور حاد في الإمداد بالمواد والسلع الأساسية ورصدنا مستوى دخل يبلغ متوسطه حوالى ٢٠٨٠ جنيه مصرى (بلغ الحد الأقصى ٣٥٦٠ جنيه مصرى والحد الأدنى ٦٠٠ جنيه مصرى بخلاف الوظائف الاستثنائية والأعمال التجارية الحرة).

ويمثل حي المعادي المكون الذي يكاد أن يختلف كلياً عن باقى أجزاء الدائرة، حيث يرتفع مستوى المعيشة ببعض المناطق به بما يعادل عدة أضعاف مثيله في أى من المكونات الأخرى، ونجد أن بعض ساكنيه لهم دخول شهرية ثابتة على شكل رواتب تتعدى ٢٠٠٠٠ جنيه. كما أن اختلاط العديد من ساكنيه بالمواطنين الأوروبيين والأمريكيين المقيمين بمصر منذ سنوات عديدة- حيث أن المعادي تعتبر إحدى الأحياء المفضلة لهؤلاء- أضفت على السكان المصريين أيضاً صبغة ثقافية منفتحة نوعاً ما وجعلت لديهم قبول أكبر لأفكار أكثر تحررية وحادثة، أى أن قدرتهم على استيعاب الفكر المختلف تزيد لديهم عن غيرهم.

وبالرغم من ما هو مذكور في النقطة السابقة، يخطئ من يعتقد أن حي المعادي كله مرفه وليس به من يعانى مشاكل مادية جمة، بل العكس التام هو الصحيح. فلو نظرنا مثلاً إلى مناطق عرب المعادي والسوق القديم ومناطق فايدة كامل وأحمد زكى والمعادي وحدائق المعادي البلد سيتجلى لنا بوضوح أن ساكنيها يعيشون في عالم مختلف تام لدرجة أن المشهد هناك تسيطر عليه في بعض الأحيان هموم المواطن الذى يعيش تحت خط الفقر الغير قادر حتى على تلبية المتطلبات البسيطة لحياته اليومية. وبالطبع هذه هى أيضاً المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، أى أن تجاهلها قد يؤدى إلى كوارث إنتخابية. وربما يمكن من خلال أجزاء المعادي تلك تفسير عدد الأصوات الكبير الذى حصل عليه "حزب الحرية والعدالة" في القوائم هناك دون أن يؤدى ذلك بالضرورة إلى تكرار نفس النغمة المُستهلَكة عن الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية لا تفوز سوى في المناطق الفقيرة والعكس صحيح، فنتائج العديد من الدوائر أثبتت عدم صحة

هذا التصور بشكل مُطلق. ويعمل معظم سكان هذه المنطقة من المعادى في وظائف متدنية لدى أغنياء الحي، ووجدنا بها أيضاً نسبة كبيرة من الاحتقان الطبقي بدرجة تثير الخوف في بعض الأحيان.

ولاحظنا أن أغلب سكان حي البساتين يعملون إما بورش أو محلات تجارية صغيرة موجودة بالقرب من محال سكنهم (سواء كانوا مالكيها أو يتقاضون أجراً من صاحبها) أو هم موظفون بشركات قطاع عام أو قطاع خاص معظمها في المعادى أو المعادى الجديدة المتاخمة حدودها لحدود البساتين. ولا يمكننا النظر إلى البساتين على أنها منطقة شديدة الفقر بالرغم من أن مظهرها الخارجي العام يحمل كافة صفات الحي الشعبي، ولكنها في الوقت نفسه لا تعاني من قصور واضح في الخدمات الأساسية وسهولة ربطها بالمعادى يبعدها عن المشاكل اللوجيستية المعتادة للأحياء الشعبية من صعوبة في المواصلات ونقص في الإمداد بالمواد الغذائية وتوافر مياه للشرب، وإلى آخر مثل هذه القائمة الطويلة.

وأخيراً تأتي منطقة حلوان والتي تحتوى إدارياً أيضاً على أحياء طرة ومسطرد وكوتسيكا والمعصرة. ويعطيها اتساعها الجغرافي هذا صعوبة خاصة من بين كل أجزاء هذه الدائرة، خاصة بالنظر إلى الاختلاف الكبير ما بين حي حلوان والباقيين. هذا لأن حلوان تحتوى على مستويات اقتصادية مرتفعة للغاية في طبقات تجار الجملة والتجزئة، ويصل دخلها الشهري في الكثير من الأحيان إلى ٥ ٠٠٠ أو ٦ ٠٠٠ جنيه شهرياً للفرد الواحد، وهم يمثلون حوالي ٣٠% من سكانها حسب تقديراتنا من واقع الأرقام التي توصلنا إليها عن الإنفاق الشهري على السلع الاستهلاكية (على اعتبار أن هذا الإنفاق يمثل حوالي ربع الدخل في المتوسط). ولكننا في الوقت نفسه نجد أن المستوى الثقافي متدني للغاية والكثيرون من أرباب العائلات- المؤثرين فعلياً على الأصوات الانتخابية- يجيدون القراءة والكتابة بالكاد أو لا يجيدونها على الإطلاق حتى ولو كانوا قد حرصوا على توفير أفضل تعليم ممكن لأبنائهم. ونستخلص من ذلك أن حلوان هي بمثابة "منطقة ألغام" سياسية يختلط فيها الحابل بالنابل، ويصعب تقدير توجهات الناخبين بها إلا على سبيل التخمين. هذا وإن كنا نرجح أن الغالبية العظمى ستكون من "دعاة الاستقرار" لارتباط ذلك بتحقيق مصالحهم التجارية، وهم بالتالي لن يكونوا مُستقبلين جيدين لخطاب ثوري متشدد، فهم- وبالمعنى الواسع جداً للكلمة- كانوا مستفيدين من النظام السابق، أى أنهم يهتمهم الحفاظ على المكاسب التي حققوها من خلاله وليس لهم، أو لمن هم مرتبطون بهم صالح في التغيير الشامل.

وحيث أن التبين تقع في منطقة إستراتيجية جداً من هذه الدائرة لما كانت تمثل قلبها النابض الثانى من بعد حلوان من المنظور الجغرافي، يجب علينا النظر إليها باعتبار أنها يُمكن أن تكون منطقة ربط محورية، ويمكن الإنطلاق منها إلى باقى الأجزاء، خاصة أثناء الحملات الانتخابية وهي نفس خطة العمل التي اتبعتها بعض قوى الإسلام السياسي، وخاصة التيار السلفي وحزب النور في الانتخابات البرلمانية الأخيرة وحققوا بها نتائج جيدة جداً، خاصة بالنظر إلى

كونها ليست بالمنطقة الريفية ولا العشوائية وهي نوعية المناطق التي غالباً ما يكون لهم فيها أرضية قوية لتواجدهم بها منذ فترة طويلة، ولسيطرتهم على منابر المساجد فيها. وبالرغم من ذلك حصلوا في إجمالي الدائرة (لو احتسبناها من واقع نتيجة القوائم) على حوالي ٢٠% من إجمالي الأصوات بها، وهو في الأغلب يعكس أيضاً النسبة التقريبية التي حصلوا عليها في حي التبين منفصلاً. وهذا بالطبع أمر يدعو للاهتمام لأن هذا يعنى أيضاً عدم جواز النظر إلى ما حصلوا عليه من أصوات هنا بالطريقة التحليلية التقليدية القائلة بأن السلفيين غير قادرين على بناء أرضية لهم إلا في المناطق شديدة الفقر. ونظراً لضيق الوقت الذي كان متاح لنا لم نتمكن من الوقوف على ما قد يكون وراء ذلك من أسباب أخرى.

إلا أننا يجب أن نراعى في الوقت نفسه أن نفس هذه المعطيات هي التي تجعل الأجزاء شديدة الرقى من المعادى موطناً للكثيرين من أنصار النظام القديم الذين كانوا مستفيدين منه مادياً وانخفض دخلهم بوضوح من بعد الثورة. ويعنى ذلك أن مجموعة كبيرة من سكان المعادى قد يكونون منفتحين ثقافياً بدرجة من الدرجات، ولكنهم محافظين على المستوى السياسى، متقبلين للإصلاح الجزئى ولكن رافضين للتغيير الجذرى، بل قد يكونوا معادين بشكل مُعلن للثورة وكل ما يتعلق بها.

ويجب الوضع في الاعتبار أن البساتين هي المعقل الرئيسى للإخوان المسلمين في دائرة الفردى التاسعة لمحافظة القاهرة، حيث يسيطرون على معظم المساجد بالمنطقة، وذلك بخلاف النمط السائد في معظم الأحياء الشعبية بالقاهرة والجيزة، التي نجد فيها إحكام شبه تام لقبضة السلفيين على الغالبية العظمى لدور العبادة الإسلامية. كما أن المحال التجارية الرئيسية، خاصة محلات البقالة والبويات غالباً ما تكون مملوكة لمنتمين للجماعة أو متعاطفين معها على أقل تقدير. إلا أنه في الوقت نفسه يصعب تحديد درجة أو مدى تأثير "الإخوان المسلمين" على توجيه أصوات الناخبين بشكل فعلى لأنهم- عكس التيار السلفي- حريصون للغاية (على الأقل في البساتين) على عدم تحويل منابر المساجد إلى منصات لإبداء الآراء السياسية، سواء في الخطب أو الدروس الدينية التي تعقب الصلوات. كما أن تواجدهم في الشارع لا يزال يأتى على استحياء بعض الشيء، وكأنهم لم يستوعبوا بعد أن أجهزة الأمن توقفت عن استهدافهم بشكل مباشر وأنهم أصبحوا نوعاً ما أحرار في إعلان انتماءهم للجماعة، وهو الأمر الذى كان صعباً للغاية في السنوات السابقة، خاصة بالنظر إلى ما كان معروفاً عن قسم شرطة البساتين بالذات في استخدام ضباطه للقسوة الشديدة والعنف المفرط، والذى جعل اسمه المتداول بين سكان المنطقة هو "قلعة إبليس".

أما طرة ومسطرد وكوتسيكا والمعصرة فلهم وضع مخالف تماماً فيما يخص شعبية التيارات الإسلامية، حيث ذهبت الغالبية الكاسحة من أصواتها في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لصالح مرشحي التيار الإسلامى وراء الأحلام التي رُسمت لهم، واعتمدوا على الوعود البراقة التي قدمها الإسلاميون. ويعود ذلك في الأساس إلى التهميش والظلم البين

الذي تعرضوا له في الحقب السابقة، حيث لم يأبه أحد لأمرهم. هذا مع أن كبار التجار وأصحاب رأس المال - خاصة في طرة - مسيحيين، أي رافضين من حيث المبدأ لأحزاب مثل "الحرية و العدالة" و "النور"، بل وخائفين منها. ولكننا قد لاحظنا في تلك الأحياء أن نسبة خوف أتباع الكنيسة فيما يختص بإمكانية سيطرة إسلامية على مقدرات البلاد تقل كثيراً عن مثيلتها بمناطق أخرى، لأن تركيب التصورات الاجتماعية هو تركيب أخلاقي في المقام الأول وليس عقائدي، ومن ثم تتوحد الرغبات والتطلعات، وتتوحد بالتالي أيضاً التوجهات الانتخابية. لا نقول أن مسيحيي المنطقة أعطوا أصواتهم لما يُطلق عليه التيارات الإسلامية، ولكن نقول أن الميول الفكرية للأهالي هنا ترجح الشكل المتحفظ الذي يراعى ما يجب علينا اعتباره ثوابت مجتمعية، سواء اختلفنا معها أم اتفقنا عليها.

(ج) تحليل الدائرة من منظور النوع الاجتماعي:

تتسم دائرة القاهرة التاسعة بأنها دائرة شديدة التعقيد، يرجع ذلك إلى أنها من ناحية شديدة الاتساع، ومن ناحية أخرى تتسم بتباين شديد على المستوى الديموغرافي، ففيها عائلات ينتمون إلى الطبقة الوسطى العليا، تربوا عبر أجيال داخل الدائرة، كما بها وافدين من الصعيد ومناطق مختلفة من الأقاليم. هذا التباين الشديد على المستويات المختلفة كان سلاحاً ذو حدين للمرشحة.

الخبرة السياسية للمرشحة

لم يكن لماجى تاريخ في العمل السياسى، وإنما في العمل التنموى سواء في دائرتها أو في محافظات الصعيد، بالإضافة إلى عملها في أكثر من دولة عربية وإفريقية. فإذا نظرنا لحالة ماجى نجد أنها قد استطاعت في وقت قصير أن تبني شبكة من العلاقات واكتساب التأييد لها في المناطق التي تتسم بالطبقة المتوسطة العليا في دائرتها، بالرغم من أنها كانت تنافس شخصيتان هامتان: هما الصحفي مصطفى بكرى والحقوقى ناصر أمين.

الطبقة

إن ماجى تنتمي إلى ما يمكن أن يطلق عليه الطبقة الوسطى العليا في مصر، تلك الطبقة التي لا تعكس الحالة الاقتصادية فقط، بل تعكس أيضاً نمطاً ثقافياً واجتماعياً، وانتماء ماجى لتلك الطبقة هو سلاح ذو حدين. فمن ناحية يعد التباين الاقتصادي والاجتماعي للدائرة الذي سبق ذكره يخلق بطبيعة الحال حالة استقطاب طبقي شديدة بل وقد يمتد هذا الاستقطاب في بعض الأحوال إلى استقطاب (مدني - إسلامي).

فإذا نظرنا إلى الجانب الإيجابي، استطاعت ماجى أن تحصل على ما بين ٥٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ (هذه الأرقام تم الحصول عليها من خلال مندوبي اللجان). ويمكن إرجاع عدد الأصوات التي حصلت عليها ماجى هنا إلى فكرة التصويت

الضامن فهي من ناحية سيده، مسيحية، وبالتالي هي معبرة عن قيم وأفكار بعض الطبقات المتواجدة في دائرتها الذين يعتبرون ترشيحها قمة التعبير عن قيمهم. أما عن الجانب السلبي فالتعقيد الشديد للدائرة وتباينها حجم من قدرة المرشحة على التواصل مع باقي المناطق في دائرتها.

كسر الأنماط التقليدية

إن دخول ماجي للعمل السياسي في دائرتها لا يمثل كسر للأنماط التقليدية لتلك الدائرة، فوجود المرأة في العمل العام أمراً مقبولاً ومتعارف عليه في دائرتها. وعلى الرغم من أن هناك صورة نمطية ترى أن فرص نجاح المرأة في المناطق الحضرية ذات الدخول المرتفعة أسهل من المناطق الريفية إلا أن خبرة عمل الأكاديمية لا يتفق مع هذه المقولة، وذلك لأن كثيراً ما ينظر للمرأة المنتمة لتلك الطبقة على أن أولوياتها يجب أن تكون للمنزل والأولاد، وأن العمل يكون لإثبات الذات. فعلى سبيل المثال عندما قامت ماجي محروس بتقديم أوراقها للجنة قبول أوراق الترشيح قام موظف استقبال الأوراق بالتعليق "طب وليه البهدلة دى، ليه تبهدلى نفسك وممكن تكونى معززه مكرمة في بيتك".

بالإضافة إلى الإشكاليات المتعلقة بسهولة التواجد في المناطق المختلفة للدائرة، ولقد حاولت ماجي تعويض هذا القصور بالاعتماد على الدعاية الإلكترونية، حيث بدأت حملتها الدعائية على صفحتها الخاصة على الفيس بوك والتي بدأت قوية وكانت تجيب على كل التساؤلات سريعاً، وإن كانت بعض الأسئلة هجومية أو عدائية خاصة عندما تم مهاجمتها أكثر من مرة عن مدى قدرتها على حل إشكاليات الدائرة المعقدة، وقد حاولت ماجي أن تفرق بين دور نائب البرلمان ومسئول المحليات وإن كانت لم تستطع أن تغطي دائرتها بالدعاية المطبوعة أو بالزيارات الميدانية وذلك لاتساع وتعقيد الدائرة الذى سبق ذكره.

التوصيات :

من خبرة عمل الأكاديمية نجد أن دائرة القاهرة التاسعة مشجعة للنساء، ولكن بشروط فعلى المرشحة المنتمة إلى دائرة تتميز بحالة استقطاب شديدة على أساس طبقي أو ديني أن تتفادى الاعتماد على التصويت الضامن وخاصة في ظل تنوع الكتل الانتخابية مما لا يسمح بترشيح كتلة لناخب في مقابل الآخر وبالتالي على المرشحة أن تحاول الخروج أو التواصل مع أكبر قدر ممكن من المناطق في دائرتها.

محافظة المنيا: تريزا سمير - مرشحة الكتلة المصرية الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي (الدائرة الثانية - قوائم)

(أ) الوصف الجغرافي والديموغرافي للدائرة:

مركز المنيا ليس مرادفاً لمدينة المنيا، قلب المحافظة حيث تقع تلك في الجزء الشمالي، ومن ثم تنتمي إلى الدائرة الأولى. وهذا المركز يبعد في الواقع عن المدينة حوالي عشرة كيلومترات إلى الجنوب ويليه أبو قرقاص على بعد ٢٠ كيلومتر جنوباً ثم ملوى ومركز ملوى في نطاق مسافة تبلغ ٤٠ إلى ٥٠ كيلومتر جنوب المدينة وأخيراً مركز دير مواس وتفصل بينه وبين المدينة مسافة ٦٠ كيلومتر على وجه التقريب. أما المنيا الجديدة فنجدها على بعد ما يقرب من الكيلومترات الخمسة والعشرون جنوب شرق مدينة المنيا الأصلية.

يبلغ عدد سكان كافة مكونات الدائرة الثانية ٤٥٠ ٢٥٠ ١ مواطن وهي بالتالي تحتوي على حوالي ٢٢٥ ٢٢٥ ممن لهم حق التصويت بعد استبعاد من هم دون السن أو المحرومين من التصويت لأسباب مختلفة وتتمركز الكتل السكانية الأكبر في كل من مركز ملوى ثم مركز المنيا، يليهما مركز أبو قرقاص ومركز دير مواس وأخيراً ملوى المدينة. هذا وتستحوذ الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٤٠ عاماً على حوالي ٣٩% من إجمالي عدد السكان ويمثلون الذكور ٥٥% من قاطنى المنطقة في مقابل ٤٥% للإناث. وإذا ما افترضنا أن الدائرة الثانية قوائم بالمنيا ستتبع في حجم المشاركة نفس نمط باقى الجمهورية حتى الآن، فستبلغ نسبة التصويت حوالي ٦٠%، أى سيحضر إلى الصناديق ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٣٧٥ ناخب.

وقد وجدنا أن مكونات الدائرة تحمل جميعها الطابع الريفي التقليدى للوجه القبلى حيث تتعدد المراكز الحضرية رأسياً وتنتشر حولها المدن الصغيرة والقرى في تشكيلة دائرية، وإن كان الوضع هناك يختلف بعض الشيء بسبب خصوصية التركيبة العقائدية، وهو الأمر الذى سنتعرض له فيما بعد بتفصيل أكثر في عدة مواضع.

وتضم الدائرة حوالي ١٨٠ قرية- منها الصغير ومنها الكبير - وهي جميعها تقنات من الزراعة بشكل أساسى، ومعظم سكانها يعيشون تحت خط الفقر، أو بالكاد يستطيعون كسب رزقهم يوماً بيوم نظراً لتدهور آليات الاقتصاد الزراعى في البلاد، وهم بالتالى يكونون سخطاً كبيراً تجاه الحكومة وكل ما يتعلق بها من أشخاص أو كيانات، ويميلون في بعض الأحيان إلى وضع كافة التيارات المدنية في نفس خانة النظام البائد لما بينهما من تشابه على المستوى الشكلي (الملبس - المأكل - طريقة الحياة - أسلوب الكلام - لغة الخطاب).

والملاحظ بوضوح أن توزيع التركيبة السكانية وفق العقيدة يختلف من المدن إلى القرى، حيث نجد أن النسب ما بين المسلمين والمسيحيين في المدن شبه الحضرية تتبع نفس نمط باقى أنحاء الجمهورية بأغلبية مسلمة واضحة، بينما تنقسم القرى إلى أنواع أربعة: قرى مسيحية خالصة مثل البرشة البحرية، قرى مسلمة خالصة مثل الراينامون، قرى

بأغلبية مسلمة وأقلية مسيحية، وقرى بأغلبية مسيحية وأقلية مسلمة. وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة في هذا الشأن، إلا أن معظم التقديرات تشير إلى وجود ٧٠% من المسلمين و ٣٠% من المسيحيين في المدن شبه الحضرية، بينما يتقاسمون إجمالي القرى بنسبة متساوية، أى ما يؤدي في النهاية إلى أن نسبة المسلمين في مناطق هذه الدائرة تبلغ ٦٠ بالمائة مقابل ٤٠ بالمائة للمسيحيين.

وبالرغم من عدم وجود صراعات مجتمعية واضحة بين أقباط ومسلمين المنطقة، بل وتلاحمهم مع بعضهم البعض في مختلف مناحى الحياة العملية، إلا أنهم على المستوى الشخصى والإنسانى والمجتمعى منفصلين بوضوح، ولا توجد صيغ تشابكية متكاملة للمنظومة السوسيوبوليتيقية. فبينما يبدو أنه لا توجد هناك أدنى مشكلة مثلاً في أن يتعاملوا مع بعضهم البعض في التجارة أو الصناعة، تظل المدارس على الجانب الآخر منفصلة حتى بدء المرحلة الثانوية على أقل تقدير، إلا بالنسبة للمسيحيين شديدي الفقر الذين يضطرون إلى اللجوء للمدارس الحكومية لكونهم غير قادرين على تحمل أعباء نفقات المدارس الخاصة ذات الهوية القبطية، ويعامل الطلبة المسيحيين في تلك المدارس معاملة تمييزية سلبية.

(أ) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدائرة:

مركز ومدينة ملوى بهما كتلة تصويتية تفوق تلك الموجودة في مركز أبو قرقاص، فالمدينة وحدها بها ما يزيد بقليل عن ١٠٠ ٠٠٠ ناخب، وتعمل نسبة كبيرة منهم في "مصنع السكر الجديد بأبو قرقاص" والذي هو أقرب إلى قلب ملوى منه إلى قلب أبو قرقاص، ويعتبر من أكبر المنشآت الموفرة لفرص العمل في الصعيد برمتها، وأثر بالتالى على تركيبة المحاصيل الزراعية بالمنطقة تأثيراً كبيراً حيث يعتبر موسم زراعة قصب السكر من أكثر ما يدر على المزارعين أرباحاً حقيقية، بينما ينخفض دخلهم في كافة المواسم الأخرى بشكل ملحوظ.

أما مركز دير مواس فهو بلا شك الأشد فقراً في الدائرة برمتها حيث يتسبب بعده عن أبي قرقاص في صعوبة نقل قصب السكر إلى مصنع السكر، وارتفاع تكلفته مما يؤثر بالطبع على ربحية المزارعين الذين يعتمدون عليه بشكل رئيسى بجانب القليل من البرسيم والقمح، مع العلم بأن زراعة القمح على وشك الإندثار التام في هذه المنطقة التي تفشت فيها مشكلة البطالة بشكل كبير للغاية، ولا يسهم في حلها سوى عمل البعض من قاطنيتها في السياحة بتل العمارنة القريبة منها، إلا أن نسبتهم في نهاية الأمر منخفضة وليس لهم تأثير فعلى يُذكر على الوضع الاقتصادى بالمركز.

وعلى المستوى الاقتصادى العام نجد أن متوسط مستوى دخل الفرد في جنوب المحافظة يبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه شهرياً، وهو ما يقل بوضوح عن مثيله في الشمال (٩٥٠,٠٠٠ جنيه شهرياً) وإن كان الجنوب أكثر عدالة في التوزيع، حيث

رصدنا الحد الأدنى بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه شهرياً والحد الأقصى بمبلغ ١١٥٠,٠٠٠ جنيه شهرياً (ذلك بخلاف أصحاب الأعمال الخاصة وبعض الوظائف الاستثنائية)، بينما بلغ الحد الأدنى في الشمال - حيث تقع الدائرة الأولى - ٢٥٠,٠٠٠ جنيه شهرياً، والحد الأقصى ١٦٥٠,٠٠٠ جنيه شهرياً (بخلاف أصحاب الأعمال الخاصة وبعض الوظائف الاستثنائية أيضاً).

يتمتع مركز أبو قرقاص بوضع فريد في هذه الدائرة، حيث قامت التيارات الإسلامية بتركيز دعايتها فيه بشكل مكثف للغاية، الأمر الذي يدل على ضعف تواجدها وتأثيرها به. هذا بالرغم من أن الأغلبية الساحقة من ساكنيه منتمين إلى الدين الإسلامي. ويدل ذلك على أن الموقف السياسي في علاقته بالانتماء العقائدي بها غير محدد، وقابل للتغيير حتى اللحظة الأخيرة، ولذا حل محل الصراع حتى اليوم الانتخابي، والمتوقع هو أن الأغلبية العظمى من الناخبين لن تحسم اختيارها إلا وهي واقفة أمام الصناديق.

ارتفاع نسبة المواطنين المسيحيين في المنطقة ككل لا تعنى بالضرورة أن كافة أصواتهم ستذهب إلى القوى المدنية، لأن وجود جماعة "الإخوان المسلمين" على أرضها منذ عشرات السنين وما قدموه ويقدمونه من خدمات أساسية لكافة المواطنين دون تفرقة على أساس العقيدة جعلتهم يتلاحمون بشدة مع النسيج الإجتماعي ككل، خاصة أنهم لم يُظهروا توجهات إقصائية تجاه المسيحيين في أى وقت من الأوقات. هذا بالإضافة إلى أن فكرة الحكم الإسلامي لا تُشكل بالنسبة لقاطنى القرى قضية كبرى لما كانت طريقة حياتهم أصلاً مُحافضة للغاية، ولن يتغير فيها الكثير إذا ما سيطر الإخوان على مجريات الأمور.

(ج) الدائرة من منظور النوع الاجتماعي:

تنتم هذه الدائرة بأنها دائرة ريفية وليست حضرية، بالرغم من أنها ريفية بأنها تنتم بدرجة من التمدين، ولعل ذلك يرجع إلى أن دائرة المنيا الأولى كانت في فترة من الفترات سياحية وأن أهالى دائرة المنيا الثانية يحتاجون إلى الذهاب إلى بندر المنيا لقضاء الكثير من احتياجاتهم اليومية مما جعل ذلك فرصة للتماس بين الحضر والريف ولكن مع الاحتفاظ بالمحافظة الاجتماعية، الأمر الذى أعطى بدوره مساحة لتريزا في ترشيح نفسها وأن تكون مقبولة اجتماعياً بالرغم من وجودها كامرأة صغيرة في السن وغير متزوجة. وبخلاف الصورة النمطية التي تحاول أن تبرز قوة الكتلة المسيحية في هذه الدائرة فإن الأرقام التي تعكس نسبة من لهم حق الانتخاب تعكس نفس المعدل القومى للتواجد المسيحى في مصر وهو ٧%.

التاريخ السياسي للمرشحة:

لم يكن لتريزا أى تاريخ سياسى وإنما بعض الأنشطة في مجال حقوق الإنسان والتنمية في محيط سكنها.

القبليّة:

إن القبليّة في دائرة مثل دائرة المنيا الثانية لا تلعب في حسم الدعم السياسى للمرشح، كما أنه مع وجود حالة واضحة من الاستقطاب الدينى (إسلامي/مسيحي)، فنجد أن إذا تواجدت كثير من مدركات القوة (المال/التعليم/السلطة) لدى مرشح بعينه قد لا يكون ذلك بالضرورة ميزة بل قد يكون ذلك معوقاً أكثر منه داعماً للمرشحة. ويرجع ذلك إلى تخوف الكتل محل الاستقطاب من سيادة كتلة على كتلة أخرى، فعلى سبيل المثال وإن كانت استطاعت ماجى أن تحصل على بعض الدعم الناتج عن التصويت الضامن لكونها مسيحية من مجموعات مختلفة وليست بالضرورة مسيحية هي الأخرى بهدف تمكين امرأة مدنية مسيحية فقد يختلف السلوك الانتخابى مع حالة تريزا القائم على الإدماج وليس التمكين وبالتالي فمهم جدا للأحزاب أن تحاول جعل المرشحة قادرة على التخلص من حالة الاستقطاب الدينى.

الطبقة:

تتنمى تريزا إلى ما يمكن أن يطلق عليها الطبقة الوسطى، ولا تنتمى إلى عائلة كبيرة في المنيا، فهي متعلمة ومسيحية وناشطة في محيط سكنها.

كسر الأنماط التقليدية:

إن ترشيح تريزا في المنيا هو كسر الأنماط التقليدية لكل صورها فهي شابة، صغيرة في السن، متعلمة وتعمل بين القاهرة والمنيا.

التوصيات:

إن خبرة عمل الأكاديمية ترى أن المنيا دائرة مشجعة للنساء بشروط، حيث لا يصلح الاعتماد على عنصر التصويت الضامن حيث لا يكون بالضرورة في صالح المرشحة المدنية بل أفضل نموذج هنا وجود مرشحة قادرة على الخروج من حالة الاستقطاب (إسلامي/مسيحي) بهدف خدمة الدائرة ككل.

محافظة البحيرة: ميرفت السعيد (الدائرة الأولى - فردي)

(أ) الوصف الجغرافي والديموغرافي للدائرة:

يبلغ عدد سكان كافة مكونات الدائرة الأولى (قوائم) ٣٣٠ ٠٧٤ ٢ مواطن ممن لهم حق التصويت بعد استبعاد من هم دون السن أو المحرومين من التصويت لأسباب قانونية، وهذا يجعلها إحدى أكبر دوائر الجمهورية على الإطلاق، وتتمركز الكتل السكانية الأكبر بها في كل من مركز كفر الدوار (٣٠٨ ٩٠٢ ناخب بنسبة ١٤,٩%) ثم مركز دمنهور (٢٨٦ ٦١٥ ناخب بنسبة ١٣,٨%) ومن بعده مركز أبو حمص (٢٧٢ ٦٠١ ناخب بنسبة ١٣,١%)، تليه مدينة دمنهور (٢١٨ ٦٧١ ناخب بنسبة ١٠,٥%) ويتبعها مركز أبو المطامير (٢١٠ ٧٩١ ناخب بنسبة ١٠,٢%) وتأتي في أعقاب ذلك مدينة كفر الدوار (٢٠٩ ٨٩٤ ناخب بنسبة ١٠,١%) ثم مركز المحمودية (١٦٢ ٧٨٨ ناخب بنسبة ٧,٨%) ومن بعده كل من مركزي رشيد وحوش عيسى بنسبة ٧,١% لكل منهما (١٤٧ ٦٤٤ ناخب في مركز رشيد و١٤٦ ٥٨٦ ناخب في حوش عيسى، وأخيراً يأتي مركز إدكو (١٠٩ ٨٣٨ ناخب بنسبة ٥,٣%). هذا وتستحوذ الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٤٠ عاماً على حوالي ٣٩,٩% من إجمالي عدد السكان، ويمثل الذكور ٥٢,٧% من قاطني المنطقة في مقابل ٤٧,٣% للإناث. وبلغت نسبة المشاركة في دائرة البحيرة الأولى للقوائم ٦٤,٥%، وهو ما يزيد بقليل عن المتوسط القومي البالغ ما يتراوح بين ٦٢ و ٦٢,٥%.

بالنظر إلى أن هذه التركيبة الديموغرافية تأتي أيضاً بتفاوت غير طبيعي في المستويات الاقتصادية ومستويات الدخل والمشكلات والتوجهات الخاصة بكل منطقة من المناطق. ولذا قررنا ضم المناطق التي يسيطر عليها الطابع الريفي على بعضها البعض في وحدة واحدة، وكذلك المناطق التي يسيطر عليها الطابع الحضري أكثر، وهذا ليس فقط كي لا يحتاج التحليل إلى مساحة كبيرة جداً وغير مبررة، ولكن أيضاً حتى يمكننا إعطاء تصور شامل عن الدائرة دون الخوض في تفاصيل قد تكون مشتتة أكثر منها توضيحية. ومن هذا المنطلق رأينا أن تضم الكتلة الحضرية كل من مركز دمنهور ومدينة دمنهور ومركز كفر الدوار ومدينة كفر الدوار ومركز أبو حمص، مع عدم إغفال أن المراكز تحتوى أيضاً في العادة على عدد لا بأس به من القرى المختلفة، وعلى أن تتشكل الكتلة الريفية من مركز أبو المطامير ومركز إدكو ومركز رشيد ومركز المحمودية ومركز حوش عيسى.

ونجد أن هناك كارثة تعليمية حقيقية بجميع المقاييس في الكتلة الريفية التي يبلغ متوسط الأمية لدى الأفراد ما فوق ١٥ سنة فيها ٣٨,٢٥% وتصل أحياناً إلى ٤٦% (مركز المحمودية ولولا إنخفاضها النسبي الملحوظ في مركز رشيد ٢٩%) لكانت الصورة أكثر قتامة. وللأسف لم نتمكن من الحصول على أرقام أكثر تفصيلية لنسب التصويت في مراكز بعينها، وكل ما هو متاح لنا في المرحلة الراهنة لا يتعدى الأرقام الرسمية الإجمالية لكل دائرة (والتي يرجح

معظم المحللين أنها غير صحيحة بدورها بشكل مطلق). وبالتالي فليس في استطاعتنا الوقوف على مدى تأثير نسبة الأمية المتفشية مثلاً على السلوك الانتخابي لدى الناخبين.

(ب) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدائرة:

نجد بداخل الكتلة الريفية لمدينتين ساحليتين (إدكو ورشيد) وثلاثة مراكز ليست متصلة بالبحر الأبيض المتوسط (المحمودية وأبو المطامير وحوش عيسى). وقد اضطرت كل من إدكو ورشيد إلى التخلي عن أى أنشطة تُذكر متعلقة بالاستغلال الاقتصادي لمواقعها من حيث وجود إمكانية الموانئ البحرية نظراً لسيطرة الإسكندرية ودمياط على هذا المجال بمحاذاة البحر الأبيض بشكل شبه تام، نظراً إلى اتساع شريطهما الساحلي من ناحية ولتفوقهما نسبياً من حيث جودة بنيتها التحتية. ومن هنا اضطرت رشيد إلى اللجوء إلى التركيز على صيد الأسماك وضرب الأرز وإنتاج البلح والصناعات المرتبطة بمخلفات جريد النخل وأيضاً ورش تصنيع المراكب واليخوت، إلا أن هذه الصناعات والأنشطة في مجملها صغيرة ولا تدر دخلاً يُذكر، وإن كانت رشيد في هذا الشأن أكثر حظاً من غيرها من مكونات هذه الدائرة على مستواها الريفي، حيث رصدنا الحد الأدنى للدخل بمبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، والحد الأقصى بمبلغ ١١٥٠,٠٠٠ جنيه مصري، أى بمتوسط يتراوح من ٨٢٥,٠٠٠ إلى ٨٧٥,٠٠٠ جنيه مصري (بما في ذلك الوظائف الاستثنائية والأعمال الحرة)، ولكن ننوه هنا إلى أن هذا هو متوسط دخل الأفراد العاملين فقط بالطبع، مع عدم الأخذ في الاعتبار مجموع الشباب العاطلين الذين ينفق عليهم أهاليهم من مكاسبهم البسيطة تلك. أما إدكو فتعتبر أكثر المراكز الريفية تطوراً من حيث وجود بنية صناعية للغزل والنسيج بها، وكذلك ما يجاورها من حقول الغاز الطبيعي التي انخفضت معها نسبة البطالة بدرجة كبيرة، إلا أن الغالبية العظمى لا تزال تعمل في المجال الزراعي، والذي يعاني من بنية تحتية شبه منهارة، ويكاد يكفي إنتاجه استهلاك المدينة أو المركز وبعض القرى القريبة.

أما مراكز المحمودية وأبو المطامير وحوش عيسى فيقعون في إطار الكردون "البرى" إن جاز التعبير وهذا في الواقع يزيد من حدة مشكلاتهم المزمنة. فهم شبه معدومي الدخل الحقيقي تماماً، حيث لا توجد بها صناعات لها قيمة فعلية، وزراعتها هي الأخرى ضعيفة للغاية، لصغر المساحات بسبب تفتت الملكية بشكل مبالغ فيه على مر العقود الستة الماضية، وسوء مستوى التربة التي عانت من ممارسات زراعية رديئة لعقود وعقود، وإن كان الموقف في أبو المطامير أفضل نوعاً. ونجد أن هذه المراكز الثلاثة هي بؤرة جديدة من البؤر التي يسيطر عليها التيار السلفي بشكل شبه تام ويصعب إيجاد مدخل منطقي لها لأن السلفية متأصلة فيها اقتناعاً وليس فقط تنظيمياً منذ سنوات عدة تفاعلاً مع تدرى الأحوال الاقتصادية والتي جعلت الكثيرين يلجأون إلى التشدد الديني كبديل عن حياة دنيوية كريمة. ونلاحظ أن "حزب النور" قد افتتح مقره في حوش عيسى على صغر حجمها، ولم يفعل ذلك في دمنهور مثلاً، هذا لأنه يعلم جيداً مدى تأثيره ونفوذه وشعبيته التي يتمتع بها هناك والتي لا تقارن بموقفه الضعيف نسبياً في دمنهور.

ويحيط بمراكز رشيد وإدكو وأبو المطامير وحوش عيسى والمحمودية العديد من القرى الصغيرة والمتناهية الصغر، لدرجة أن الوقوف على عددها الدقيق لم يكن ممكناً. إلا أن المسح المبدئي الذي أجرى في ظرف يومين ليس أكثر أسفر عن رصد ٣٣ قرية أبرزها قرىتي الدواجن وأسعد خير في محيط مركز أبو المطامير، وقرىتي الجدية ومحلة الأمير حول رشيد، وقرىتي الأبقعين ومنشأة خياط المجاورتين لمركز حوش عيسى، وكل هذه القرى شديدة الفقر، تقتات بالكاد من الزراعة، ومعظمها يزرع الأرز والبرسيم والذرة، وجميعها محاصيل منخفضة العائد ولا يمكن الاعتماد عليها في تطوير المنطقة ككل. هذا وتقدر إجمالي القرى الموجودة هناك بحوالى ١٥٠ قرية صغيرة، وما لا يقل عن ٢٠٠ قرية متناهية الصغر، لا تجمعهم نوعية واحدة من المشاكل على ما يبدو سوى عدم وجود ما يكفي من المدارس، وهى قضية موجودة بكافة أنحاء مصر، ولكن تفاقمها هنا مثير للاهتمام، وقد تتطلب دراسة خاصة لا يتسع لها المجال في هذه الصفحات القليلة. ولكن على وجه العموم تبين لنا أن هذا الجزء من دائرة البحيرة الأولى قوائم تعدت فيه نسبة إهمال أجهزة الدولة بكافة الأوجه كل ما رأيناه بكافة الدوائر الأخرى على مستوى الجمهورية (١٣ دائرة)، وهو بكل تأكيد مدعاة للاستغراب لأن محافظة البحيرة ليست من المحافظات البعيدة، وموقعها الجغرافي القريب من الإسكندرية يجعل مسألة توصيل الخدمات إليها أمر سهل.

أما الكتلة التي نعتبرها حضرية والمكونة من مركز دمنهور ومدينة دمنهور ومركز كفر الدوار ومدينة كفر الدوار ومركز أبو حمص فهى لا تقل تعقيداً عن سابقتها الريفية، بل وربما تزيد، وينطبق هذا بشكل خاص على الفوارق الاقتصادية ما بين مدن ومراكز دمنهور وكفر الدوار من ناحية، ومركز أبو حمص من ناحية أخرى. ونعتبر أن أبا حمص هى الأكثر تأثراً سلبياً، بسبب الجهل أو التجاهل السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى عانت منه مصر كلها في حكم النظام البائد، حيث لا يوجد بها أى نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى يستحق الذكر، وهى بذلك تتبوأ بجدارة مركز متقدم للغاية في ترتيب المناطق الأكثر فقراً على مستوى الجمهورية.

ونجد أن كفر الدوار متقدمة للغاية على المستوى الصناعى بما تمتلك من مؤسسات صناعية عديدة، وأكبرها "شركة مصر للغزل والنسيج" مما يجعلها ثالث أكبر موقع لهذه الصناعة بمصر أجمع، بعد المحلة الكبرى والمنوفية (مصر المنوفية للغزل والنسيج)، هذا بالإضافة إلى شركة للكيماويات وشركة للصباغة والطلاء وشركة لألياف الحرير وشركة لتعليب وتغليف الفواكه. وبالرغم من أن وجود كل هذه الشركات بكفر الدوار ومحيطها قد أدى إلى انخفاض نسبة البطالة إلى حوالى ٦,٦% حسب تقديرات بعض الخبراء (مقارنةً بمعدل ١٢,٤% على مستوى الجمهورية في الربع الأخير من عام ٢٠١٢ وفقاً لأرقام "الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء")، إلا أن هذا لم ينعكس بالقدر نفسه على مستوى معيشة المواطنين بتلك المنطقة، نظراً لتدنى الأجور بمعظم هذه المصانع وضعف إنتاجيتها لكون أغلبها ينتمى إلى القطاع العام، مع اختفاء شبه كامل لمنشآت القطاع الخاص، وهو الأمر الذى ربما يعود إلى ضعف

البنية الاقتصادية والصناعية هناك. كما تعاني كفر الدوار كذلك من نقص حاد في العمالة المؤهلة، وأيضاً هي واحدة من المدن التي لديها أعلى معدلات الأمية على مستوى الجمهورية بنسبة ٥٠% كاملة ممن هم فوق سن الخامسة عشرة.

أما القضية الكبرى في مدينة ومركز دمنهور فتكمن في مساحتها الشاسعة والتعقيد الشديد لتركيبها الإداري، حيث تتكون من المدينة (عاصمة المحافظة) وما يتبعها من ٧ وحدات قروية و ٧٠ قرية رئيسية و ٨٢٤ قرية تابعة صغيرة أو متناهية الصغر، وهو ما يمثل إحدى أكبر أعداد القرى المحيطة بمدينة من المدن على مستوى الجمهورية كلها. ويأتي هذا أيضاً بتنوع كبير جداً في نوعية المشاكل والتحديات التي يواجهها المركز وإن كانت أغلبها تتمحور بطريقة أو بأخرى حول قلة موارد الدخل المتاحة للمواطنين، حيث لا توجد صناعات تُذكر، وتتنخفض الإنتاجية الزراعية بشكل كبير بسبب سوء حالة شبكات الري، والتي جعلت الكثير من المزارعين يلجأون إلى استخدام مياه الصرف الصحي كمصدر بديل للري، الأمر الذي يضر بالتربة على المدى الطويل ويؤثر أيضاً بالسلب على المحصول نفسه، سواء من حيث الجودة أو من حيث الكمية.

أما التركيبة الاقتصادية للمدينة فتتكون فقط من أنشطة تجارية صغيرة أو متوسطة تكفي بالكاد للصرف على الاحتياجات الأساسية، ولكنها غير كافية بالمرّة لقيام ببنية اقتصادية حقيقية يمكن من خلالها إنشاء كتلة مدنية ذات معنى. ومن هنا تشبه مدينة دمنهور في نواح كثيرة الشكل الريفي أكثر من الشكل الحضري. هذا وإن كانت هناك بعض المحاولات الجادة للنهوض بالمستوى الثقافي والتعليمي في المدينة من خلال أنشطة "دار أوبرا دمنهور"، وإدخال فكرة التعليم المفتوح بجامعة دمنهور منذ عدة سنوات، وهي الجهود التي يجب النظر في مدى نجاحها من عدمه على مدار الأعوام القليلة المقبلة.

يرجع الارتفاع الكبير في نسبة المشاركة في هذه الدائرة إلى القدرة غير العادية التي أظهرها أنصار التيار السلفي في حشد الناخبين، بل والوصول بهم إلى المقار الانتخابية نفسها مما مكنهم في النهاية من الفوز بما يزيد قليلاً عن ٤٠% من إجمالي الأصوات الصحيحة، متفوقين بذلك حتى على "حزب الحرية والعدالة" (حوالي ٣٦%)، محققين بذلك أفضل نتيجة لهم على مستوى الجمهورية بشكل مطلق.

ليس في استطاعتنا الوقوف على مدى تأثير مثل هذه الأمية المتفشية على اختيار الناخبين، إلا أننا نميل إلى تصور أن ذلك قد يكون السبب الرئيسي في التفوق السلفي الواضح بدائرة قوائم البحيرة الأولى، حيث خرج "حزب النور" - استغلالاً لهذا الجهل فيما يبدو - بمنشور تم توزيعه بكثافة في كافة المناطق الريفية أو شبه الريفية سابق الإشارة إليها، يقول فيه إن من لا ينتخبه فهو قد "أثم قلبه بدرجة تصل إلى خيانة الأمانة والفسق والفجور، لأنه يتخلى عن يريدون

تطبيق شرع الله"، وليس من المتصور بالطبع أن ذلك كان ممكناً حدوثه في بيئة يرتفع فيها المستوى التعليمي، وترتفع معها أيضاً بالتبعية نسبة الوعي لدى الناس. لسنا هنا بصدد كيل الاتهامات الجرافية لأي جهة من الجهات، ولكن نعتقد أن العلاقة بين الدال والمدلول في هذا الشأن واضحة وضوح الشمس، وتشرح نفسها بما لا يحتاج إلى الاستفاضة.

لم نلاحظ في أي من المراكز ذات الطابع الريفي في دائرة البحيرة الأولى قوائم أي تواجد لقوى ليبرالية أو مدنية، فهي تخلو حتى من المنظمات الاجتماعية ومراكز الشباب وما شابه، وتعتمد معظم الأنشطة بالتالي على المؤسسات الخيرية التي تديرها التيارات الدينية- الرسمية منها وغير الرسمية- في المقام الأول، والهيئات التي تتابع كبريات المساجد، والتي يسيطر على منابرها أيضاً إسلاميون متشددون، ولم نتمكن من تحديد مصادر تمويلهم للصرف على هذه الأنشطة، وإن كان الأرجح هو أنهم يتلقون أموالاً من مراكزهم الرئيسية في الإسكندرية، وإن كان لا يبدو أنها مبالغ ضخمة حسب ما يقومون به، وإن كان من المستحيل بالطبع كذلك إعطاء رقم محدد في هذا الشأن، لأن معظم كياناتهم غير مسجلة، ولا يخضع إنفاقها لأي نوع من أنواع الرقابة أو المراجعة، وهو ما يطرح في حد ذاته تساؤلات عدة.

أما الكتلة التي نعتبرها حضرية والمكونة من مركز دمنهور ومدينة دمنهور ومركز كفر الدوار ومدينة كفر الدوار ومركز أبو حمص فللتيار السلفي حضور طاغى بها لا يمكن تجاهله بأي حال من الأحوال، حيث أنه قادر- حسب أقوال قاطنى المركز- على جذب ما يتراوح بين خمسة إلى ستة آلاف شخص في المؤتمر الجماهيري الواحد، وهو رقم مهول

إذا ما وضعنا في الاعتبار أن إجمالي المواطنين (وليس فقط الناخبين) يبلغ حوالى ٥٥٠.٠٠٠ فرد. ولو اعتبرنا أن معظم من يحضرون هذه المؤتمرات هم من البالغين الذين يحق لهم الانتخاب لوجدنا أنهم في مناسبة واحدة يحشدون ما يقرب من ٢% من الأصوات الانتخابية المحتملة، وهي نسبة خيالية لم نجد لها مثيل. وحتى لو افترضنا أن ما صرح به المواطنون هناك مبالغ فيه بعض الشيء ستظل الصورة العامة مسيطراً عليها كفة راجحة للسلفيين، وبالتالي لحزب "النور" وهو ما تؤكدته نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

ويختلف الوضع بوضوح في مدينة ومركز كفر الدوار، والذي نعتبره معقل من معاقل جماعة "الإخوان المسلمين" وبالتبعية أيضاً ذراعهم السياسى "حزب الحرية والعدالة". وفيه قامت الجماعة بأولى خطوات حملتها الانتخابية على وجه العموم، وهو الأمر الذى له دلالة كبرى في السياق الكلى للمشهد السياسى المصرى الحالى حيث أن اختيار مثل تلك القوى الكبرى لهذا المكان على وجه التحديد لا يمكن أبداً أن يكون قد أتى من فراغ، بل هو دون أدنى شك نتاج لدراسة سياسية واستراتيجية شديدة التأنى والدقة متعلقة بوضعهم وثقلهم في هذا المركز أو هذه المدينة. وربما يكون للأمر أيضاً علاقة بقرب كفر الدوار من الإسكندرية التي هى المركز الرئيسى التاريخى الثانى للجماعة من بعد

الإسماعيلية حيث لا يفصل بينهما سوى ٢٦ كيلومتراً فقط لا غير، بل إن كفر الدوار أقرب مدينة فعلية للإسكندرية، ونكتسب من هنا أهمية خاصة من كل مكونات دائرة القوائم الأولى لمحافظة البحيرة. وبالرغم من الهيمنة السلفية على محافظة البحيرة كما ذكرنا من ذى قبل، نجد أن "الحرية والعدالة" تمكن على الأقل جزئياً من التفوق على "النور" و"الأصالة والتنمية" في بعض المناطق ومنها كفر الدوار. ولما لم نتمكن حتى اليوم (٢٤ فبراير ٢٠١٢) من الحصول على إحصائيات دقيقة تختص بالأصوات التي حصلت عليها كل قائمة من القوائم الحزبية في كل مكون من مكونات الدوائر وجدنا أنفسنا مضطرين للجوء إلى نتائج الدوائر الفردية، على اعتبار أن معظم المرشحين الفائزين كانت لهم انتماءات حزبية معينة - مباشرة كانت أم غير مباشرة- مما يعطينا بعض المؤشرات العامة على أقل تقدير. وعليه نجد أن دائرة الفردى الثانية بالبحيرة والتي تضم بجانب مركز ومدينة كفر الدوار أيضاً كل من مركزى رشيد وإدكو بمدنها قد أسفرت نتائجها عن حصول مرشح "حزب النور" محمود هيبه على مقعد الفئات متغلباً على مرشح "حزب الحرية والعدالة" محمد عبد الجواد، وحصول مرشح "حزب الحرية والعدالة" ياسر عبد الرافع على مقعد العمال على حساب مرشح "حزب النور" شريف الحلوانى. ويلفت النظر هنا أن الحلوانى صحيح لم يخسر سوى بفارق ١٠٠٨ صوت فقط (٩٢٤ ١٩١ مقابل ٩٣٢ ١٩٢) وهى نسبة تعتبر ضئيلة جداً بالطبع، إلا أن هذا حدث له دلالاته، لكون شريف الحلوانى ليس فقط مدعوماً من التيار السلفى، ولكنه أيضاً يتمتع بشعبية شخصية جارفة في كفر الدوار منذ سنوات عديدة، بعكس المرشح الإخوانى ياسر عبد الرافع الذى يكاد ألا يكون معروفاً بالمرّة، وبالرغم من ذلك كله تمكنت الجماعة من إنجاحه من واقع تأثيرها كهيئة، ونرجح أن تكون معظم أصواته قد أتت من كفر الدوار كمركز أو كمدينة.

محافظة البحيرة: صباح إسماعيل - حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي (الثانية - قوائم)

(أ) الوصف الجغرافي و الديموغرافي للدائرة:

تحتوى الدائرة الثانية قوائم محافظة البحيرة بكافة مكوناتها على حوالى ٢٩٨ ١٢٤ ١ مواطن يحق لهم التصويت بعد استبعاد من هم دون السن أو المحرومين من التصويت لأسباب مختلفة، وتتمركز الكتل السكانية الأكبر في مراكز الدلنجات وبدر وكوم حمادة ووادى النطرون وغرب النوبارية بإجمالى (١٧٣ ٦٠٩ ناخب بمعدل ٥٤,٦%) ومن بعدهم مراكز شبراخيت وإيتاى البارود والرحمانية (١٢٥ ٥٠٥ ناخب بمعدل ٤٥,٤%). والمثير للجدل في خصوص هذه الدائرة هو التباين الشاسع بينها وبين دائرة البحيرة الأولى قوائم والتي يزيد عدد الناخبين بمقدار ٩٧٥ ٠٠٠ صوت تقريباً وتم تخصيص ١٢ مقعد لها بالمجلس مقابل ٨ مقاعد للدائرة الثانية.^{١٣} ونحن لم نتمكن من إيجاد تفسير منطقي لهذا التقسيم غير الاعتيادى والذى كان من الممكن تفاديه بسهولة بإعادة توزيع بعض مكونات الدائرة الأولى

^{١٣} عن موقع "مصرأوى" الإلكتروني بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١١

على الدائرة الثانية وإحداث شكل أكبر من التوازن. هذا وقد تم توزيع الناخبين على ٣٢٨ لجنة عامة و ٦٨٩ لجنة فرعية و ٢٧٦ ١ لجنة إنتخابية وتقرر أن يكون فرزها مُجمعة بالساحة الشعبية في إيتاي البارود^{٢٤}. هذا وقد بلغت نسبة المشاركة في هذه الدائرة حوالى ٥٠,٩% بعدد ٤٣٦ ٥٧٢ ناخب أو صوت صحيح أى بما يقل عن المعدل القومى بنسبة ١١,٦% على وجه التقريب. وقد شهدت النتيجة هنا اكتساح غير عادى لحزبى "الحرية والعدالة" و"النور السلفى" بثلاثة مقاعد لكل منهما بينما تقاسم حزبى "الوفد الجديد" و"الاتحاد القومى" (الأخير منبثق عن أعضاء الحزب "الوطنى الديمقراطى" المنحل) المقعدين المتبقين^{٢٥}.

ودون الوقوع في فخ المقولات الشمولية أو التعميمات أو الأحكام المسبقة يمكننا القول أن الوضع السياسى في هذه الدائرة شديد التردى، وهو قد يكون أسوأ ما رأينا على الإطلاق من إجمالى ١٤ دائرة عملنا بها على مستوى الجمهورية من البحيرة وحتى أسوان، حيث وجدنا مستوى تعليمى وثقافى واقتصادى لا يفصل بينه وبين الحضيض شيئاً، ووعى يكاد أن يكون معدوم تماماً، واستعداد غير عادى للعنف حتى لو لم يكن ضرورياً. وهذه كلها أشياء لمسناها بأنفسنا أثناء تواجدنا على الأرض هناك، أى أنها خبرات عملية رأيناها من خلال تعاملنا القصير مع المرشحة موضوع هذه الورقة، وليست قراءات نظرية أو حكاوى وأقاصيص رويت لنا. وسنتعرض للبعض من ذلك فيما بعد بشكل تفصيلى أكثر، ولكننا أردنا هنا فقط التنويه إليه من حيث المبدأ. ومن وجهة نظرنا تحتاج هذه الدائرة إلى الكثير من التطوير لمدة لا تقل عن عشر سنوات وربما أكثر حتى يُمكن التعامل معها من منطلق سياسى ناضج، أما وضعها الحالى فلا يسمح بذلك تحت أى ظرف من الظروف وهى مأساة كبرى نظراً للعدد المهول من الأصوات الذى تحتويه.

وقد تبدو مدينة بدر غير هامة للوهلة الأولى نظراً لصغر حجمها، وأن كتلتها التصويتية محدودة من حيث كم الناخبين الموجودين بها. إلا أن نظرة أكثر تدقيقاً تثبت خطأ مثل هذا التصور، حيث أنشئت المدينة عام ١٩٦٢ في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بغرض تأسيس سوقاً مركزية ومحورية لبيع المنتجات الزراعية للمحافظة بما يضمن توزيعها بأسعار مجزية لكل من البائع والمُشتري، بعيداً عن اضطرار التجار إلى المرور على الفلاحين قرية قرية وكفر كفر وعزبة عزبة للحصول على احتياجاتهم، وما يرتبط بذلك من ارتفاع تكلفة البضائع في النهاية وهو ما سيتحمله بالطبع المستهلك في شكل زيادة الأسعار أو المزارع الذى ربما يُجبر على بيع محصوله بأبخس الأثمان^{٢٦}. وتكمن مشكلة المدينة الرئيسية اليوم في أن هذه الفكرة لم تعد مطبقة بشكل فعلى، وهى في الواقع تحولت إلى مجموعة من الأسواق شبه العشوائية يسيطر عليها مجموعة من كبار التجار الذين يفرضون الأسعار كيفما شاءوا، ودون النظر إلى المصالح العليا للمكان. ومن ثم نعتقد أن أكثر ما تحتاج إليه مدينة بدر هو إعادة تخطيطها بما يكفل أن تعود إلى

^{٢٤} نفس المصدر السابق

^{٢٥} الجريدة الرسمية، العدد ١٩ تابع (ب)، ٢٣ يناير ٢٠١٢

^{٢٦} موسوعة محافظة البحيرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب

أداء مهمتها الأصلية وهو ما قد يتطلب المزيد من التدخل الحكومي، على الأقل من حيث الشكل التنظيمي. ولا يجب أن يكون ذلك متعارضاً بالضرورة مع أسس تجارة السوق الحرة التي تسمح بحيز معين من العمل الإشرافي أو التنظيمي لأجهزة الدولة مادام لا يمتد ذلك إلى التدخل المباشر في آليات البيع والشراء. أما إبقاء الوضع على ما هو عليه، فنتصور أنه سيؤدي إلى انهيار المدينة برمتها في الأعوام المقبلة وتحولها إلى مدينة للأشباح ومجرد طاقة أخرى من الطاقات الاقتصادية المهدرة التي كثرت بسبب السياسات الخاطئة التي كان ينتهجها النظام البائد لتحقيق مجموعة من المصالح الشخصية لا تمت بصلة من بعيد أو قريب لمصالح البلاد الحقيقية.

ولكن مشاكل مدينة بدر لا تتوقف عند هذا الحد ولكنها تشغل حيزاً أكبر بكثير، وتتلخص في ضعف البنية التعليمية والصحية لأنها أصلاً لم يكن أبداً مخططاً لها أن تكون مدينة سكنية كاملة المرافق وعندما تحولت إلى ذلك لم تهتم الدولة بعمليات التطوير الموازي، بل زادوا الطين بلة بأن حولوها إلى مركز وأحقوا بها ستة وحدات محلية قروية وستة وعشرين قرية رئيسية وستة وتسعين قرية وكفر تابعين^{٢٧} وذلك دون تزويد المركز بالإمكانات الضخمة التي يحتاج إليها لإدارة كل هذه الكم من الوحدات الاعتبارية. وبالتالي قد لا يكون للمركز أية مميزات فعلية سوى انخفاض الكثافة السكانية به، وما يتوفر هناك من أراضٍ شاسعة تصلح لمختلف الأغراض التجارية والصناعية والزراعية. هذا بالإضافة لملاصقتها جنوباً لمدينة السادات الصناعية^{٢٨}، ولكن كل ذلك لا يزال حتى الآن مميزات نسبية لم يقدم أحد على استغلالها. وقد يُمكن التفكير من هذا المنطلق في تحويل جزء من مدينة بدر إلى منطقة صناعية تعنى بتعبئة وتغليف المنتجات الزراعية والقيام بتصديرها إلى باقي أنحاء الجمهورية بدلاً من بيعها طازجة من على موائد التجار. علماً بأن هذا بالطبع سيتطلب تطوير خطة متكاملة لجذب الإستثمارات الخاصة بما في ذلك إعطاء مثل هؤلاء المستثمرين مميزات ضريبية استثنائية وتيسيرات في شراء الأرض، وما شابه ذلك من إجراءات تحفيزية. ونحن نعلم تمام العلم أن مثل هذه الأمور صعبة التنفيذ وفي احتياج إلى إصدار مجموعة من التشريعات المكملة أو الجديدة ولكننا نراها في نفس الوقت الطريق الوحيد للخروج بمدينة ومركز بدر من مأزقها الاقتصادي والاجتماعي الحالي، والذي هو قابل للتفاقم في أي وقت إذا ما لم يتم اتخاذ إجراءات جذرية للحيلولة دون ذلك ومعالجة الأمر معالجة حقيقية.

ولقد ذُهلنا كثيراً عندما وجدنا بمركز الدلنجات أكثر من مجموعة شبابية منظمة ومستقلة حزبياً لها أنشطة مختلفة في المجال التنموي مثل "شباب ضد الفساد بمركز الدلنجات" و"رابطة شباب محافظة البحيرة بمركز الدلنجات" و"شباب وبنات مركز الدلنجات".^{٢٩} صحيح أن معظمها لا تزال مجموعات صغيرة ولا يتعدى عدد أعضاء بعضهم العشرات، ولكن مجرد وجودها يعد مؤشراً على نواة طيبة تجاه تكوين كتلة مدنية لا بأس بها على الإطلاق في الأعوام القادمة.

^{٢٧} موسوعة محافظة البحيرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب وبيانات الهيئة المصرية العامة للمساحة

^{٢٨} من بيانات الهيئة المصرية العامة للمساحة

^{٢٩} ولكل هؤلاء صفحات على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" يمكن التواصل معهم من خلالها بمجرد إدخال الاسم في خانة البحث

ولكن هذا لا يعنى على الإطلاق أن الأمر قد قضى وانتهى لأن هولاء الشباب لا يزال من الممكن جداً توجيههم أو توجيههم يمينا أو يسارا بمعنى أنه قد يتم استقطابهم إما من التيارات الدينية (وهنا نرى خطراً أكبر يأتي من ناحية جماعة "الإخوان المسلمين" عنه من جانب "الدعوة السلفية") أو أن تتمكن القوى التقدمية والتحريرية من اجتذابهم إلى معسكرها. فهم حالياً يقفون في النصف، وهم طاقات تنتظر أن يأتي أحد ليوظفها بداخل إطار تنظيمي أكبر ولخدمة أهداف طويلة المدى.

ولكن هذا لا يمنع أن التواجد السلفي لا يزال حاضراً بقوة في الدلنجات حيث نجدهم متغلغلون في صغار القرى وكبيرها مثل المسين وطيبة والوفائية كوم زمران، وهم فيها لهم سطوة ونفوذ يفوق بوضوح كل ما رأيناه في المحافظات السبعة الأخرى التي عملنا بها من خلال برنامج "أكاديمية المشاركة السياسية للنساء". والمثير للاهتمام هنا هو أنهم لا يتبعون نمطهم التقليدي في الوصول إلى وجدان المواطنين من خلال تقديم الخدمات الصحية وإنشاء الجمعيات الخيرية وتوفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار ميسرة أو رمزية، بل يعتمدون أكثر على العمل الدعوى البحث ودغدغة المشاعر الدينية لدى بسطاء المواطنين، وهي فيما يبدو استراتيجية جنت لهم الكثير من التعاطف وإلا لما كان هناك تفسيراً لتفوقهم غير العادي في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

ومن الجدير بالذكر أيضاً ما يتمتع به سكان مركز الدلنجات من تركيبة عرقية فريدة يندر وجودها بأى منطقة أخرى من مناطق الجمهورية، بما في ذلك المحافظات الحدودية مثل شمال سيناء أو الوادى الجديد. فنحن هنا نجد أن الفلاحين المصريين يمثلون نسبة تقدر بحوالى ٤٥% من السكان بينما ينحدرون ٣٣% تقريباً من أصول عربية بدوية وتتكون نسبة الـ ٢٢% الباقين من الشراقة والغرباوية والصعايدة. وبقدر ما قد يكون ذلك مشوقاً من الناحية البحثية، إلا أنه في نفس ذات الوقت يمثل إشكالية تحليلية كبيرة لأنه يصعب من وضع جدول منطقي لأولويات أهل الدائرة وبالتالي تطوير برامج حزبية وسياسية وتنموية موحدة يمكن من خلال العمل على تحقيقها زيادة انتشار أى تيار من التيارات الفكرية لعدم وجود ما يكفي من القواسم المشتركة.

ويعتبر مركز كوم حمادة من أكبر مراكز هذه الدائرة حجماً^{٢٠} ويزيد من تعقيده أن هناك حوالى ٤٥ قرية رئيسية تحيط بالمدينة من كل جانب بخلاف القرى الصغيرة والكفور^{٢١}، وهو ما يجعل التحرك السياسى والمجتمعى فيه صعب للغاية نظراً لتباين المستويات الثقافية والاقتصادية، وهو أيضاً إحدى معائل الدعوة السلفية، الذى تبين أنها تمكنت عبره من دخول محافظتى المنوفية والغربية على حدود المركز الشرقية الشمالية والشرقية الجنوبية، والانتشار فيهما، وإن كان ذلك يعود إلى تأصلهما التاريخى في المركز، وليس إلى الخدمات التي يقدمونها. هذا بالإضافة إلى أن المدينة نفسها

^{٢٠} أنظر الخريطة على الرابط <http://www.kenanaonline.net/page/٤٩٤٧>

^{٢١} من بيانات الهيئة المصرية العامة للمساحة

تتسم بالطابع الريفي إلى حد كبير جداً، والكتلة المدنية فيها ضعيفة وغير قادرة على مواجهة التيارات الدينية في المرحلة الحالية، حيث تحتاج تلك الكتلة المدنية إلى المزيد من التطور الداخلى حتى تنشأ لديها قابلية حقيقية لتقبل التدخل من الخارج^{٣٣}.

ومن ناحية أخرى نجد أن مركز كوم حمادة يعتمد بشكل شبه كلى على أنشطة الزراعة المباشرة، أى الزراعة نفسها، خاصة الخضر والفواكه، وبعيداً عن ما قد يكون مرتبطاً بها من صناعات مثل التعبئة والتغليف^{٣٢}. وكوم حمادة مثله مثل مركز بدر، جزء من مديرية التحرير، مع الفارق أن مدينة بدر أنشئت خصيصاً لغرض محدد بينما كانت مدينة كوم حمادة وقرى المركز موجودة أصلاً وتم تضمينها في التحرير، وبالتالي تتمتع بخدمات مدنية كالمدارس والمستشفيات أفضل نسبياً، وإن كانت جودتها لا تزال مشكلة كبرى يواجهها المواطنون هناك، وهم أصلاً يعانون من ضعف شبكات البنية التحتية بكافة أنواعها وكذلك شبكة الطرق، ولكن هذه على وجه العموم مشاكل يصادفها المواطنون بصفة يومية في معظم الأقاليم، وهى في كوم حمادة أقل نوعاً ما، إذا ما قورنت بمراكز أخرى في عدة أماكن بمصر ولا نعتبرها بالتالى من الأولويات المطلقة التي يجب الانتباه إليها فوراً، وإن كان ذلك لا يعنى بالطبع أنه يمكن تجاهلها على المدى البعيد.

أما مركز وادى النطرون فيشتهر أولاً وأخيراً بالأديرة الموجودة فيه، والتي هى دير الأنبا بيشوى (المثوى الأخير للبابا شنودة الثالث، بطيريك الكرازة المرقسية)، والأنبا مقار، ودير السريان، ودير البراموس. ولكن يخطئ من يعتقد أن هذا يشير إلى وجود كتلة تصويتية مسيحية قبطية ذات ثقل في هذا المركز يمكن الاعتماد عليها في أوقات الانتخابات، هذا لأن مركز وادى النطرون يمثل في الواقع الظهير الصحراوى لمحافظة البحيرة، وتعتبر الكثافة السكانية بها منخفضة جداً، وليس منهم مسيحيين سوى من يسكنون تلك الأديرة، وهم بالطبع يعدوا على أصابع اليد الواحدة. أما باقى السكان بمركز وادى النطرون فهم من أصول عربية بدوية وتربطهم علاقات قرابة قبلية بأعراب الدلنجات والكثيرين منهم لم يستخرجوا أبداً بطاقات هوية شخصية، وجزء كبير ممن فعلوا ذلك فعلوه منذ أكثر من ١٥ عاماً، وقت البطاقة "القديمة" ولم يتقدموا فيما بعد لاستخراج بطاقة الرقم القومى^{٣٣}. ونجد بالتالى أن قاعدة الناخبين بهذا المكون الإدارى من دائرة البحيرة الثانية قوائم مشوهة بدرجة كبيرة إذا ما تم قياسها بالتعداد السكانى^{٣٤}، ولا يتعدى إجمالى عدد الناخبين المسجلين بالمركز ٣٥٢٥ ٧٥٤ وهو رقم ضئيل جداً بالطبع، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن إجمالى الناخبين بالدائرة ككل يتعدى حاجز الـ ١ ١٠٠ ٠٠٠ بقليل. ولم تتوفر لدينا أية معلومات عن توجهات

^{٣٢} من بيانات وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى

^{٣٣} من بيانات وزارة الداخلية - مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدنى

^{٣٤} قارن: مركز وادى النطرون في كل من بيانات اللجنة القضائية العليا للإنتخابات والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

^{٣٥} من بيانات وحدة دعم الإنتخابات بالمجلس القومى لحقوق الإنسان

التصويت في وادى النطرون، ولا عن نسبة المشاركة فيه، وإن كنا نتوقع أنها ستكون نسبة منخفضة نوعاً ما لقلة عدد مراكز الاقتراع، التي لم تتعدى سبعة لجان عامة و ١٤ لجنة فرعية و ٢٧ لجنة انتخابية^{٣٦}، وما يرتبط بذلك حتماً من بعدها جغرافياً عن مسكن العديد من المواطنين.

ويلاحظ كذلك أن مركز وادى النطرون معدوم الأنشطة الاقتصادية تماماً باستثناء السياحة المحدودة القائمة على مجموعة الأديرة سابقة الذكر وبحيرات الملح الثمانية التي تُستخرج منها مادة النطرون الشهيرة التي كان قدماء المصريين يوظفونها للتحنيط وتستخدم اليوم في حدود ضيقة لصناعة بعض مواد تجميل البشرة، وهذه الموارد بالرغم من قلتها يبدو أنها كافية لتغطية احتياجات السكان الأساسية لأن معظم الأعراب يعملون أيضاً بتربية الغنم والمواشي فيما يشبه الاكتفاء بالنسبة للحوم ومنتجات الألبان.

أما شبكة الطرق بداخل المركز فهي بدورها تعتبر غير موجودة وتقتصر في مجملها على طريق سفر سريع يقطعه بالطول والغرض الأساسى منه عبور المركز والوصول إلى الأديرة وهو ما يؤدي إلى عدم وجود إمكانية لتسيير خطوط مواصلات بينية وبالتالي فالمنطقة غيلار متصلة ببعضها البعض فعلياً وتفتقد أيضاً إلى خدمات صحية (مستشفين بطاقة ٥٩٣ ٧ فرد على السرير الواحد)^{٣٧} وتعليمية (٦٠ مدرسة للتعليم الخاص و الحكومى و الأزهرى)^{٣٨} مناسبة مما يُجبر المواطنين في أحيان كثيرة إلى قطع مسافات طويلة للحصول على العلاج أو لذهاب أطفالهم إلى المدارس.

وتضم مديرية التحرير أيضاً مركز غرب النوبارية الذى يشتهر بزراعة الموالح على الأراضى الصحراوية المستصلحة بمساحات شاسعة، وتكمن مشكلتها الرئيسية في أن الأراضى هناك مازالت بها العديد من مشاكل الخصوبة نظراً لحدائثة عهد استصلاحها، وعدم توفر المياه الجوفية الصالحة للرى بكميات كافية بسبب أن استصلاح تلك الأراضى وبيعها تم وفقاً لاعتبار المساحة المتاحة فقط^{٣٩}، مما يؤدي في أحيان عديدة إلى ارتفاع تكلفة الزراعة، وبالتالي التقليل من ربحية المشروع أو حتى إفلاسه. هذا بالإضافة إلى إشكالية إدارية تتمثل في إلحاق غرب النوبارية أصلاً بمحافظة البحيرة لكون ذلك أفرز مصاعب لوجيستية لا حصر لها لأن البحيرة محافظة كبيرة جداً بالفعل، وكان الأكثر منطقية أن يكون هذا الجزء من الدائرة ضمن محافظة المنوفية، وهو ما طالب به الكثيرون، ولكن تجاهلت أجهزة الدولة الإدارية والتنفيذية تلك المطالب مرة تلو الأخرى دون أن يكون هناك سبب منطقي لهذا التعنت الذى من شأنه أن يزيد من المتاعب الروتينية والبيروقراطية التي يتعرض لها المواطنون ويعانون منها بصفة يومية.

^{٣٦} من بيانات وحدة دعم الإنتخابات بالمجلس القومى لحقوق الإنسان

^{٣٧} الهيئة المصرية العامة للإستعلامات - الكتاب السنوى ٢٠٠٩ - الباب الأول: الأرض والشعب

^{٣٨} نفس المرجع

^{٣٩} من بيانات الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى

وبسبب الكثافة السكانية المنخفضة جداً في غرب النوبارية يرتفع مستوى معيشة الفرد فيها بدرجة كبيرة، ويعتبر من أعلى معدلات دائرة البحيرة الثانية قوائم ككل، إن لم يكن أعلاها على مستوى المحافظة برمتها. كما لم نرصد في هذا المكون الإدارى أى نشاط ملحوظ للتيارات الإسلامية الدعوية أو السياسية، وكان تأثيرها التصويتى محدود للغاية لاقتصار عدد الناخبين المسجلين هناك على رقم أقل حتى من وادى النطرون، وهو ١٣ ٧٦٤ ناخب^{٤١} يعملون معظمهم في الزراعة السالف الإشارة إليها، وفي الأنشطة الصناعية متوسطة الحجم سواء الهندسية والكهربائية أو الخشبية أو الورقية، بالإضافة إلى صناعة البلاستيك ومواد البناء والأدوية والكيماويات والغزل والنسيج والصناعات المعدنية والميكانيكية^{٤٢}.

ومن الخصائص الديموغرافية لمركز إيتاى البارود أن المدينة نفسها لا تلعب الدور الرئيسى به، ومن ثم يُمكننا القول أنه مركز لامركزى، وتوجد الكتلة الأكبر من سكانه في قرأه الخمسة والثلاثين الرئيسية بخلاف القرى التابعة والكفور. وأكبر هذه القرى هى نكلا العنب وقليشان وإبراك حمام، وهى تستحوذ أيضاً على الجزء الأكبر من السكان بينما تخدم إيتاى البارود المدينة في الأساس كمركز ربط بينها، حيث أنها تتوسط القرى الموجودة التى تحيطها على شكل دائرة كاملة^{٤٣}. ويعنى ذلك أيضاً بالطبع أن العمل السياسى والتموى انطلاقاً من المركز إلى ما حوله غير ممكن هنا، بل يجب تطبيق استراتيجية عكس ذلك تماماً بالبداية من الأطراف ثم الضم على المركز وهو الأمر الذى يتطلب تشكيلات منظمة للغاية، ولربما يكون هذا هو السبب في الانتشار القوى لجماعة "الإخوان المسلمين" هنا حيث أنهم يملكون بالفعل هذه الهياكل التنظيمية القوية وقادرون على إدارتها بشكل جيد جداً، وعليه يمكننا القول أن دخول إيتاى البارود بالنسبة للأحزاب المدنية سيتطلب تعبئة كبيرة للموارد البشرية من واقع قاعدة شعبية عريضة نعتقد أنها غير متوفرة لمعظمهم في المرحلة الحالية كما أظهرت الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ولا يمكن تعويضها بضخ المزيد من الموارد المالية لأن هؤلاء الناس ليسوا موظفين يعملون بمقابل راتب شهري.

وتعتبر إيتاى البارود المركز الوحيد في دائرة البحيرة الثانية قوائم التي فيها تتفوق جماعة "الإخوان المسلمين" على "الدعوة السلفية" بتياراتها المختلفة - هذا بالطبع بعيداً عن مركز كفر الدوار في الدائرة الأولى - وهو من ثم ما يسهل اختراقه، ولكن يجب على الأحزاب ذات المرجعيات المدنية أن تراعى في هذا الشأن المشوار الطويل جداً الذى قطعته الجماعة بالفعل في اجتذاب المواطنين هناك، وما أنجزته حتى الآن بخصوص محاولة الحفاظ على الحد الأدنى من الجودة في البنية الأساسية للمركز، والتي هى في حالة يرثى لها وتوشك على الإنهيار، خاصة شبكة المياه بالمدينة.

^{٤١} من بيانات وحدة دعم الانتخابات بالمجلس القومى لحقوق الإنسان

^{٤٢} من بيانات اتحاد الصناعات المصرية

^{٤٣} أنظر الخريطة التفصيلية لمركز إيتاى البارود على الرابط <http://www.marefa.org/images/thumb/b/be/Itay1.jpg/180px-Itay1.jpg>

فهم بنوا شعبيتهم هناك على المساهمة في تشكيل لجان شعبية وتوجيهها نحو حل المشاكل اليومية بأنفسهم دون اللجوء إلى أجهزة الدولة بطيئة الحركة وقليلة الفاعلية فأصبحوا بمثابة قادة مجتمعيين يلجأ الجميع إليهم وقت الأزمات.

ويتكون مركز شبراخيت من ٥ وحدات محلية قروية و٤٧ قرية رئيسية و١٩٠ قرية فرعية وكفر وعزبة، وأكبر القرى وأهمها الربدان ولقانة ومحلة فرنوى ومحلة بشر وأورين^{٤٣}. ويعتبر من مميزات المركز اتصاله الجغرافي بدمهور عاصمة المحافظة وحدودها مع محافظة الغربية، وهو الأمر الذى يضعها في موقف تجارى جيد، خاصة وأنها تقع أيضاً ما بين مركزى الرحمانية وإيتاى البارود وهو ما يهنا بشدة هنا لما كانا هذان المركزان هما أيضاً مكونات لدائرة البحيرة الثانية قوائم^{٤٤}. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية التجارة بالنسبة لشبراخيت لتنوع مصادر دخلها، حيث لا يوجد سوى النشاط الزراعى والصيد النيلي، وكلاهما محدود بسبب القلة النسبية للأراضى الزراعية هناك إذا ما أخذنا أجزاء أخرى من نفس الدائرة أو حتى من محافظة البحيرة بالكامل كمقياس من ناحية، وبالنظر إلى ضعف الموارد السمكية في هذا الجزء من النيل من ناحية أخرى. ومن هنا يمكننا القول أن مركز شبراخيت غير مستقر إقتصادياً وعرضة لمجموعة من التقلبات المختلفة في أى وقت مما يخلق نوعاً من الإحساس بعدم الاستقرار في هذه المنطقة لا سيما في ظل غياب أنشطة صناعية ذات قيمة أو قطاع خدمى فعال^{٤٥}. وعليه لم يتسن لنا تحديد متوسط دخل الفرد في شبراخيت، ولا نستطيع سوى الاعتماد على ملاحظتنا الشخصية من منطلق مشاهدتنا للدائرة على أرض الواقع، والتي تؤدى إلى أن الطبقة الوسطى أو الجزء السفلى منها ("البرجوازية الصغيرة" في معاجم العلوم السياسية) هى المسيطرة بشكل واضح وتضيق بذلك في الوقت نفسه الفجوة ما بين الأثرياء والفقراء حيث لم نرى مظاهر واضحة للثراء الفاحش، ولم نرى أيضاً انعكاسات للفقير المدقع مثل التي وجدناها أمامنا بمراكز أخرى في نفس الدائرة.

ووجدنا أيضاً أن مركز شبراخيت لم يشهد في أى وقت من الأوقات نشاط سياسى ملحوظ، لا قبل ولا أثناء ولا بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، واتخذ المواطنون هناك موقف الحياد تجاه الثورة، فلم يعارضوها ولم يناصروها أيضاً، بل اكتفوا بالمشاهدة السلبية. وحتى بعد نهاية حكم الرئيس المخلوع لم تظهر في شبراخيت أية روابط أو ائتلافات كتلك التي انتشرت في كافة أنحاء الجمهورية، ولا نشطت بشكل ملحوظ الكوادر القليلة المعارضة لمبارك التي كانت موجودة من ذى قبل^{٤٦}. ويعنى هذا ببساطة أنه لدينا عشرات الآلاف من الناخبين ليس لديهم موقف سياسى فعلى، وهم بالتالى - بعيداً عن تأثير تيارات الدعوة السلفية - يمكن إدراجهم بفئة الأصوات المتأرجحة، أى الأصوات

^{٤٣} من بيانات الهيئة المصرية العامة للمساحة ووزارة التربية والتعليم

^{٤٤} أنظر الخريطة على الرابط <http://www.kenanaonline.net/page/٤٩٤٧>

^{٤٥} من بيانات الغرفة التجارية المصرية

^{٤٦} من حوارين مطولين وجها لوجه مع مُد قري محلة فرنوى ومحلة بشر

التي قد تذهب إلى أقصى اليمين في انتخابات، وإلى أقصى اليسار في الانتخابات التي تليها مباشرة، وإن كنا نعتقد أن خطاب اليمين الرأسمالي ربما يكون هو الأكثر قبولاً لديهم بحكم أن هذا هو ما تميل إليه البرجوازية الصغيرة المصرية في معظم الأحيان، وإن كان يجب علينا هنا الأخذ في الاعتبار أنها برجوازية ريفية وليست حضرية، ومن ثم قد تكون هناك اختلافات في بعض القضايا مع بقاء الشكل العام كما هو.

كان عدد سكان مركز الرحمانية يبلغ ٤٥٧ ١٣٠ نسمة وفقاً للتعداد السكاني في عام ٢٠٠٦^{٤٧}، ولم تتوفر لدينا أرقام عن تعداد ٢٠١٠. ولكننا نقدر أنه قد زاد على مدار الأعوام الستة الأخيرة بمقدار حوالى ٥٠ ٠٠٠ مواطن حيث وجدنا أن عدد الناخبين المسجلين به هو ٢٣٦ ٨٩٠^{٤٨}، ووفقاً للتقسيم العمري على مستوى الجمهورية يبلغ ما يزيد بقليل عن ٥٠% من السكان ١٨ عاماً أو أكثر. ويتصارع هؤلاء على موارد اقتصادية تكاد أن تكون منعدمة من الأصل.

فالحركة الزراعية ضعيفة للغاية وتعتمد على مجموعة من المحاصيل ضئيلة الربحية مثل الفول والبرسيم وتوريد التقاوى للجهات الحكومية المختصة^{٤٩}، وبعض المزارات السياحية التي ليست جديرة بالذكر، مثل قبر العالم العربى على بن النفيس، وضريح العارف بالله عبد العزيز أبوالمجد^{٥٠}. وعليه نجد أن مركز الرحمانية من أفقر مراكز دائرة البحيرة الثانية قوائم.

(ج) دوائر البحيرة من منظور النوع الاجتماعي:

يغلب على دائرة البحيرة الطابع الريفي أكثر من الطابع المدنى وبصفة عامة أن الأحزاب المدنية يقل تواجدها في البحيرة، الأمر الذى أدى لطبيعة الحال إلى عدم وجود كوادرنسائية حيث تعد دائرة البحيرة بالأساس يتنافس عليها التيارات الإسلامية وخاصة السلفية منها ثم الاخوان المسلمين وسابقاً لثورة ٢٥ يناير كان هناك ثقل للحزب الوطنى المنحل وبعض المجهودات والإرث التاريخى لنشاط حزب التجمع، ولعل أحد المشكلات الرئيسية التي واجهت الأحزاب المدنية عدم قدرتها على تنمية كوادرنسائية مدنية دون الارتكاز على مرشحين شاركوا بشكل أو بآخر في الحزب الوطنى الديمقراطى.

^{٤٧} الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

^{٤٨} من بيانات وحدة دعم الإنتخابات بالمجلس القومى لحقوق الإنسان

^{٤٩} من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى

^{٥٠} من بيانات الهيئة المصرية العامة للإستعلامات

محافظة كفر الشيخ: أمانى السباعي - الثوره مستمره عن حزب التحالف الشعبى الاشتراكى (الدائرة الثانية - قوائم)

(أ) الوصف الجغرافى و الديموغرافى للدائرة:

يبلغ عدد سكان كافة مكونات الدائرة الثانية ٦١٤ ٥٥٧ مواطن ممن لهم حق التصويت بعد استبعاد من هم دون السن أو المحرومين من التصويت لأسباب مختلفة، وتتركز الكتل السكانية في كل من مركز دسوق (٩٢١ ٢٣٤ ناخب بنسبة ٤٢,١%) ثم مركز مطوبس (٦٥٤ ١٣٦ ناخب بنسبة ٢٤,٥%), يليهما مركز فوة (٣٢٣ ١٠٤ ناخب بنسبة ١٨,٧%) وأخيراً مدينة دسوق (٧١٦ ٨١ ناخب بنسبة ١٤,٧%). هذا وتستحوذ الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٤٠ عاماً على حوالى ٣٩,٧% من إجمالي عدد السكان ويمثل الذكور ٥١,٦% من قاطنى المنطقة في مقابل ٤٨,٤% للإناث. وتعتبر هذه الدائرة بالطبع من الدوائر الصغيرة جداً وإن كان هذا لا يؤدي أبداً إلى اعتبارها سهلة في التحليل، لأن محافظة كفر الشيخ على حجمها المحدود تعتبر من المحافظات غير المتجانسة عموماً وتتداخل فيها المستويات الاقتصادية والثقافية المختلفة مع بعضها البعض على مساحات ضيقة للغاية، فيصير أمر التقسيم المنطقى أصعب منه في الدوائر الكبيرة، ورغم هذا توجد أنواع متعددة من الخطوط الفاصلة.

(ب) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدائرة:

مركز مطوبس له أهمية شديدة بداخل هذه الدائرة حيث يعتبر أحد المصادر الرئيسية للدخل بها لما كانت صناعة الحلويات الموجودة فيه يتم إراجها من ضمن أكثر الأنشطة الاقتصادية فعالية في محافظة كفر الشيخ كلها بما لها من تأثير قوى على الناتج الإجمالى بهذه المنطقة ككل. فهى تستحوذ على نسبة كبيرة جداً من إنتاج حلوى المولد ومجموعة من الحلويات الشرقية التقليدية كالفسدقية والبندقية وغيرها الكثير مما يتم توزيعه على مستوى الجمهورية، وهى بالتالى تعتبر من المناطق "المصدرة" للمنتجات، أى أنها تدر عائداً مباشراً على أبناء المحافظة وتوفر لهم الكثير من فرص العمل، حتى ولو كانت بأجور متدنية. هذا بالطبع غير ما يستتبع ذلك من قطاعات أخرى مثل النقل والتعبئة والتغليف، وإن كانت تلك لا تزال تحتاج إلى الكثير من التطوير.

هذا وتكمن المشكلة الرئيسية لمركز مطوبس في محدودية مصادر الدخل المتاحة له، فصناعة الحلويات بالرغم من تطورها المشار إليه آنفاً، وما يرتبط بها من أنشطة تجارية وخدمية (محلات بيع الحلوى ونقلها من المصانع إلى قطاعات توزيع الجملة والبيع بالتجزئة) لا تكفي بكل تأكيد لرفع مستوى معيشة المواطن في هذه المنطقة والذي يعتبر منخفضاً بدرجة كبيرة، حيث رصدنا متوسطاً للدخل يبلغ حوالى ٩٠٠,٠٠٠ جنيه فقط لا غير، وكان الحد الأدنى ٢٥٠,٠٠٠ جنيه بينما وصل الحد الأقصى ١ ٦٥٠ جنيه، هذا بخلاف الوظائف الاستثنائية - مع التنويه إلى أنها قليلة للغاية - وبعض أصحاب الأعمال الحرة. ويعود إجماع معظم المستثمرين عن إفتتاح أعمال لهم في مطوبس إلى سوء

حالة الطرق والتي تُصعب بدرجة كبيرة جداً من إمداد المصانع بالخامات من ناحية، ووصول المنتج إلى الأسواق من ناحية أخرى، وهو ما ينطبق أيضاً على باقى مكونات الدائرة وإن كانت البنية الأساسية في مطوبس تتفوق بوضوح على مثلتها في مدينة دسوق ومركز دسوق ومركز فوة، وهو ما يرشحها بأن تأتى في مقدمة خطة تنمية لهذه المنطقة. و بالطبع سيكون التركيز حينئذٍ على الصناعات الغذائية لأنها سيتوفر لها ما تحتاجه من العمالة المُدربة، لأن صناعة الحلويات يتم توريثها أباً عن جد، والكثيرون يعملون بمصانع لا تحتاج إليهم أصلاً، وهو أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض متوسط الدخل. وبالرغم من إدراكنا لفروق فنية بين صناعة الحلويات والصناعات الغذائية الأخرى، إلا أنها تبقى على الأقل متشابهة في نهاية الأمر، وهو ما سيقبل في أسوأ الاحتمالات من فترة الإعداد المطلوبة للعامل.

وتعد الصناعة الأساسية في مركز فوة هي صناعة الكليم والسجاد والجوبلان، والتي يعمل بها حوالى ٦٥% من قاطنى المركز، ويضاف إلى ذلك صناعة الأثاث ومفارخ السمك التي تنتج غذاء للمزارع السمكية.^{٥١} ونعتبر أن هذا تنوعاً صناعياً معقولاً للغاية بالنسبة لمنطقة لا تتعدى مساحتها ١٠٦,١٩ كم^٢، وإن كان ذلك يقابله من ناحية أخرى ضعف شديد في القطاعات الخدمية التي يجب أن تكون موجودة بشكل أكثر قوة لدعم هذه الصناعات، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، عدم وجود ما يكفي من عربات النقل لتوزيع منتجات المصانع وتوصيلها إلى تجار الجملة أو التجزئة. هذا بالإضافة طبعاً إلى سوء حالة الطرق الرئيسية، وهو ما يحول دون الارتقاء الفعلى بالمستوى الاقتصادي لهذه المنطقة كجزء لا يتجزأ من سياق دلنا النيل.^{٥٢}

كما يعاني مركز فوة من ضعف الخدمات الصحية والتعليمية. وهو في ذلك يتأخر بوضوح عن معظم المراكز الأخرى التي لها ظروف مشابهة ويحتاج إلى استثمارات ضخمة لتعويض هذا النقص في المستقبل المنظور، وهو بالطبع الأمر غير المطروح في المرحلة الحالية نظراً لقلّة الموارد المالية المُتاحة في هذه المرحلة من جانب الدولة، وأيضاً لافتقار المركز إلى عناصر جذب قد تبدو مُربحة على المدى القريب أو المتوسط بالنسبة لعناصر القطاع الخاص، التي لا نتصور أبداً أنها ستقدم على مثل هذه المغامرة غير محسوبة العواقب، وبالتالي قد تتأزم الأمور في هذا الشأن في المستقبل.

وتوجد لدى مركز فوة طموحات وضعته على الخريطة السياحية، إلا أنه وبعد البحث والنقصى تبين لنا أن هذا يجب اعتباره مشروع غير واقعى بالمرّة لما كانت الآثار الموجودة به ليست إلا مجموعة من المساجد المتهاككة، وبعض بقايا الحضارة الإسلامية التي لا تتعدى كونها ركام وخراب. وذلك بعيداً عن عدم وجود أماكن مناسبة لاستضافة السائحين

^{٥١} <http://www.fowacity.com/craft.html>

http://www.fowacity.com/vital_facilities.html

^{٥٢} <http://www.fowacity.com/index.html>

^{٥٣} من حوار In Depth Interview شخصى مع تاجر ومُصنّع الموبيليا المهندس / محمود الأبحر

العشوائية الهيستيرية في التخطيط التي أدت في النهاية إلى مدينة لا مدخل لها ولا مخرج، فصرنا نتعامل مع كيان ديموغرافي يفتقد إلى المنطق بدرجة يصعب علينا معه تحليله تحليلاً علمياً وسياسياً يتوافق مع أبسط المبادئ الأكاديمية المُعترف بها. ولم نتمكن من رصد أية أنشطة تجارية أو صناعية ذات قيمة في مدينة دسوق، وهي بالتالي تعكس بدرجة كبيرة حال المركز ككل كما سبق وأن ذكرنا، والذي لا نرى له إمكانية للإصلاح، بل يجب إعادة بناءه من نقطة الصفر حتى لا ننزلق إلى مرحلة التحرك بداخل الدوائر المُفرغة بالمعنى السياسي أو الاقتصادي الحقيقي الذي يمكنه تحقيق نتائج فعلية على المدى الطويل.^{٦٠}

يجب التنويه بالطبع إلى أن مركز دسوق كان ولا يزال أحد معاقل "فلول" النظام البائد في محافظة كفر الشيخ برمتها، ولم تتوقف حتى الآن سيطرتهم على العديد من مجريات الأمور بها. وذلك الأمر قد يؤدي بالطبع إلى عرقلة الكثير من الجهود التي تستهدف التنمية والتطوير على كافة المستويات.^{٦١} وقد يتطلب ذلك بالتبعية بذل المزيد من الجهد في محاولات تطهير الأجهزة المحلية ومن ثم التركيز على انتخابات المحليات التي من المُفترض أنها ستعقب الانتخابات الرئاسية المرتقبة مباشرةً حتى لا تُعاق محاولات التنمية التي يجب أن تبدأ من القاعدة السفلية وليس من رأس المنظومة. ونحن من ثم نرى ضرورة ملحة للتعاون مع كافة الحركات الشعبية والإقليمية ("امسك فلول" وغيرهم) التي تستهدف رصد الفاسدين ممن قاموا بتحويل البلاد إلى مرتع يخدم مصالحهم الخاصة ويضرب بعموم هموم الشعب عرض الحائط.

أما على مستوى الانتخابات (البرلمانية أو غيرها) فتنتم مدينة دسوق بسهولة بالغة نظراً لكونها جزء من المركز، ويعتبر تنوعها الثقافي محدود للغاية، ولاتوجد بها إشكاليات كبرى بخلاف سيطرة تيار الدعوة السلفية عليها، وهو الأمر الذي نعتقد أن معالجته لن تكون أبداً بالصعوبة التي قد يتخيلها البعض بالنظر إلى ما فقدته التيارات الدينية من شعبية بالشارع السياسي منذ إجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة. ويؤكد ذلك النتائج الجيدة للغاية التي حققها حزب "التحالف الشعبى الإشتراكي" بالرغم من أنه في نهاية الأمر لم يتمكن من الفوز بأى من المقاعد المُخصصة بمجلس الشعب لهذه الدائرة.

^{٦٠} من واقع الرصد الشخصى على الأرض

^{٦١} من حوار In Depth Interview عبر الهاتف مع أحد الأعضاء السابقين بمجلس محلى مدينة دسوق وقد رفض أن يُذكر اسمه

محافظة الدقهلية: منى قورة - قائمة الثورة مستمره عن حزب التحالف الشعبى الاشتراكي (الثانية - قوائم)

(أ) الوصف الجغرافي والديموغرافي للدائرة:

وجدنا أن المشكلة الرئيسية لهذه الدائرة تكمن في اتساعها الجغرافي وتراعى أطرافها، الأمر الذى يجعل المنافسة الانتخابية فيها صعبة للغاية. وينطبق هذا بوجه خاص على المقاعد الفردية، حتى إذا ما وضعنا في الاعتبار أن تقسيم الدوائر تلك أكثر ضيقاً من حيث المساحة. وتواجه القوائم ضمن ما تواجهه عدم وجود إمكانية فعلية لتكوين مجموعات يكون بها ممثل عن كل منطقة من مناطقها، خاصة ميت سلسيل ومحلة دمنة والكردي والجمالية نظراً لافتقادهم إلى كوادر مؤهلة لها سجل في العمل العام يمكنها من الوصول إلى المواطن البسيط، أو يجعلها قادرة على تطوير خطاب فعال ومؤثر، ومن ثم نتوقع أن يكون العامل الاقتصادي الأول هو المُحدد الرئيسى لتوجه المواطنين وقرارهم الانتخابى يوم الاقتراع، وأنهم لن ينظروا في نهاية الأمر إلا إلى من يرونه قادراً على تحقيق طموحاتهم المعيشية.

تحتوى الدائرة الثانية بكافة مكوناتها على حوالى ٩٤٦ ٠٥٠ ١ مواطن يحق لهم التصويت بعد استبعاد من هم دون السن أو المحرومين من التصويت لأسباب مختلفة، وتتمركز الكتل السكانية الأكبر في كل من مركز شربين (٥٦٩ ٢٥٥ ناخب بمعدل ٢٤,٣%) ثم مركز دكرنس (٩٨٧ ٢٠٦ ناخب بمعدل ١٩,٧%)، يليهما مركز المنزلة (٤٨٦ ١٧٧ ناخب بمعدل ١٦,٩%) ومركز منية النصر (٠٩٣ ١٥٠ ناخب بمعدل ١٤,٣%) ومركز المطرية (٦٤٨ ٨٦ ناخب بمعدل ٨,٢%) وأخيراً مركز الجمالية (٢٥٦ ٧١ ناخب بمعدل ٦,٨%) أما الكردى ومراكز ميت سلسيل ومحلة دمنة فتعتبر صغيرة للغاية في هذا السياق ولا تتعدى نسبة السكان بأيهم ٤% من الإجمالى. هذا وتستحوذ الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٤٠ عاماً على حوالى ٣٨,٤% من إجمالى عدد السكان، ويمثل الذكور ٥١,٩% من قاطنى المنطقة في مقابل ٤٨,١% للإناث. وإذا ما افترضنا أن الدائرة الثانية قوائم بالدقهلية ستتبع في حجم المشاركة نفس نمط باقى الجمهورية حتى الآن، فستبلغ نسبة التصويت حوالى ٦٠% سيحضر إلى الصناديق ما هو في حدود ٦٣٠ ٥٠٠ ناخب، وإن كنا نتوقع أن ترتفع نسبة المشاركة في الدائرة الأولى تحديداً إلى حوالى ٦٣%, أى ٦٦٢ ٠٠٠ ناخب لكونها تحتوى على العديد من القرى والمناطق الريفية النائية.

كما لا يجب أيضاً تجاهل حقيقة أن الدقهلية عموماً (وبالتبعية دائرتها الثانية) تعتبر من المحافظات التي تميز -بشكل مثالى بالنسبة للحالة المصرية- ما بين التركيبة الحضرية من جانب والثقافة الريفية من جانب آخر، ومن ثم فهى تُظهر العديد من التناقضات الصارخة. فبالرغم من ارتفاع نسبة الأمية الكاملة في مركز الجمالية مثلاً نجد أنه في الوقت نفسه يحتوى على ما يتراوح ما بين خمسة إلى سبعة مدارس إعدادية وثانوية على مستوى عالٍ من التجهيزات والإمكانات بما قد يُبشر بمستقبل أكثر إشراقاً حتى ولو كان الحاضر لا يدعو بالضرورة إلى الإفراط في التفاؤل. هذا

بعيداً عن كون أن الدائرة الثانية على وجه التحديد تتسم بنوع من التجانس في تركيبها السكانية والثقافية بالرغم من وجود بعض الاختلافات التي قد يكون من شأنها وضع عراقيل جادة أمام أية محاولات للتنبؤ بنتيجة أية اقتراحات، سواء كانت انتخابات أو استفتاءات.

(ب) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدائرة:

تحيط بمدينة شربين العديد من القرى والزارعات التي تعتبر مصدر دخلها الرئيسى، حيث أنها هي نفسها لا توجد بها أية قطاعات صناعية أو خدمية تُذكر. وتعتمد هذه القرى على الأرز والقطن والقمح والذرة والبقول وبعض الخضراوات والفواكه في تركيبها المحصولي، ومن ثم تلقى هذه المنطقة مشكلات عديدة نظراً لقلة موارد المياه التي تقف حائلاً أمام تحقيق ربحية معقولة من زراعة الأرز وانخفاض جودة محصول القطن طويل التيلة الذى تشتهر به مصر لصعوبة الالتزام بمسافات الغزل بسبب ضيق المساحات الموجودة فعلياً، وكذلك ارتفاع تكلفة زراعة القمح مما يؤدي إلى زيادة أسعار بيعه عن أسعار مثيله المستورد لعدم ملائمة طبيعة التربة المصرية له. وحصيلة ذلك في نهاية الأمر هي مصاعب اقتصادية جمة يواجهها مزارعو هذه المنطقة وكذا أصحاب كافة الأنشطة التجارية المرتبطة بهم، وبالتالي عدم رضاهم عن كافة المحاولات التي تمت حتى الآن لإرضاء طموحاتهم في حياة أفضل ومعيشة كريمة.

أما مركز ومدينة دكرنس فيواجهان صعوبات جمة من الناحية الاقتصادية لانخفاض مستوى البنية الأساسية الزراعية هناك، وكذلك عدم وجود صناعات فعلية يمكنها توفير ما يكفي من فرص العمل أو أن تقام بناءً عليها أنشطة تجارية أو خدمية. ومن ثم نجد أن القرى المحيطة بالمدينة مدقعة الفقر، وذلك في محافظة تتسم بشكل عام بارتفاع مستواها المعيشي إذا ما قورن بالمعدل القومى في مختلف أنحاء البلاد.

وبالذهاب إلى مركز المنزلة، نجده يضم العديد من الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية، مما أدى إلى رخاء اقتصادياً، ويرجع الوضع الاقتصادى المميز للمنزلة في أساسه إلى ثروتها السمكية الموجودة بالبحيرة سابقة الذكر، وكذلك اعتماد زراعتها بشكل رئيسى على الذرة الشامية (قليلة التكلفة وسهلة التسويق). هذا بالإضافة إلى ازدهار تجارة الأخشاب والأثاث المنزلى والملابس الجاهزة والأغذية والحلويات ومنتجات الألبان وكذلك مصانع الملابس ومحالجات الأقطان والمنتجات الجلدية. صحيح أن منطقة المنزلة قد عانت بعض الشيء من تدهور زراعة القطن في مصر، ولكن قابل ذلك اكتشاف حقول للغاز الطبيعي بغرب المنزلة تقدر احتياطياتها بما لا يقل عن ٥٠ مليار متر مكعب، مما جذب وسيجذب العديد من المستثمرين إليها.

ويأتى الجزء الأعظم من دخل أهالى المطرية من إيرادات عمليات الصيد التي تتم ببحيرة المنزلة نظراً لقربها منهم أكثر من قريها لغالبية سكان مركز المنزلة نفسه، إلا أن بعض المشاكل البيئية التي أثرت سلباً على جودة مياه البحيرة

وبالتالى على ثروتها السمكية ومجموعة من الصعوبات الجمة التي تواجه نقل الأسماك طازجة إلى الأسواق المجاورة أدت إلى انخفاض الأرباح من هذه المهنة بشكل ملحوظ، وبالتالي تدنى مستوى المعيشة إلى ما يوازي حوالى ٦٠٠,٠٠ جم شهريا لعائل أسرة مكونة من خمسة أفراد في المتوسط.

وبخصوص مركز الجمالية نلاحظ أنه يشبه المطرية في العديد من الجوانب من المنظور الاقتصادي، وإن كانت حدة الفقر به أعلى حيث تصل نسبة الفقر فيه لدرجة أن مستوى المعيشة توازي حوالى ٥٣٠,٠٠ جم شهريا لعائل أسرة مكونة من خمسة أفراد في المتوسط، وهو ما يستحيل معه تلبية حتى أبسط الاحتياجات الأساسية. لا عجب إذن أن زراعة وتجارة المخدرات انتشرت في الجمالية بشكل وبائي وانحسرت تربية المواشى (التي كانت في الماضى تمثل المصدر الرئيسى للدخل) حتى تكاد أن تنقرض تماماً. هذا بالإضافة إلى ارتفاع رهيب في مستوى الأمية الكاملة الذى يصل إلى ٤٣% من إجمالى المواطنين.

أما الكردى ومراكز ميت سلسيل ومحلة دمنة فجميعها تعاني أيضاً من ارتفاع نسبة الخارجين على القانون، ونجد أن الشرطة وكافة الأجهزة الأمنية هناك في موقف صعب وشديد الحرج بصفة شبه دائمة، حيث يكاد ألا يكون لهم مصدر شرعى لكسب الرزق يمكن الاعتماد عليه سوى بعض الأعمال التجارية الهامشية ومجموعة من الحرف الصغيرة التي لا تسمن ولا تغنى من جوع.

ونجد أن القرى المحيطة بمدينة ومركز دكرنس مدقعة الفقر في محافظة تتسم بشكل عام بارتفاع مستواها المعيشى إذا ما قورن بالمعدل القومى في مختلف أنحاء البلاد. وقد أدى ذلك بشكل مباشر وغير مباشر إلى انتشار التيارات الدينية في هذا الجزء من الدائرة، حيث يسيطر "الإخوان المسلمون" على الجزء الأعظم من كبريات القرى مثل دموه والخشاشنة وميت طريف والجنادى وبنجير والبشمور وكفر الباز وميت النحال، بينما نجحت الدعوة السلفية في التوغل في القرى الصغرى مثل العفيفي وميت عزون والمحمودية ومنشأة عبد الرحمن. هذا مع الوضع في الاعتبار أن فرصة التيارات المدنية في هذه القرى لا تزال قائمة وخاصة في دموه وميت طريف والبشمور لارتباطهم الشديد بمدينة دكرنس والتي تعتبر متفتحة نوعا ما وقد يكون من الممكن في تقديرنا الحصول على ما يتراوح بين ٨ إلى ١٠% من الأصوات وهى نسبة تعتبر مرتفعة للغاية للتيارات المدنية في المناطق الريفية.

وبالذهاب إلى مركز المنزلة نجد أنه يحتوى على العديد من المفاجآت لمن هو على غير دراية كافية بالمحافظة، حيث تضم العديد من الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية مما أدى إلى رخاءها إقتصادياً وما استتبع ذلك من قوة ملحوظة للتوجهات المدنية الحديثة وذلك بالرغم من تواجد ملحوظ لجماعة "الإخوان المسلمين" في قلب المدينة ولأنصار الدعوة السلفية في المناطق المتاخمة للبحيرة.

ولا نتوقع بالتالي أن يفضل ناخب المنزلة أية نوع من أنواع السياسات الانغلاقية أو ما قد يُنذر بها وإن كان ذلك أيضاً يشكل تهديد ذهاب مجموعة ليست بالهينة من الأصوات إلى ممثلي النظام البائد إن ترشحوا على المقاعد الفردية أو على مقاعد القائمة. فالكثيرون في هذه المنطقة قد يفضلون بقاء الوضع على ما كان عليه في السابق. وتلك عموماً هي المشكلة الفعلية للمنزلة التي ربما ستشهد انتفاضة متوسطة الحجم لمن يُطلق عليهم "الفلول"، حيث اكتشفنا أن مجموعات متفرقة من المواطنين يبديون تعاطفاً - قل أم زاد - مع الرئيس السابق وأعوانه.

ويعتبر مركز منية النصر من مناطق الدائرة التي يوجد بها تمثيل مسيحي مرتفع إلى حد ما في محافظة نعل نسبة المسيحيين بها عموماً عن المعدلات القومية. ولكن لا يجب أن يذهب ذلك بنا إلى الاعتقاد بأنهم قادرين على تشكيل الرأى العام فيها بشكل مؤثر بما في ذلك إمكانية حشدهم مجموعة كبيرة من الأصوات ضد تيارات الإسلام السياسي، ذلك لأن منية النصر وسكانها سينظرون في المقام الأول إلى من يطرح آليات واضحة ومحددة لكيفية ربطهم بمركز المنزلة الذى هم قريبون منه جغرافياً ولكن ليس لوجستيكياً بما يمنع الاستفادة الاقتصادية من موقعهم هذا. وقد يكون الطرح السياسى والاقتصادى الأمثل هنا هو تحويل مركز منية النصر إلى محور خدمى يربط بين هذه المنطقة وباقى أجزاء محافظة الدقهلية على وجه العموم.

وتتغير الصورة تماماً بمجرد الإنتقال إلى مركز المطرية الذى هو مركز تواجد أنصار الدعوة السلفية بكامل هذه الدائرة ولهم فيه نفوذاً كبيراً، ووصل اهتمامهم به لدرجة أن "حزب النور" أنشأ فيه أمانة عامة تختص بكافة أعماله بتلك المنطقة التي يسيطرون عليها بشكل شبه كامل.

(ج) الدائرة من منظور النوع الاجتماعى:

تنتم دائرة الدقهلية الأولى وخاصة مدينة المنصورة بدرجة عالية من الانسجام الاجتماعى (social homogeny). ويرجع ذلك إلى التقارب الاقتصادى والاجتماعى للدائرة، أولها فإنه من الناحية الجغرافية تمزج بين الريف والحضر، وإن غالبت الطبيعة الحضرية على غالبية الدائرة من حيث العادات والتقاليد فينتمى غالبية الدائرة إلى الطبقة الوسطى.

ليس فقط من المعيار الاقتصادى بل ويمتد إلى الجانب الاجتماعى والثقافى فتمتاز الدقهلية في وجود بيئة قوية تدعم التيار المدنى في الدائرة ويرجع ذلك إلى أن الدقهلية كانت بها الكثير من المجموعات السياسية المدنية التي استغلت هذه الإرث التاريخى، وقامت ببناء أرضية سياسية منذ فترة طويلة قبل ثورة ٢٥ يناير، يتمثل هذا في الدور الذى لعبه الدكتور محمد غنيم ومجموعات ليبرالية أخرى (مجموعات د.محمد البرادعى) والتي نشأت مع الجمعية الوطنية للتغيير ومع ثورة ٢٥ يناير واستطاعت هذه القوة المدنية المتجزرة بناء الأرضية وخلق مزاج عام، وإنشاء ديناميكية

يساهم في العمل العام ومجموعات شبابية منظمة ومندمجة في العمل العام بما يميز الدقهلية بشكل عام عن باقي محافظات مصر.

التاريخ السياسي للمرشحة:

إن لمنى قورة تاريخ سياسي بدا منذ الحرب الأمريكية على العراق فكانت ناشطة في المجال التوعوي والتنموي ، وكانت من أوائل المجموعات التي انضمت إلى الجمعية الوطنية للتغيير في دائرتها.

القبليّة: لا تتسم هذه الدائرة بوجود قبليّة واضحة.

كسر الأنماط التقليدية:

منى قورة تمثل حالة غير معتادة للمرشحات في مصر فهي طبيبة متزوجة من سائق له خبرة في العمل السياسي من خلال انضمامه لحزب التجمع، وهذه المواصفات تعد غير تقليدية في المجتمع المصري بل وإنها تعد من محاولات كسر الأنماط التقليدية التي عادة وفي أغلب الأوقات لا تبارك مثل هذه التجارب الاجتماعية إلا أنه من خلال خبرة الأكاديمية وجدنا أن منى قورة تحظى باحترام سكان منطقتها ودورها مقبول في العمل العام والعمل الاجتماعي.

التوصيات:

إن خبرة العمل الأكاديمية يجد أن الدائرة الثانية دقهلية دائرة مشجعة بشروط، وبالرغم من التنوع الشديد الملاحظ في تلك الدائرة نجد أنه جعل من تلك الدائرة بيئة خصبة لأي تيار أو حزب سياسي أن يقوم بعمل في تلك الدائرة مع الأخذ في الاعتبار الذي يبدأ بعمل منظمات المجتمع المدني.

محافظة الدقهلية: أمال ممدوح (الدائرة الأولى - فردي)

(أ) الوصف الجغرافي والديموغرافي للدائرة:

يبلغ عدد سكان كافة مكونات الدائرة الثانية (فردي) ٨٩٤ ٦٩٤ مواطن ممن لهم حق التصويت بعد استبعاد من هم دون السن أو المحرومين من التصويت لأسباب مختلفة، وتتمركز الكتل السكانية الأكبر في كل من مركز بلقاس (١٥٥ ٣١٣ ناخب بنسبة ٤٥%) ثم مركز طلخا (٤١٤ ٢٢٨ ناخب بنسبة ٣٢,٨%) وأخيراً مركز نبروه (٣٢٥ ١٥٣ ناخب بنسبة ٢٢,٢%). هذا وتستحوذ الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٤٠ عاماً على حوالي ٣٨,٤% من إجمالي عدد السكان، ويمثل الذكور ٥١,٩% من قاطني المنطقة في مقابل ٤٨,١% للإناث. وإذا ما افترضنا أن الدائرة الثانية فردي بالدقهلية ستنبع في حجم المشاركة نفس نمط باقي الجمهورية حتى الآن ستبلغ نسبة التصويت حوالي ٦٠% أي

سيحضر إلى الصناديق ما هو في حدود ٤١٧ ٠٠٠ ناخب. وهذه تعتبر نسبة مرتفعة للغاية تعبر عن الكثافة السكانية بمحافظة الدقهلية حيث يزيد عدد الناخبين بإحدى دوائرها الفردية عن مثيله في العديد من دوائر القوائم في الكثير من المحافظات بالجمهورية.

و قد تبدو هذه الدائرة سهلة للوهلة الأولى لكونها تشتمل على ثلاثة مراكز معروفة بحضريتها - ومنهم على وجه الخصوص طلخا التي تتميز بقربها من مدينة المنصورة واتصالها الشديد بها ثقافياً ومجتمعياً - ولكنها في الواقع لا تفتقد إلى نوع من التعقيد لكثرة ما يحيط بهذه المراكز من قرى متنوعة في ما تشغله من مساحة جغرافية وما تحتويه من عدد سكان وبالتالي يصعب الوقوف على تركيبها النوعية.

(ب) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدائرة:

يُلفت النظر في هذه القرى جميعها تقريبا وبشكل خاص أن بعضها لا يعتمد في الأساس على الأنشطة الزراعية، بل يكثر بها العاملين في القطاعات الخدمية والصناعات الحرفية الصغيرة أو متناهية الصغر وهو ما يعتبر بلا شك كسر واضح للنمط القروي المصري، وعليه تختلف أيضاً نوعية القضايا التي تنصدر أولوياتهم، حيث لا تعتبر على سبيل المثال مسألة تحسين نظم الري أو فاعلية أساليب تسويق المنتجات والحاصلات الزراعية ذات أهمية قصوى بالنسبة لقاطنيها، بل تُركز بشكل أكبر على كيفية جودة ربطهم بشبكات الإتصالات وحصولهم على قدر أعلى من نصيب توفير المُدخلات الصناعية البسيطة، وهو ما سيؤدى بنا في النهاية إلى مناقشة فكرة تطوير القطاع الصناعي في محافظة الدقهلية بوجه عام لكونه لا يزال في مرحلة بدائية للغاية، ويحتاج إلى بذل مجهود كبير جداً حتى يُمكن الوصول به إلى وضع يُرضى طموحات سكان الدائرة.

وننوه أيضاً إلى أن دائرة الدقهلية الثانية (فردى) تحتوى على مدينة جمصه، والتي كانت ولا تزال دائماً تتمتع بشعبية واسعة لدى العديد من المصطافين المصريين من ذوى الدخل المحدودة، لما تتميز به من أسعار معتدلة، وكذا إمكانيات ترفيهية تناسب ذوق غالبية الشعب المصري، والذين لا تتوفر لديهم الإمكانيات المادية المطلوبة لزيارة المراكز السياحية المرفهة على شاكله شرم الشيخ أو الغردقة، التي تشترط أولاً وأخيراً موارد مالية تفوق المتوسط بوضوح لدى مرتاديها. ومن ثم يكون من المنطقي تأكيد سكان هذه المنطقة على تطوير حركة السياحة الداخلية ذات التكلفة المنخفضة، مما يعطى لحزب "التحالف الشعبى الإشتراكي" مساحات تحرك واسعة للغاية، حيث أن هذا المنطلق يتفق والغاية الأساسية التي تم إنشاؤه لتحقيقها وبما فيه الاتساق مع مبادئه.

كما يجب كذلك الوضع في الاعتبار أن أهالى هذه الدائرة يواجهون العديد من المشاكل الإدارية، خاصة تلك التي تتصل بحدود وتقسيم مسئوليات الأجهزة والمصالح الحكومية وتخطبها في أعمالها. نحن ندرك بالطبع أن هذه هي "مشكلة

مصرية تقليدية" إن جاز التعبير، ولكنها متفاقمة بشكل زائد في كل من طلخا وبلقاس (خاصة بلقاس) وبدرجة أقل في نبروه، ويعود السبب في ذلك أساساً إلى متاخمة طلخا للمنصورة، حيث لا يفصل بينهما سوى كوبرى متوسط الطول، أى أن طلخا متصلة بالمنصورة اقتصادياً ولو نسبياً ولكن مفصولة عنها فصل تام على المستوى الإدارى، والطبيعى جداً أن يخلق هذا نوع من التشابك ما بينهما، حيث يذهب جزء كبير من إيراد طلخا مثلاً إلى المنصورة التي تتمتع بالمزيد من فرص الترفيه والتسويق مما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعات طلخا.

وقد تمكنت التيارات الإسلامية منذ فترة من التغلغل بعمق في نسيج مجتمع طلخا من خلال مجموعة كبيرة من الأنشطة الخيرية والاجتماعية، وتأتى على رأسها "مجموعة الصفا الإسلامية"، التي تشير بعض الدلائل إلى وقوف جماعة "الإخوان المسلمين" ورائها من حيث التمويل وأجزاء من الإدارة، وقد تمكنت من تقديم خدمات هامة لأهالى المنطقة باستثمارات بلغت عشرة ملايين جنيه خلال عام ٢٠١٠ فقط، وكان من أهم مشروعاتها في الفترة الأخيرة إنشاء مكتبة ودار مغتربات ومستشفى ودار أيتام، وهى تخدم في المقام الأول عشوائيات المدينة مثل حوض أبو العز وحوض المشالى وحوض المثلث، مع العلم أن الأرقام الرسمية تقول أن إجمالى عدد سكان العشوائيات في طلخا يبلغ حوالى ٢٣ ٠٠٠، ومن ثم قد يصل الرقم الحقيقى إلى ٤٠ ٠٠٠ على وجه التقريب.

كما يعانى المزارعون بمركز طلخا من قلة تنوع التركيب المحصولى لديهم، حيث تسببت السياسات الخاطئة التي كانت تتبعها "وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى" فيما يتعلق بأسعار وكيفية استلام المنتجات النهائية من الفلاحين في أن زراعاتهم تكاد تكون منحصرة في البطاطس والأرز فقط لا غير، و هو ما خلق مشكلة عويصة نظراً لاستهلاك الأرز بكميات كبيرة جداً من المياه، والتي لا تكون متوفرة دائماً، ولارتباط البطاطس بظروف مناخية معينة لا يمكن بالطبع ضمانها هى الأخرى، وبالتالي نجد أن المناطق الريفية حول طلخا تسودها حالة عامة من الاستياء تجاه السلطات وأيضاً تجاه كبار رجال الأعمال ممن لهم أنشطة في المجال الزراعى الذين كانوا يستغلون هذا الوضع لفترة طويلة جداً لتعظيم أرباحهم دون وجه حق من خلال الضغط على المزارعين وخفض سعر المحاصيل بدرجة يجعله ليس فقط غير مربح بالنسبة للفلاحين البسطاء، بل قد يسبب لهم خسارة مباشرة عندما يضطرون للبيع بما يقل عن سعر التكلفة خوفاً من فساد محاصيلهم من جراء طول فترة التخزين.

ليس لطلخا أنشطة صناعية تُذكر، وهى كما سبق وأن ذكرنا أكثر المراكز من حيث المشكلات في عموم محافظة الدقهلية، فما يتم تصنيعه فعلياً في طلخا ونطاقها لا يتعدى الأسمدة والطوب الطفلى والرخام. أما ما يشاع عن وجود صناعة للأدوات الكهربائية والصحية وقطع غيار السيارات فهو غير صحيح في الواقع، حيث اتضح بالمعاينة على الأرض أن هذه ليست سوى صناعات حرفية متناهية الصغر تقوم بإعادة تركيب أو إصلاح معدات والآت قديمة أو مستهلكة في ورش بسيطة، لا تمتلك تحت أى ظرف من الظروف المقومات التي تجعلنا نطلق عليها لفظة صناعة،

ومن ثم فهي لا توفر أيضاً فرص عمل ترتقى إلى مستوى تقديم الحلول لمشكلة البطالة الموجودة في الدقهلية، مثلما هي موجودة في كافة أنحاء الجمهورية.

ولقد وجدنا أنفسنا أمام مأساة حقيقية في مركز نبروه الذي يفتت فقط من صناعة تمليح وتعبئة الفسيخ وزراعة الأرز والقمح وهي بطبيعة الحال أنشطة لا يمكن أبداً أن تقوم عليها بنية إقتصادية سليمة. وقد نوهنا من ذى قبل إلى المشاكل المتعلقة بالأرز عموماً فيما يتعلق بغزارة المياه التي يحتاج إليها، ونضيف إليها هنا ارتفاع تكلفة زراعة القمح الذي لن يترك للمزارع ربحاً دون دعم يُقدم من الدولة، وهو ما قد لا يمكن للخزانة العامة أن تتحمله في هذه الأيام، وفي الأعوام القليلة المقبلة. صحيح أن نبروه تصدر فسيخها إلى مجموعة من الدول العربية الخليجية، وكذلك إلى بعض البلدان الأوروبية (وعلى رأسها هولندا)، ولكن هذا لم ولن يكفي لتغطية ما تحتاجه من إنفاق عام وخاص. هذا مع التنويه إلى أننا لم نرى في نبروه سيطرة واضحة لتيارات سياسية أو مجتمعية بالرغم من وجود بعض مناطق التجمع لأنصار الدعوة السلفية، ولكن بدون هيكل تنظيمي ذو معنى وقد كان هذا على وجه التحديد في قرى بانوب والدروتين وطبونها وطنيخ.

أما مركز بلقاس فيشوب وضعه الكثير من الغموض ومن الصعب للغاية الخروج منه بخلاصات إقتصادية واضحة. فهو يعتمد على مجموعة من الصناعات والأنشطة التكميلية مثل ضرب الأرز وتوريد الأعلاف وتشكيل المعادن وصناعة المناديل الورقية وتحضير الزيوت والصابون وتجهيز وتعبئة وتغليف المواد الغذائية وتثمين المواد البترولية وصناعة الحلوى، ولكنه في الوقت نفسه ترتفع به نسبة البطالة إلى حدٍ مخيف، وتزداد فيه بالتالي نسبة السخط على المنظومة الحاكمة بصرف النظر عن ماهيتها أو توجهاتها الأيديولوجية. وبالنظر إلى كون هذا المركز يشكل أكبر الكُتل التصويتية بالدائرة، فإننا نجد أنفسنا هنا أمام مشكلة كبرى تتمثل في مآزق إيجاد لغة محددة وموحدة يمكن من خلالها مخاطبة سكانه، خاصة بالنظر إلى تنوع فئاتهم الاجتماعية والثقافية.

ولقد وجدنا أن متوسط مستوى دخل الفرد في هذه الدائرة يبلغ ١٠٢٥,٠٠ جنيه شهرياً بمعدل حد أدنى ٦٥٠,٠٠ جنيه شهرياً وحد أقصى ١٤٠٠,٠٠ جنيه شهرياً (ذلك بخلاف أصحاب الأعمال الخاصة وبعض الوظائف الإستثنائية).

يستحيل التنبؤ بتوجهاتهم الإنتخابية بشكل عام، حتى ولو كانت نتائج الإنتخابات الحالية قد انتهت إلى فوز حزب "الحرية والعدالة" بمقعد العمال (سعد على عبده الحلوجي) وحزب "النور السلفي" بمقعد الفئات (على إبراهيم على قطامش) - وقد أسفرت الجولة الأولى قبل الإعادة عن تقدم مرشحي هذين الحزبين أيضاً، حيث لم يكن من الأصل من منافس لمرشح "الحرية والعدالة" الفائز سوى مرشح "النور السلفي" والعكس صحيح، ولكن هذه النتائج قد تتقلب رأساً على عقب في أية إنتخابات قادمة، حيث أن القرى المذكورة بأعلى يتواجد فيها الإسلاميون بقوة، ولكن تأثيرهم على

الناخبين بها ليس بالقدر الذى قد يتخيله البعض، بل استفاد مرشحوهم من حالة الاضطراب والإرتباك لدى معظم الناخبين - الملحوظة لدى غالبية أفراد الشعب على مستوى الجمهورية عموماً - والتي تدفعهم إلى اختيار مُمثلين لتتبارح يعرفون عنه الحد الأدنى من المعرفة، وليس أناس جُدد تماماً على الساحة ولا سابق تاريخ يُذكهم.

(ج) الدائرة من منظور النوع الاجتماعى:

تتسم الدائرة الثانية دقهلية بدرجة عالية من التنوع الاجتماعى (social heterogeneity)، فمن الناحية الجغرافية تمزج الدائرة ما بين الريف والحضر بدون فواصل إدارية واضحة تعكس هذا الاختلاف. كما أنه يوجد تفاوت بين مستويات الدخل ومصادرة فيها زراعيين وتجار وصيادين وحرفيين ويظهر ذلك جلياً في وجود مناطق بها فقر مدقع بجانب مناطق أكثر ازدهاراً اقتصادياً.

محافظة الدقهلية: أمل اسماعيل - عن قائمة الثورة مستمرة (الدائرة الثالثة - قوائم)

(أ) الوصف الجغرافى والديموغرافى للدائرة:

تحتوى الدائرة الثالثة بكافة مكوناتها على حوالى ٨١٦ ٢٤٣ ١ مواطن يحق لهم التصويت بعد استبعاد من هم دون السن أو المحرومين من التصويت لأسباب مختلفة، وتتمركز الكتل السكانية الأكبر في كل من مركز ميت غمر (٧٠٩ ٣٥١ ناخب بمعدل ٢٨,٣%) ثم مركز السنبلالوين (٣١٩ ٨١٦ ناخب بمعدل ٢٥,٧%)، يليهما مركز أجا (٢٩٣ ٥٤٨ ناخب بمعدل ٢٣,٦%) ومركز تمى الأمديد (١٠٤ ٥٢٧ ناخب بمعدل ٨,٤%) وميت غمر المدينة (٩٦ ٠٦٣ ناخب بمعدل ٧,٧%) وأخيراً مركز بنى عبيد (٧٨ ١٥٣ ناخب بمعدل ٦,٣%). هذا وتستحوذ الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٤٠ عاماً على حوالى ٣٨,٤% من إجمالي عدد السكان، ويمثل الذكور ٥١,٩% من قاطنى المنطقة في مقابل ٤٨,١% للإناث^{٦٢}. وقد ذهب في يومى الاقتراع بهذه الدائرة عدد ٤٣٩ ١٨٧ ناخب إلى اللجان الانتخابية للإدلاء بأصواتهم (بالإضافة إلى بضعة آلاف قليلة من الأصوات الباطلة)، أى بما يوازى ٣٥,٥% تقريباً^{٦٣}. وبذلك تعتبر الدائرة الثالثة قوائم بالدقهلية هى من أقل الدوائر تصويتاً على مستوى الجمهورية بالكامل، والتي وصل معدلها العام إلى ٦٢,٥% أى بزيادة ٢٧% كاملة. ونحن في الحقيقة لم نستطع إيجاد سبب واحد منطقى لهذا الانخفاض الرهيب، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أنها تحتوى على عدة مراكز حضرية كبيرة مثل ميت غمر والسنبلالوين وأجا حيث يُفترض أن يرتفع مستوى الوعى السياسى، ولكننا على العموم سنعرض لهذه الإشكالية فيما بعد بشكل أكثر تفصيلاً بقسم "التوصيات".

^{٦٢} من بيانات اللجنة القضائية العليا للانتخابات

^{٦٣} الجريدة الرسمية، العدد ١٩ تابع (ب)، ٢٣ يناير ٢٠١٢

(ب) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدائرة:

ونرى أن مركز تمى الأمديد يحتوى بالإضافة إلى المدينة على ١٢ قرية وكفر قرية أبو داوود ومنشأة صبرى أبو علم والشرفاء. كما تبين لنا أن المشكلة الكبرى التي تواجهها هذه المنطقة هي انعدام أية أنشطة اقتصادية حقيقية بها، سواء كانت صناعية أو خدمية أو زراعية، ومن ثم تبعيتها شبه الكاملة لمدينة المنصورة التي تبعد عنها ٢٠ كيلومتر تقريباً، وهي مسافة ليست بالهينة نظراً لضعف شبكة المواصلات التي تربطها ببعضها البعض، وما بها من مصانع مزعومة لمنتجات الغزل والنسيج ليس في الحقيقة سوى مجموعة من الورش البسيطة لتفصيل الملابس، ولا يمكن اعتبارها مصانع بأى حال من الأحوال.^{٦٤} هذا بالإضافة إلى مزارات أثرية إسلامية بمنطقة تاج عز الدين لم تظهر في السابق أية قدرة فعلية على جذب السائحين، ومن غير المرجح أنه توجد هناك إمكانية واقعية لتطويرها بالدرجة التي قد تسمح بذلك مستقبلاً، ومن ثم لا يُمكن الاعتماد عليها.

وللأسف الشديد وجدنا أن التعداد السكاني الأخير الذي تم إجراؤه على مستوى الجمهورية يخلو من الحصر الدقيق للتعداد السكاني في المركز، حيث تم دمج القاطنين به مع مراكز أخرى في الإحصائيات النهائية.^{٦٥} إلا أننا يمكننا عمل تقدير تقريبي من واقع عدد الناخبين الموجودين فيه (٥٢٧ ١٠٤^{٦٦}) واعتبار أن النمط السائد بمصر ككل ينطبق على المركز بنفس النسبة تقريباً (١ إلى ١ وأربعة أخماس) فنصل بذلك إلى ما يتراوح من ١٨٠ ٠٠٠ إلى ١٨٥ ٠٠٠ نسمة، وهو ما يزيد من ثقل مشكلة ضعف النشاط الاقتصادي بالمركز التي أشرنا إليها سابقاً، حيث تنحصر موارد دخل هؤلاء في تجارات صغيرة هامشية تؤدي إلى ارتفاع تكلفة وأسعار المنتج عند بيعه إلى المستهلك، وهو ما يؤثر سلباً بالطبع على مستوى المعيشة. وربما يكون في ذلك ما يُفسر جزئياً ضعف إقبال المواطنين هنا على الذهاب لصناديق الاقتراع، وأن حركة التغييرات الجذرية التي شهدتها مصر على الساحة السياسية بعد الثورة لم تثبت في نفوسهم الأمل ولا جعلتهم أكثر تفاؤلاً بمستقبلهم. وبالرغم من شدة سوء الوضع الاقتصادي في تمى الأمديد لم يرد إلينا ما يفيد توغل عميق للتيارات الإسلامية، سواء الدعوة السلفية أو جماعة "الإخوان المسلمين" وهو عكس ملاحظتنا في معظم أنحاء الجمهورية، حيث النمط السائد هو أن نفوذ تلك الكيانات يزيد كلما ارتفعت نسبة الفقر، وهو ما يُعزز بلا أدنى شك تصور أن الدقهلية على وجه العموم أكثر تمديناً وتفتحاً من محافظات أخرى كثيرة بالقطر المصري، حتى ولو كان ذلك غير قابل للإثبات الكمي أو الإحصائي.

^{٦٤} ملحوظة ميدانية أثناء التواجد في المركز ومن خلال حوارات وجهاً لوجه مع مجموعة من القيادات المجتمعية به.

^{٦٥} الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

^{٦٦} من بيانات اللجنة القضائية العليا للانتخابات

وبالذهاب إلى مركز أجا، وجدنا بالطبع وضعاً مختلفاً تماماً عنه في تمى الأمديد، ولا يوجد وضع للمقارنة. فما من مصرى أو مصرية فوق الثلاثين سنة إلا ويعرف أو تعرف أجا على الأقل من حيث الاسم نظراً لشهرتها الشديدة في تعليب الخضر والفاكهة وصناعة أنواع المربى والعصائر بأنواعها المختلفة والتي تمثل ما يزيد بقليل عن ٦٠% من الناتج الإجمالى للمركز^{٦٧}، وهى أيضاً الصناعات التي حولته إلى أكثر مناطق دائرة الدقهلية الثالثة قوائم ثراءً. ولكن ما لا يعرفه معظم الناس هو أن أجا بها أيضاً صناعة متطورة للغاية في مجال الملابس الجاهزة، والأخشاب (الموبيليا)، وكذلك البلاستيك لدرجة أن جزءاً كبيراً من منتجاتها تلك يتم تصديرها إلى الأسواق الخارجية العربية والأوروبية، ومنها أسواق مثل السوق الألماني الذي لا يرضى سوى بأعلى جودة وبأسعار مُنافسة. كما لا تعاني هذه الصناعات من أدنى مشكلة في توزيع تلك المنتجات على كافة أنحاء الجمهورية لما تتميز به من موقع جغرافي استراتيجي، حيث تجاور مركز ومدينة المنصورة مباشرة، وتقع على حدود محافظ الغربية ولا يفصلها عن محافظة الشرقية سوى مركز السنبلوين. والأهم أنه ليس بينها وبين القليوبية^{٦٨} إلا مركز ميت غمر ثم إلى القاهرة مباشرة. كما يوجد لها ميناء بحرى قريب نوعاً ما في دمياط، وإن كان الوصول إليه ليس بنفس اليسر، حيث يتطلب عبور مركزى المنصورة وشربين، مما قد يرفع من تكلفة النقل، ولكن هذا يمكن علاجه من خلال زيادة الكميات التي يتم نقلها حتى لو تطلب ذلك دمج منتجات مختلفة في نفس الشحنة. ويمكننا القول إذن أن مركز أجا يجب النظر إليه على أنه منطقة صناعية وتجارية متطورة تفتح الباب على مصراعيه أمام العديد من الأفكار الليبرالية والرأسمالية، وإن كان ذلك يعنى من جهة أخرى تساؤل فرص الفكر الاشتراكي اليسارى، وهى ملحوظة تؤكدها مجموعة كبيرة من المؤشرات الأخرى، سنتعرض لها في مواضع عدة قادمة من هذا التقرير.

ويحتوى مركز أجا على حوالى ٢٩ قرية وكفر وعزبة، من أهمهم كفر المندره وعزبة منصور والإنشاصية^{٦٩}، وهى التي تُشكل الحزام الزراعى له، وتعتمد أساساً على شتلات الفواكه والمحاصيل البستانية أكثر منها على المحاصيل الحقلية^{٧٠}، وذلك بالطبع لتغذية الصناعات الموجودة بالمركز والتي أسلفنا ذكرها في النقطة السابقة. ولم نتمكن حقيقةً من الوقوف الفعلى على طبيعة التركيبة الاجتماعية لهذه القرى، ومدى تجانسها أو اختلافها عن بعضها البعض، ولكن ما قيل لنا هو أن الفوارق بينهما في هذا الصدد ليست بالكبيرة ولا بالجزرية^{٧١}. ومن المنطقى بالنظر إلى التكوين الاقتصادى للمركز ككل أن يكون مستوى معيشة الفرد به مرتفعاً للغاية على مقياس المناطق الزراعية والريفية بالجمهورية عموماً، وهو الأمر الذى لا يحتاج حتى إلى أرقام إحصائية دقيقة لإثباته، بل يتطلب فقط أن نضع في

^{٦٧} من قاعدة بيانات الإتحاد العام للغرف التجارية المصرية

^{٦٨} أنظر الخريطة على الرابط <http://www.dbacd-eg.org/Arabic/MFI/Branches/Branches.htm>

^{٦٩} من بيانات "الهيئة المصرية العامة للمساحة" ومن الموقع الإلكتروني "معرفة" على الرابط <http://www.marefa.org/index.php/%D8%A3%D8%AC%D8%A7>

^{٧٠} من بيانات "وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى"

^{٧١} من واقع عدة حوارات مطولة وجهاً لوجه مع المنسق العام لقوائم "الثورة مستمرة" بمدينة الدقهلية

اعتبارنا أن المركز متكامل الخدمات التجارية، ولم نسمع عن أية شكاوى خاصة بالبنية التحتية كالصرف الصحي والكهرباء مثلاً، أو شكاوى خاصة بالموصلات البينية داخل المركز أو تلك الخارجة منه والداخلية إليه، وهي جميعاً تعلمنا من خبرتنا في هذه الانتخابات البرلمانية أنها تعكس مستوى المعيشة ثراءً أو فقراً بدرجة كبيرة.

ذكرنا من قبل أن مركز بنى عبيد ليس له أى إنجاز في الحياة العامة المصرية سوى أنه تمكن منذ عدة سنوات من أن يفجر مفاجأة كبرى في كرة القدم عندما أخرج فريقه نادى الزمالك من إحدى الأدوار التمهيديّة لكأس مصر، فذاع صيته في كل مكان، ولكنه سرعان ما توارى عن الأنظار مرة أخرى ونسى الجميع شأنه. والحقيقة هي أن لهذا ما يبرره لأن مركز بنى عبيد لا يختلف كثيراً عن مركز تمى الأمديد من حيث الضعف الشديد لكافة أنواع الأنشطة الاقتصادية به، وهو حتى لا يظهر في معظم خرائط محافظة الدقهلية - الرسمية منها وغير الرسمية - علماً بأن إحدى الخرائط التي استخدمناها هنا هي من إعداد "جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع المحلى بالدقهلية" وهو ما يحمل دلالة كبرى في حد ذاتها^{٧٢}. وإذا كان هذا هو حال المدينة فمن السهل طبعاً أن نتخيل حال القرى والكفور المجاورة لها، حيث تشد وطأة الفقر مرة أخرى، ولا توجد بها أية أنشطة ثقافية أو ترفيهية تُذكر، وتتدنى مستويات الخدمات التعليمية والصحية ولا يوجد لشباب المركز مُتنفس سوى النادى الرياضى الوحيد السابق الإشارة إليه، والذي لا تستوعب طاقته النذر اليسير من تعداد هؤلاء بالطبع.

وقد يكون من المفيد لفهم الطبيعة المتناقضة لهذا المركز لفت الانتباه إلى أن العديد من أصوات تحالف "الثورة مستمرة" وحزبى "الوفد الجديد" و"السلام الديمقراطى" جاءت من مركز بنى عبيد على وجه التحديد^{٧٣}، بينما اكتسح مرشحوا حزبى "الحرية والعدالة" و"النور السلفى" انتخابات المقاعد الفردية في الدائرة السادسة فردى، والتي ضمت مركزى تمى الأمديد والسنبلاوين بجانب مركز بنى عبيد. ولكن هذا في الحقيقة تعارض شكلى فقط حيث لم يتمكن حزب "الوفد الجديد" من تقديم مرشح مستقل جاد ذو أرضية فعلية في هذه الدائرة، وفشل كل من تحالف "الثورة مستمرة" وحزب "السلام الديمقراطى" هنا من ترشيح أحد أصلاً، ومن ثم فاز مرشح حزب "الحرية والعدالة" بمقعد الفئات وأحد المرشحين المستقلين المدعومين من حزب "النور السلفى" بمقد العمال/ الفلاحين. إلا أنه يجب التنويه إلى أن مرشح "الحرية والعدالة" السيد العدوى هو من أبرز القادة المجتمعيين في هذه المنطقة، ولا علاقة لفوزه بكونه ينتمى إلى جماعة "الإخوان المسلمين"، فهو كان سينجح في جميع الأحوال^{٧٤}. وحتى المرشح المستقل أسامة محمد عبد العاطى، وكان من الشخصيات المحورية في الحزب "الوطنى الديمقراطى" المنحل، لم تدعمه الدعوة السلفية في جولة الإعادة

^{٧٢} من بيانات "الهيئة المصرية العامة للمساحة" ومن خريطة الموقع الإلكتروني على الرابط <http://www.dbacd-eg.org/Arabic/MFI/Branches/Branches.html>

^{٧٣} من البيانات غير الرسمية لغرفة مراقبة الانتخابات بحزب "التحالف الشعبى الإشتراكي"

^{٧٤} من حوار قصير وجهاً لوجه مع عمدة إحدى القرى التابعة لمركز بنى عبيد

بعد خروج مرشحها الأصلي من الجولة الأولى إلا لمنع استحواذ "الحرية والعدالة" على المقعدين الفرديين بالدائرة، بل وهناك شك كبير أن تأثيرهم كان هو العنصر الفاصل فيما حصده من أصوات^{٧٥}.

وفي مركز ومدينة ميت غمر نجد أنفسنا أمام نموذج يعتبر شبه كلاسيكي لمدينة الأقاليم التجارية أو مركز الأقاليم التجارية، حيث يعتمد السكان هنا- بشكل شبه كامل- على الإتجار في المحاصيل الزراعية ومصنعاتها التي ترد إليها من كافة المكونات الأخرى لدائرة الدقهلية الثالثة قوائم، وخاصة مركز أجا، وهذه المدينة والمركز المحيط بها بقراه الستة والعشرين تعتمد في ذلك أساساً على موقعها الجغرافي الاستراتيجي، حيث أنها تعتبر المنفذ الرئيسي لمحافظة الدقهلية ككل إلى القاهرة العاصمة، وذلك لمجاورتها محافظة القليوبية^{٧٦}. ومن هنا نعتقد أيضاً أن مركز ميت غمر سيلعب دوراً كبيراً في انتخابات المجالس المحلية المتوقع إجراؤها قريباً، وسيشهد صراعاً مريراً على مقاعده، خاصة ما بين بقايا النظام البائد من جانب وتيارات الإسلام السياسي، بينما يظل السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى قدرة الأحزاب ذات التوجهات المدنية حديثة النشأة من بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير على المنافسة الفاعلة في هذا الصدد، أم أنها سنكتفي بالجلوس في موقع المتفرجين. وتصورنا أن الإطار الفكري والاجتماعي بميت غمر سيعطي الأخيرة فرصة جيدة إلى حد ما لحصد ما قد يصل إلى ٤٠% من هذه المقاعد إذا ما أسرعت في الانتشار على مستوى القاعدة، وأحسن اختيار الكوادر التي ستخوض بها هذه الإنتخابات بناءً على الطبيعة النوعية والاجتماعية للمجالس المحلية بوجه عام، والتي تختلف كثيراً عن تركيبة المرشح أو المرشحة لانتخابات مجلسي الشعب والشورى، نظراً لاختلاف الدور نفسه، وأيضاً توقعات الناخب والآمال التي يعقدها على المرشحين.

هذا وإن كانت ميت غمر بسبب تميزها الاقتصادي تعاني من مشكلة حادة في التضخم السكاني، وما يصاحب ذلك من ازدحام شديد، وأزمة إسكان. ويظهر لنا هذا بوجه خاص في ميت غمر المدينة الذي تصل الكثافة السكانية فيها إلى ٢,٣٥ نسمة على المتر المربع الواحد، مما يعتبر من أعلى المعدلات على مستوى الجمهورية^{٧٧} وذلك علماً بأن المباني في ميت غمر ليست لديها بالطبع نفس متوسط عدد الطوابق في القاهرة والإسكندرية. ويُشكل ذلك بطبيعة الحال الكثير من الأعباء على البنية التحتية للمدينة، ويزيد بشكل كبير جداً من الاستثمارات التي تحتاجها لصيانة وتحديث شبكات الطرق والمياه والكهرباء حتى يمكنها استيعاب زيادة الإستهلاك وإلا ستتهار في غضون أعوام قليلة من شدة الضغط وغنى عن القول أن ذلك يُقابلة نقص في السيولة التمويلية من خزانة الدولة من ناحية، وعدم وجود نية لدى كبار رجال أعمال القطاع الخاص لضخ الأموال في مشروعات البنية التحتية من ناحية أخرى.

^{٧٥} نفس المصدر السابق

^{٧٦} من بيانات الإتحاد العام للغرف التجارية المصرية ومن واقع الخريطة على الرابط <http://www.dbacd-eg.org/Arabic/MFI/Branches/Branches.html>

^{٧٧} من بيانات الهيئة المصرية العامة للمساحة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ويمثل مركز السنبلوين- ثانى أكبر الكتل التصويتية بدائرة الدقهلية الثالثة قوائم- ما يزيد عن الربع تقريباً^{٧٨}، ويحتوى على ٣٠ قرية وكفر وعزبة، أهمهم قرية السلام ونوب طريف والزريقى وبالطبع قرية شبراهور، والمعروفة أيضاً باسم القرية الصناعية وهى النموذج الأول، وحتى الآن الوحيد بمصر لقرية يتم إنشاؤها خصيصاً كي تكون موطناً للصناعات الصغيرة والمتوسطة. وهذه التجربة كانت فى الواقع ناجحة إلى حد كبير مما جعل لبعض نواب الحزب "الوطنى الديمقراطى" المنحل فى مجالس الشعب ومجالس المحليات السابقة شعبية لا بأس بها على الإطلاق، وربما يكون هذا هو أحد أسباب نجاح نائب من قائمة حزب "السلام الديمقراطى" فى هذه الدائرة لارتباطه بهذا النظام القديم البائد دون أن يكون جزءاً لا يتجزأ منه، حيث يعتبرون معظم أعضاء هذا الحزب من ضمن المعارضة "الكرتونية" شديدة الهامشية التى كانت موجودة قبيل يناير ٢٠١١. هذا بالإضافة إلى أن السنبلوين تتمتع بمجموعة من الخدمات الثقافية والتعليمية المتميزة بالنسبة لأقاليم مصر، من ضمنها قصر ثقافة وحتى مكتبة للطفل والشباب، أنشئت قبل مشروع قرينة الرئيس المخلوع، ولذا يمكننا اعتبار مركز السنبلوين أكثر مراكز دائرة الدقهلية الثالثة قوائم تحضراً وتمديناً، ونعتقد بالتالى أيضاً أن أى ثقل للقوى المدنية يجب أن ينبع منها فى المقام الأول ثم ينتشر فى باقى الأنحاء.

وأخيراً نلاحظ أن السنبلوين مركز متوازن نوعاً ما بين التكوين الحضرى والريفى، وبالتالى ما بين النشاط الاقتصادى الزراعى من جانب، والنشاط الاقتصادى التجارى والخدمى من جانب آخر. وقد استطاع أيضاً جعل كل قطاع من هؤلاء مكماً للآخر، وهو ما أدى إلى تركيبة متناغمة إلى حد كبير، مما ساهم بشكل واضح فى رفع مستوى متوسط دخل الفرد إلى ما يُقدر بحوالى ١١٧٠ جنيهاً مصرياً، حيث رصدنا الحد الأدنى بمبلغ ٦٠٠ جنيهاً مصرياً والحد الأقصى بمبلغ ١٧٤٠ جنيهاً مصرياً، وذلك دون الوظائف الاستثنائية والأعمال الحرة، ولو وضعنا الأعداد الغفيرة للتجار بالسنبلوين فى الاعتبار لارتفع هذا الرقم كثيراً^{٧٩}.

وما يعزز السابق ذكره فى شأن عدم أو قلة اهتمام مواطنى هذه الدائرة بالسياسة والعمل العام هو الوضع فى مركز بنى عبيد الذى اضطر حتى حزب "الحرية و العدالة" من تعزيز مجهوداته به لدرجة أن مؤتمراته كانت تشمل أعضاء الهيئة العليا للحزب من أمثال المهندس/ السيد العدوى وغيره من رموز جماعة "الإخوان المسلمين" الذين أولوا اهتماماً خاصاً لهذه المنطقة^{٨٠}. هذا وقد عانت بنى عبيد على مر السنوات من تجاهل مسئولى المحافظة لها إلى أبعد الحدود لصغر حجمها ولقلة المواطنين الذين يقطنونها لدرجة أن الغالبية العظمى من شعب مصر لم يسمعوا عنها حتى إلا عند حدوث واقعة استثنائية، حين تمكن فريقها لكرة القدم من هزيمة فريق نادى الزمالك العريق فى إحدى مباريات كأس مصر. ولكن هذا بالطبع ليس كافياً أبداً لحل المشاكل الجمة التى يواجهها المركز فى أمور البنية التحتية على وجه

^{٧٨} من بيانات اللجنة القضائية العليا للانتخابات

^{٧٩} من بيانات جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع المحلى بالدقهلية

^{٨٠} عن الموقع الرسمى لجماعة "الإخوان المسلمين" بمحافظة الدقهلية

التحديد، والتي هي بحاجة ماسة إلى التحديث الشامل وخاصة فيما يتعلق بشبكة الصرف الصحي متردية الأحوال، وهو ما يسبب العديد من الأمراض للمواطنين لدرجة قد تصل إلى حد الوباء. وقد أهملت سلطات النظام البائد كافة تلك المشاكل وتعاملت معها وكأنها غير موجودة أصلاً، وهو ما يضع الأحزاب الجديدة على محك الاختبار، فإما أن تختار سلك طريق مختلف تماماً أو أن تسير في نفس الطريق القديم لكي يكون مصيرها هو ذات المصير وتخسر ثقة الناس، مثلما خسرها من سبقوهم.

يمكننا القول ودون أية مبالغة أن كافة الأحزاب التي كانت جزءاً من ائتلاف "الثورة مستمرة" الانتخابي ليس لها أي تمثيل - ولا حتى بشكل صوري - في كافة أجزاء هذه الدائرة، بل ونجزم بقدر كبير من الثقة أن الحال نفسه ينطبق أيضاً على حزب "الوفد الجديد". فليس لأي من هذه الأحزاب مقرات هنا وشخصيات عامة تعبر عن وجهات نظرهم ومواقفهم السياسية، فرأس قائمة "الثورة مستمرة"، السيد/ مصطفى الجندي مثلاً لا ينتمي أصلاً لأي حزب، ومفهومه عن نفسه أنه سياسي مستقل ووضعه الاجتماعي والمهني كأحد كبار الرأسماليين في هذه المنطقة يتعارض كلياً مع المبادئ والمفاهيم الأساسية لأكبر أحزاب هذا التحالف وهو حزب "التحالف الشعبي الاشتراكي". أما بالنسبة لحزب "الوفد الجديد"، فلقد تمكن بالكاد من استكمال قائمة بهذه الدائرة ليتقدم بها في اللحظات الأخيرة قبل غلق باب الترشح^{٨١}. ونحن نرى في ذلك دلالة واضحة على أن كل هذه الأحزاب ليست لها أي أرضية شعبية بدائرة الدقهلية الثالثة قوائم، والتي اكتسحت من قبل حزبي "الحرية والعدالة" (ثلاثة مقاعد) و"النور" (مقعدين)، بينما حصلت "الثورة مستمرة" على مقعد واحد، وحزب "السلام الديمقراطي" (المكون من بقايا الحزب "الوطني الديمقراطي" المنحل) على مقعد، وحزب "الوفد الجديد" على المقعد الأخير من إجمالي المقاعد الثمانية التي كانت مخصصة لهذه الدائرة والذي لم يكن سيحصل عليها إلا بموجب احتساب كسر الأصوات لصالحه لاستكمال نسبة العمال والفلاحين المنصوص عليها قانوناً حيث دخل السيد/ بدوى عبد اللطيف هلال بدوى المجلس لصفته وليس لحصوله على ما يحتاج إليه من أصوات^{٨٢}.

ولا يزيد من شعبية الأحزاب التي كانت جزءاً من ائتلاف "الثورة مستمرة" الانتخابي كون هذا الائتلاف كان مدعوماً من الدكتور/ محمد غنيم ذى الصيت الذائع بالدقهلية حيث تشير الغالبية العظمى من الناس في دائرة الدقهلية الثالثة قوائم إليه باعتباره حزب "الدكتور/ غنيم" وهو أمر متكرر بجميع أرجاء هذه الدائرة، ولكن يجب التنويه إلى أن شعبية هذا العالم الجليل تقل في هذه الدائرة على وجه التحديد عنها بباقي دوائر المحافظة، ولا مقارنة على الإطلاق مثلاً بينها هناك ومثيلتها بدائرة الدقهلية الأولى قوائم. هذا وإن كان حزب "الوفد الجديد" معروفاً لدى الناس من حيث الاسم ولكنه غير محبوب على مستوى الشارع إلا قليلاً بمركز السنبلوين. أما أحزاب مثل "التحالف الشعبي الاشتراكي" أو "المساواة

^{٨١} من بيانات مكتب رئيس حزب "الوفد الجديد".

^{٨٢} الجريدة الرسمية، العدد ١٩ تابع (ب)، ٢٣ يناير ٢٠١٢

والتنمية" أو "التيار المصري" فحتى الأفراد الأكثر تعليماً لم يسمعون عنها، وهم بالتالي لا يشكلون أية أهمية بالنسبة لهم. كما أن كافة هذه الأحزاب لا تملك مقاراً لها بأى من مكونات هذه الدائرة بما فيها حزب "الوفد الجديد".

ولا يجب في هذا السياق إساءة تفسير نجاح الأستاذ/ مصطفى الجندي على قوائم "الثورة مستمرة" على أنه يعود إلى عضويته السابقة بحزب "الوفد الجديد"، بل هو في واقع الأمر يعود إلى كونه ينحدر من إحدى العائلات العريقة ذات المال والنفوذ، وهو ما له تأثير كبير على الناخب في أنحاء الدقهلية ذات الطابع الريفي، وإن كان لا يمكن بالطبع مساواته بقيمة العائلة في المناطق ذات الثقافة القبلية في الصعيد. ونعتقد أن ما حصلت عليه قائمة "الثورة مستمرة" في هذه الدائرة هو أولاً وأخيراً تعبير عن الإمكانات المادية لرأسها، وما يرتبط بذلك في أذهان الناس من القدرة على التغيير وتحسين مستوى معيشتهم حتى، وإن كان ذلك ليس واقعياً بالضرورة.

وتؤكد الأرقام نظريتنا عن ضعف قوائم "الثورة مستمرة" في دائرة الدقهلية الثالثة قوائم إذا ما قورنت بمثيلتها في الدائرة الأولى، حيث حصلت هذه القائمة في الأولى على نسبة ١٢.٢٠% من إجمالي الأصوات الصحيحة، ولم تتعدى نسبتها ٨.٨٣% من إجمالي الأصوات الصحيحة في الثالثة^{٨٣}. هذا وإن كان الأستاذ مصطفى الجندي لم يحتج ليدخل المجلس سوى اللجوء إلى جبر النسبة المئوية بما يقل عن ٥% حيث بلغ العدد المخصص لهذه الدائرة من المقاعد ثمانية. ولكن اختلف الوضع بالنسبة لحزب "الوفد الجديد" من حيث النتائج. صحيح أنه هو الآخر حصد مقعداً، مثله مثل "الثورة مستمرة" تماماً، ولكن الأمر استلزم بالنسبة إليه خوض حصة العمال/ الفلاحين مقابل الفئات أولاً، حيث لم يحصل سوى على ٦.٦١% من إجمالي الأصوات الصحيحة، وتم إقصاء أول القائمة الفئات لصالح الثاني الذي كان يحمل صفة الفلاح^{٨٤}. من الهام إذن في هذا الصدد الإشارة إلى أن هذه الدائرة وإن كانت صعبة جداً إلا أنه يمكن للتيارات المدنية أن تخلق لنفسها وجوداً بها. فهي حصلت مجتمعة على ثلاثة مقاعد^{٨٥} مقابل خمسة لأحزاب ما يطلق عليه الإسلام السياسي^{٨٦}، ولكنها لم تحسن حتى الآن استغلال هذه الفرصة أو الفرص بالشكل الأمثل. وسنعود إلى ذلك تفصيلاً فيما بعد بالنقطة الأخيرة من قسم "التوصيات" بهذه الورقة، ولكننا على وجه العموم نرى أن هناك مساحات اشتباك متوفرة، ويجوز البناء عليها حتى ولو من نقطة الصفر. أما الوضع الحالي فلا يسر عدو ولا حبيب، حيث أنه ليس من المنطقي أبداً أن يخوض حزب ما الانتخابات في دائرة ليس له بها أصلاً عدد يُذكر من الأعضاء لدرجة أن المرشحين الناجحين المحسوبين عليه (ونقصد هنا مرة أخرى الأستاذ/ مصطفى الجندي) هم أنفسهم ليسوا أعضاء، ولكنهم ترشحوا مستقلين، وهو كما سنرى في القسم التالي ("المرشحة") ينطبق أيضاً على أمل إسماعيل. وذلك بعيداً

^{٨٣} من بيانات التقرير النهائي لغرفة مراقبة الانتخابات في حزب "التحالف الشعبى الإشتراكي"

^{٨٤} الجريدة الرسمية، العدد ١٩ تابع (ب)، ٢٣ يناير ٢٠١٢

^{٨٥} حصل على المقعد الأخير حزب "السلام الديمقراطى" المحسوب على بقايا الحزب "الوطنى الديمقراطى" المنحل

^{٨٦} حصل حزب "الحرية والعدالة" على ثلاثة مقاعد وحزب "النور السلفى" على مقعدين

عن أن النائب الوفدى هو بالفعل عضو في الحزب لأنه تم ضمه في اللحظات الأخيرة قبل الإنتخابات^{٨٧} لكونه يتمتع بشعبية نوعية في هذه المنطقة بالرغم من حداثة عهده بالسياسة أو بالأصح انعدام علاقته بها أصلاً. ويعنى ذلك كله في النهاية أن دائرة الدقهلية الثالثة قوائم قد يكون لديها الاستعداد لاستقبال فكر التيارات المدنية على مختلف أنواعه، وإن كانت أقرب إلى تصورات اليمين الليبرالى، أى التوجهات الأكثر رأسمالية، وأقل انفتاحاً على المبادئ الاشتراكية أو اليسارية بشكل عام.

ملاحظات عامة عن العلاقة بين المرشحات والأحزاب

- ١- لقد تفاوتت نسبة مساندة الأحزاب للمرشحات، ولكن بصرف النظر عن قوة المرشحة فإنه لا يوجد أى من المرشحات التي عملت معهن الأكاديمية على أول القائمة حتى حالة مثل حالة سناء السعيد المعروفة بتاريخها السياسى وقدرتها على الحشد تم وضعها ثانى القائمة.
- ٢- أن غالبية الأحزاب والكتل السياسية لم يدمجوا فرق حملات المرشحات في فرق حملة الحزب بشكل عام، فكان أشبه بوجود فرق متوازية بينهما نقاط تماس، مما كان له أثر سلبى إلا في حالات محدودة مثل حالة نهى الشرقاوى، سناء السعيد، منى قورة.
- ٣- لم تخصص الأحزاب ميزانية للمرشحات وفرق عملهن وبناء قدراتهن فلقد تعاملوا مع المرشحات على أنهم حالات تعبر عن النوع الاجتماعى (حالة جندرية) أكثر منها حالة سياسية، بل كان في كثير من الأحوال ينظر للمرشحة على أنها أحد أدوات حشد لأصوات الناخبات للقائمة أكثر منه هدف للتمكين.
- ٤- نرى أنه لم تدرج الأحزاب بطبيعة العلاقة التبادلية بين المرشحات من جانب والأحزاب التي ينتمين إليها، هذه العلاقة الاعتمادية تبدأ من اللحظة التي يحاول الحزب فيها استقطاب مرشحة قوية لتسند قائمته، ومن الناحية الأخرى المرشحة تحتاج للحزب لأنه هو المدار الذي يسمح لها بالحشد على أساس اسمه وتاريخه، فعلى سبيل المثال فبدون سناء السعيد لما استطاعت الكتلة المصرية حشد تلك الأصوات في الدائرة الثانية أسيوط، وبدون حزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى لما استطاعت سناء أن تحول هذا التاريخ السياسى والحشد لصالحها بدون وجود حزب قوى له تواجد في الدائرة وداعماً لها.

^{٨٧} من بيانات حزب "الوفد الجديد" ومن السيرة الذاتية للمرشح بدوى عبداللطيف هلال بدوى

التوصيات

لا شك أن الانتخابات جرت في ظل ظروف شديدة التعقيد والالتباس ليس فقط على المستوى القانوني والسياسي بل أيضاً شابها العديد من المشكلات الإجرائية والتنظيمية. لقد واجهت النساء المرشحات والناخبات نفس المعوقات التي واجهها المرشحون والناخبون من الرجال وإن كانت تبعاتها على النساء أصعب منها على الرجال، كما كانت هناك صعوبات خاصة بالنساء دون الرجال. ولقد خلصت تجربة أكاديمية المشاركة للنساء إلى التوصيات التالية:

- ان اتساع النطاق الجغرافي للدوائر الانتخابية وخاصة دوائر الفردي أظهر أن نظام الفردي وخاصة في ظل رسم الدوائر الحالي أثبت أن النظام الفردي ليس صديقاً للنساء والأقليات، وجاءت النتائج بعدم نجاح أي سيدة في دوائر الفردي. ولذا قد يكون من التوصيات إعادة رسم دوائر الفردي مرة أخرى بشكل يجعلها أقل مساحة.

- يجب على الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنية المهتمة بالتمكين السياسي للمرأة أن يبدأوا في عملية بناء كوادر نسائية من الآن وعدم الانتظار للانتخابات المقبلة للبحث عن كوادرهن النسائية الحزبية. فبرغم قصر مدة عمل الأكاديمية إلا أن التجربة أثبتت أن العمل مع النساء بمنهج أن المرأة قادرة على خوض غمار العمل السياسي وقادرة على المنافسة والقدرة على الوصول للجماهير وتمثيل مجتمعاتهن تأتي بثمارها، فتجربة النائبة سناء السعيد، السياسية التي قررت دخول المعركة الانتخابية في ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١٠ وقررت ألا تحصر عملها داخل الحزب على القضايا الخاصة بالمرأة جعلت لها ثقل في دوائرها وفي داخل الحزب. لقد تابعت الأكاديمية هذه التجربة عن كثب من خلال التدريب بالمعايشة وجاءت نتائج الانتخابات لتثبت أن التجارب والممارسة السياسية هي التي تخلق ممثلات حقيقيات للمجتمع وسياسيات قادرات على الوصول إلى الناخبين.

- بالرغم من أن القانون الانتخابي ألزم وجود امرأة واحدة على الأقل في كل قائمة إلا أنه لم يلزم بأن يتم ترتيبها في أوائل القائمة، وإذا نظرنا لنتائج الانتخابات نجد أن امرأة واحدة لم تتجح على القوائم الحزبية تخطى ترتيبها المركز الرابع من القائمة، وذلك لصعوبة حصول القوائم على أكثر من ٥٠% إلا في بعض الحالات الاستثنائية. وبالتالي فإن أولى التوصيات هي أن يلزم قانون الأحزاب بوضع النساء إن لم تكن على رأس القائمة في المركز الثاني أو الثالث على الأكثر.

- يجب على اللجنة العليا للانتخابات التصدي للمرشحين والمرشحات الذين لا يلتزمون بالسقف الانتخابي للدعاية ويمكن التصدي لذلك بمجموعة من القرارات الإدارية، فإن كان من الصعب عملية متابعة إنفاق مرشحي الأحزاب والفردي وخاصة في ظل قدرة مرشحي الأحزاب الكبرى على الحصول على تبرعات في صورة تخفيضات واسعة من شركات

الدعاية والإنتاج يمكن في المقابل أن تقوم اللجنة بوضع معايير محددة وموحدة لكل أشكال الدعاية الانتخابية المرئية علي سبيل المثال توحيد مقاسات اللافتات.

- يجب على الأحزاب دعم مرشحاتها بفرق للدعاية الانتخابية وتوفير الدعم المادي والفني اللازم للفريق بحيث يكون للمرشحات فريق ذو مهنية عالية قادر على دعمها بدوام كامل وقبل فترة الانتخابات بفترة كافية، كما يفضل أن يكون أحد أعضاء فريق العمل رجل، فتدعيم الرجال للمرشحة يكسر الكثير من الحواجز ويقدم المرشحة على أنها سياسية وليست فقط ممثلة لقضايا النساء.